وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد تسيير المؤسسات

بعنوان:

المقاولاتية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر

من إعداد الطالبة:

- خيال توبة رجاء
- بومدين حفيظة

تحت إشراف الأستاذ:

*الدكتور عبد اللاوي محمد إبراهيم

السنة الجامعية: 2020/2019

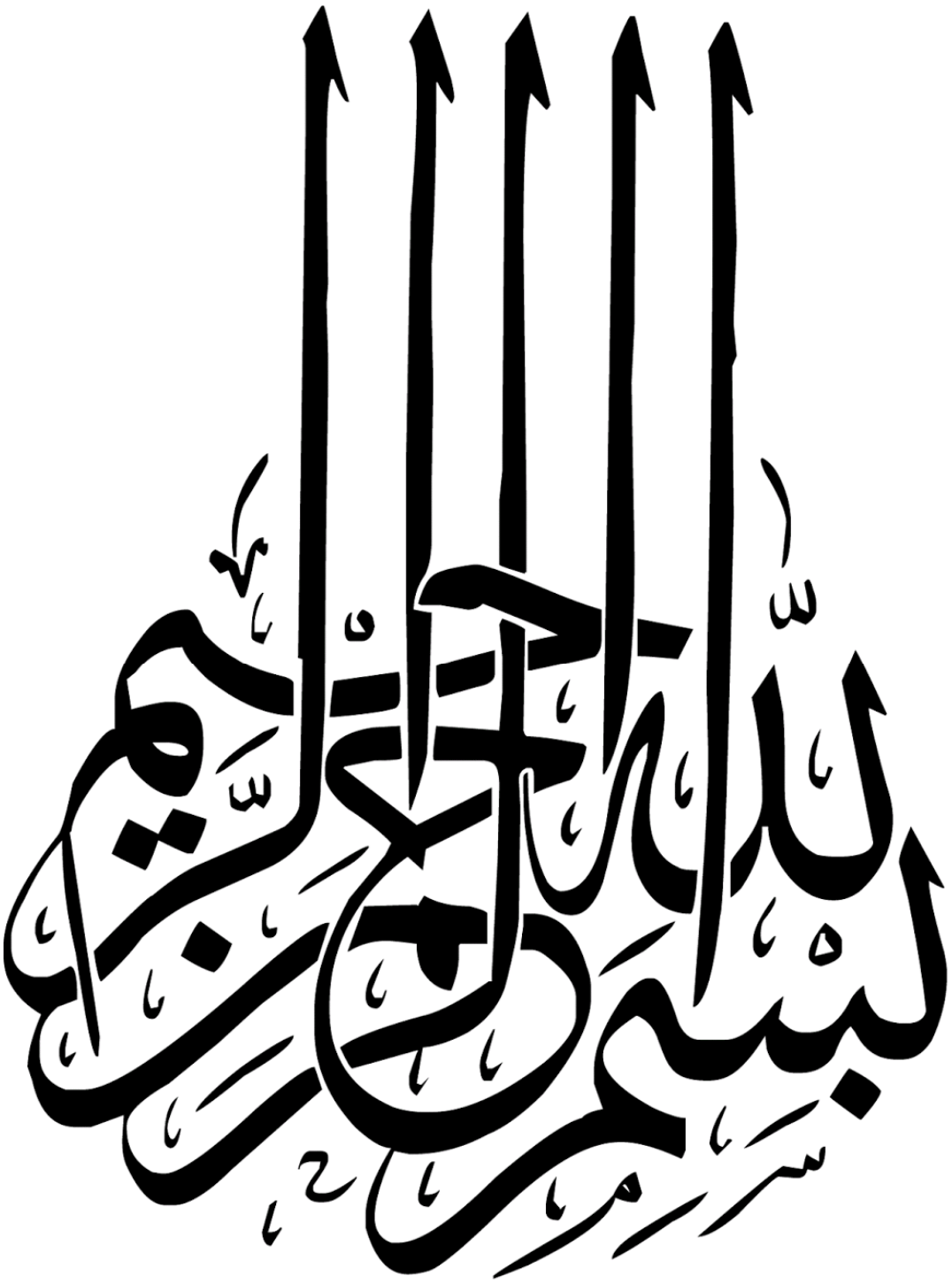
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه واشكره على نعمه التي لاتعد

ولا تحصى والصلاة والسلام على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم وعلى صحبه اجمعين.

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان بالجميل الى الاستاذ و المشرف على هذه المذكرة

عبد اللاوي محمد ابراهيم على توجيهاته السديدة.

كما اتوجه بالشكر الى اعضاء اللجنة المناقشة على اثراء وتصويب هذا البحث.

وشكر خاص الى كل من اعانني على هذا العمل :عبد الحاكم ,محمد,اسامة, عبد القادر,

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

الى امي الحبيبة وابي العزيز حفظهما الله لي

اللذان سهرا وتعبا على تربيتي وتعليم.

والى كافة اسرتي وخاصة اخوتي سندي فغي الدنيا ولا احصي لهم فضل ولا انسى ذكر اصدقائي واحبابي دون استثناء.

والى طلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة دفعة 2019-2020

بومدين حفيظة

إهداء

اوجه خالص شكري وامتناني وعرفاني الى من تجرع كؤوس المتاعب والمشاقي ليسقيني من العطف والحنان والرعاية,الى من يحصد الاشواك عن طريقي ليمهد لي درب العلم الى سندي في الحياة" خيال طيفور " الى التي حملتني وهنا على وهن التي حمتني بدعائها , برعايتها ,التي لم تصفها الكلمات ولن تنصف الكلمات حقها الى جنتي" امي الغالية."

ادامهم الله لي سندا واطال في عمركم ورزقكم الجنة بغير حساب ورحمكم فوق الارض وتحت الارض ويوم العرض.

الى اخوتي من اكبرهم" خولة "الى اخر العنقود "زهية , "الى اختي من بطن خالتي" ربى. "الى جدي"عمر "رحمة الله عليه , الى الاجداد رزقهم الله الصحة والعافية , الى كل العائلة والاحباب دون استثناء من قريب او من بعيد الكل الصديقات , الزميلات , ورفيقاتي في هذا المشوار , الى من تقاسمت معهم حلو ومر الحياة طوال الخمس سنوات ورسمو في عقلي اجمل واحلى الذكريات والذين كانوا لي سندا في هذا ولا احصي لهم فضل الى فريق نسمة العريق.

الى كل من كان لنا شرف علاقاتهم والتعرف عليهم في مشواري العلمي

الى كل من مد لي العون في مسيرتي العلمية.

الى كل من له مكانة خاصة في قلبي الى كل من نسيته اقلامنا ولم تنساه قلوبنا.

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل توفيقنا في الحياة

خيال توبة رجاء

ملخص الدراسة:

حاولنا من خلال دراستنا تبيان أهمية المقاولاتية في تعزيز التنمية الاقتصادية مسلطين الضوء في ذلك على أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والنظريات المفسرة لها، وعرجنا على مفاهيم المقاول واهم صفاته.

وبعدها قمنا بتبيان ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية عارضين بذلك: مفهوم التنمية وانواعها، اهداف واساليب التنمية، اهم البرامج التنموية في الجزائر، وهذا عن طريق مختلف المساهمات والأبحاث التي تتعلق بذلك، وبينا مختلف نظريات التنمية واهم عوائقها في الجزائر، وفي الاخير ركزنا على مؤشرات التنمية الاقتصادية وافاقها في الجزائر.

كما تطرقنا لمختلف اجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل اونساج، اونجام، كناك ومشتلة المؤسسات واعتمدنا على بعض المؤشرات والاحصائيات وقمنا بتحليلها لمعرفة مدى تاثير المقاولاتية على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

المقاولاتية، التنمية الاقتصادية، المقاول، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

With this study, we have tried to show the importance of entrepreneurship in strengthening the economical development and we have highlighted the most important concepts that are related to entrepreneurship and the theories that explain it. First, we have started with all the concepts of an entrepreneur and his important qualities. After that, we showed all what have a relationship with economical development by showing: the concept, types, goals, techniques and programs of devlopment with different contributions and research. We also showed different development' s theories and the major obstacles that face it in Algeria and finally we have focused on its pointers and horizons. In addition, we have touched the different support devices of small and medium such us: ONSEG, ONGEM, CNAC and institution's nursery. We have relied on some pointers and statistics and we have analysed them in order to know the effect's level of entrepreneurship on econonomical development.

Key words: entrepreneurship, economical development, entrepreneur, small and medium institutions.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص.....**I**

فهرس المحتويات.....**III**

قائمة الجداول.....**VI**

قائمة الأشكال.....**VII**

مقدمة عامة ..... أ/ج

الفصل الاول :الاطار النظري للمقاولاتية.

تمهيد الفصل الاول.....**13**

المبحث الاول:ماهيةالمقاولاتية 14

المطلب الاول :مفهومالمقاولاتية ,تطور , تعريف.....14

المطلب الثاني:اهمية المقا ولاتية..... 17

المطلب الثالث:خصائص واتجاهات المقاولاتية.....19

المبحث: الثاني ماهية المقاول **24**

المطلب الاول :مفهوم المقاول ,تعريف ,تطور.....24

المطلب الثاني :مهام المقاولين وتصنيفاتهم.....28

المطلب الثالث: مقومات الفكر المقاولاتي 33

المبحث الثالث: فروقات ومميزات المقاول عن غيره. **36**

المطلب الاول :المقاولاتية وانشاء المؤسسات 36

المطلب الثاني : التفرقة بين المقاول .القائد.المدير. 40

المطلب الثالث : البنية التنظيمية للمقاولة.....44

خاتمة الفصل 49

الفصل الثاني : مدخل عام حول التنمية الاقتصادية.

تمهيد الفصل.....51

المبحث الاول: ماهية التنمية **52**

المطلب الاول : مفهوم التنمية ,تعريفاتها ,خصائصها وانواعها 52

المطلب الثاني: اهداف واساليب التنمية 55

المطلب الثالث :التنميه الاقتصادية في ظل الراسمالية.....**58**

المبحث الثاني: التنميةالاقتصادية في الجزائر.....61

المطلب الاول : اهم البرامج التنموية في الجزائر 61

المطلب الثاني : عوائق التنمية الاقتصادية.....**65**

المطلب الثالث : اجراءات انعاش التنمية الاقتصادية 68

المبحث الثالث : نظريات النمو الحديثة **73**

المطلب الاول : نظرية الدفعة القوية (نظرية النمو المتوازن).....73

المطلب الثاني : نظرية او استراتيجية النمو غير المتوازن 75

المطلب الثالث : نظرية او استراتيجية المراحل لريستو 78

خاتمة الفصل **82**

الفصل الثالث: مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تمهيد الفصل 84

المبحث الاول :اجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر 85

المطلب الاول : الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب , الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 85

المطلب الثاني : الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ,الصندوق الوطني للاستثمار 90

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر,الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات.....95

المبحث الثاني : مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر 100

المطلب الاول : معدل النمو خارج المحروقات 100

المطلب الثاني :معدل البطالة 102

المطلب الثالث : المؤسسات الناشئة start up.....106

المبحث الثالث : افاق التنمية في الجزائر.....110

المطلب الاول : اقتصاد المعرفة والتكنلوجيا 110

المطلب الثاني : الطاقات المتجددة في الجزائر 114

المطلب الثالث: السياحة وخلاصة الفصل الثاني 119

خاتمة الفصل 123

الخاتمة العامة: 125

قائمة المراجع:.....129

قائمة الجداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
1	التمييز بين الابعاد الرئيسية بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية .	39
2	اهم الفروق بين المقاول ,القائد ,المدير.	42
3	برامج دعم الانعاش الاقتصادي.	63
4	المشروع الممول من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل بين 2004-2014	87
5	تطور مناصب الشغل بزيادة عدد المؤسسات والسنوات.	92
6	عدد مناصب الشغل المستحدثة للنساء والرجال .	97
7	يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط .	98
8	معدلات العمل والبطالة في الجزائر وكذا العدد واحصائيات عامة حول ذلك.	105
9	الطاقة الشمسية حسب المنطقة.	117

قائمة الاشكال

الرقم	العنــوان	الصفحة
1	مخطط يوضح الاهداف الاساسية للمقاولين .	30
2	مخطط يوضح المعالم الاربعة للمقاول حسب شوميز.	31
3	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب اسلوب التمويل 2004-2014 .	88
4	تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم كناك.	93
5	نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي من المحروقات .	101
6	العجز المزدوج في الاقتصاد الجزائري.	101
7	رسم توضيحي لتعريف المعرفة.	112
8	مخطط يوضح خصائص المعرفة.	113
9	تطور المعلوماتية في الجزائر(أنترنيت، هاتف نقال، محمول).	114
10	رسم توضيحي لابعاد النشاط السياحي في الجزائر.	120
11	توضيح انتاج الجزائر للمواد الاساسية الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.	121

مقدمة

المقدمة:

فقد مصطلح المقاولاتية بريقه في القرن 19وبدايات القرن العشرين بسبب تحول الاهتمام للمؤسسات الكبيرة ثم ما لبث ان عاد الجدال حوله ثانية في سنوات مابعد الحرب ع ليتخذ في السبعينيات من القرن الماضي بعدا اخر .

أصبح موضوع المقاولاتية وانشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من إهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المقاولات في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الاستراتجية. الدخول إلى عالم الاعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الامر بطرح منتوج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية، ويكفي أن العديد من الاحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المقاولات تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الاولى من بداية نشاطها وتسجل المقاولات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الاكبر، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الاولى من إنشائها وبداية نمو ها يعد أمرا ضروريا.

تشكل المقاولات عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي للدول، إذ تعتبر في كثير من الدول المكان المفضل للتشغيل على صعيد الاقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة الكبرى من القيمة المضافة، التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي. ونظرا لهذه الاهمية، ما فتئت مختلف الدول تبذل جهودا كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنويع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لانها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح إستمرارها وتطورها، وهناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الاعتناء بها.

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الفترة الأخيرة وبعد ان اخذ الذهب الأسود الحكومة الجزائرية في بناء اقتصاد مستقر بات من الضروري إيجاد بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الوضعية الحرجة التي تهدد استدانة الأمن واستقرار البلد في كافة المستويات وكذا التنمية بصفة كبيرة ,تعد المقاولاتية احد اهم السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الجزائري، ومن اجل نشر ودعم المقاولاتية بالجزائر عملت السلطات على توفير مختلف الشروط الأساسية لقيام نشاط المقاولاتية، الا ان الفكر المقاولاتي لا يزال ضعيفا ولم يتطور مقارنة بالدول المجاورة نتيجة لعدة أسباب منها: تهميش فئة الكفاءات الجزائرية في الفكر المقاولاتي من جهة ، وعزوف الشباب في تبني الفكر المقاولاتي، الكفيلة التي تساهم في تنمية وغرس روح المقاولاتية في الشباب وتذليل العقبات وتشجيعهم على تحقيق النهضة والمساهمة في تنمية الاقتصادية في البلاد .

الاشكاليات:

- ماهي المقاولاتية وماهي التنمية ?
- مامدى مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي السبل المعتمدة من طرف الدولة لاستغلال المقاولاتية في التنمية؟

الفرضيات:

- المقاولاتية تساهم في القضاء على الركود الاقتصادي وإنعاش التنمية .

- وضع مخطط استثماري يساهم في التنمية ويحفز روح المقاولاتية.

- المقاول يختلف عن غيره في الخصائص السيكولوجية والسمات الشخصية للمقاول وكذا الدوافع والمحفزات والسلوك.

مسببات اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية الموضوع وآفاقه المستقبلية في التنمية ودورها في تحسين تفكير الشباب نحو الابداع

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على المقاولاتية وأهميتها.

- معرفة واقع المقاولاتية في الجزائر.

- التعرف على مدى مساهمة المقاولاتية في التنمية في الجزائر.

- دراسة إحصائية حول مؤسسات وضعيتها لرفع روح المقاولاتية وبالتالي النهوض بالاقتصاد والتنمية

منهج البحث :

في ضوء طبيعة الدراسة و الأهداف التي تسعى الى تحقيقها والمتمثلة في معرفة اثر السمات الشخصية المشكلة لروح المقاولاتية في دعم التنمية في الجزء في ضوء الأسئلة التي تسعى الدراسة لإجابة عليها عمدنا لاستخدام المنهج الوصفي في مختلف جوانب، وتحديد اثر المقاولاتية على تنمية في الجزائر

أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج التحليلي لتحديد العلاقة بين المتغيرات الدراسة على أساس التحليل الإحصائي.

الأدوات المستخدمة في البحث:

استندنا بحثنا على احصائيات وطنية واعتمادا لذالك على بنود والقرارات الجريدة الرسمية

الدراسات السابقة :

خلال القيام بهذا البحث تبين ان اغلب الدراسات الجزائرية في المجال المقاولاتية ترتكز على الجانب الفكر المقاولاتي وأثره على التنمية وسنحاول ان نتطرق الى دراسات الجزائرية والأجنبية التي لها اوجه تماس وتشابه كبيلر مع الموضوع. دراستنا كعينة نذكر ما يلي:

**محمد قوجيل ، دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

**عبد الرزاق خليل دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية مداخلة في ندوة دولية حول المقاولة والإبداع في الدولة النامية.

Michel riventer–l'entrepreneuriat pour soi, pour nous, pour eaux, édition l'harmatan, paris 2009.

حدود الدراسة من الناحية الموضوعية :

– التقيد بأهداف الدراسة والتركيز فقط على المقاولاتية وكذا التنمية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

– كما اقتصرنا في الجانب التطبيقي حول اعتماد إحصائيات وحلول مقاولاتية وطنية لدعم التنمية.

حدود البحث :

اقتصرت دراستنا في شقها النظري حول المفاهيم المتعلقة بالنشاط المقاولاتية والمقاول واهمتها وكذا التنمية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

أما بالنسبة للجانب الطبيعي استخدمنا دراسة إحصائية حول سبل الدولة في تنمية الاقتصادية عن طريق زرع روح المقاولاتية.

الفصل الأول

تمهيد الفصل :

أصبح موضوع المقاولاتية شغل كافة شرائح المجتمع باختلاف انتمائهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ....والحقيقة انه عندما نتحدث عنها نجد أنفسنا أمام مفهوم حرج، تكمن في ضرورة التساؤل عن منتجيه والظروف تتمثل فيه وعن شروط تجسيده في بلادنا وحين اذن نجد انفسسنا مطالبين بتحديد المجال السيسوثقافي للمقاول كفعل يعبر عن قدرة الدولة والمجتمع على تجاوز أزمة الفاعلية الاقتصادية التي كانت ولازالت الدولة الجزائرية تعاني منها.

وللتفصيل اكثر سنتطرق في هذا الفصل الى:

-ماهية المقاولاتية

-ماهية المقاول

-فورقات ومميزات المقاول عن غيره

المبحث 1 : ماهية المقاولاتية

المطلب1: مفهوم المقاولاتية .تطور. تعريف .

1/مفهوم المقاولاتية:

المقاولاتية تعود إلى حالات مختلفة غير متجانسةإلى حد ما مما يجعل أنه من غير الممكن وضعها في إطار مفهوم واحد، مع ذلك يمكن تحديد مقاربات كبرى تصورية حسبVeatraete et Fayolletمن أجل حصر أحسن لظاهرة المقاولاتية المعقدة في عمومها.من الواضح من خلال معظم الكتابات التي اهتمت بأصل المفهوم أن أصله Entrepreneurفرنسي وهو لا يحوي أي مرادف دقيق في اللغة العربية بالرغم من محاولات الترجمة المتعددة، لكن منذ ظهورها وحدت مصطلحا entrepreneur مقاول و entreprise مؤسسة، حقائق مختلفة ومعاني مختلفة من الجرأة إلى تسيير حالة عدم التأكد مرورا عبر القيم النبيلة.

إن عدم وجود إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها، أدى إلى حدوث تباين بين تعاريف المقاولة، وكذلك الغموض في بعض منها قد يرجع في الاساس إلى عدم جود تعريف متفق عليه يوضح بدقة مفهوم المقاول، هذا الاخير الذي يرتبط مفهوم المقاولة به ارتباطا كبيرا ولتوضيح ذلك ومحاولة الوصول إلى تعريف واضح للمقاولة والمقاول نتطرق فيما يلي إلى أهم التعاريف التي وصل إليها الباحثون في هذا المجال.

هي كلمة انجليزية الاصل" Entrepreneurship " المقاولة، تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية

"Entrepreneur ،"وقد ترجمت من طرف الكيبيكيين كندا إلى اللغة الفرنسية

Entrepreneuriat "وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة.

تطور المقاولاتية:

أما الامريكيون في بداية التسعينات فقد كان التعريف السائد عندهم للمقاولة هو تعريف الاستاذ البروفيسور" STEVENSON HAWARD "في جامعة هارفارد والذي عرف المقولة، على أنها: "اكتشاف الافراد أو المؤسسات لفرص الاعمال المتاحة واستغلالها"، حيث يشير «STEVENSON«في هذا التعريف إلى أن المقاولة يجب أن يتوفر فيها التوافق بين الموارد المتاحة والموارد الضرورية لاستغلال الفرصة، وكذلك ركز التعريف على أن المقاولة تعتمد على استغلال الفرص المتاحة بخلاف التعريف الاول.

وفي نفس سياق التعريف السابق الذي يركز على الفرص فإن هناك وجهة نظر ترى أن المقاولة هي التي تصنع الفرص وذلك من خلال الابداع حيث تعرف المقاولة على أنها: " سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو مؤسسات، هذه الابداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية، وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للافراد والمجتمع ككل ".

وهذا التعريف يشير إلى أن المقاولة هي عبارة عن سيرورة أي أنها مجموعة من المراحل المؤسسة والمخطط لها، فهي لا تكون بشكل عشوائي أو قائمة على الصدف، فهي تنطلق من الابداع الذي يمكنها من خلق فرص اقتصادية تسمح لها بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما أن التعريف اعتبر أن الابداع هو محور المقاولة.

ومع ذلك، فإن أغلب التعريفات – حسبPeters et Hisrich تتفق في تعريفها على أنها:" عادة تنظيم الاليات الاقتصادية نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، والتنظيم من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الاخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي.

أما Damours et Gasse اعتبروا المقاولاتية على أنها :مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الافراد والجماعات". وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية.[1]––أما "HISRIH ROBERT "فيعرف المقاولة على أنها: " السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت و الجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية) ، و بمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي و معنوي".

هذا التعريف يشير صراحة إلى فكرة تحمل المخاطر التي تنجم عن المغامرة باقتراح منتج جديدعلى المستهلك قد يلقى القبول كما قد يلقى الرفض.

– ويعرفها بيتر دراكر "DRUKER "فيقول : "المقاولة هي فعل الابداع الذي يتضمن إعطاءالموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة ".

وأعطى الاتحاد الاوروبي سنة 2003 التعريف التالي للمقاولة: " هي الافكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار و/أو الابداع و الفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة.

1 مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس المقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة سعيدة للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم[1]

3/ **تعريف المقاولاتية:** ينظر الاقتصاديون القدامى مثل(ادم سميث، افريد مارشال) لمفهوم على أنها عنصر من عناصر الإنتاج يهدف لتنسيق او تنظيم العملية الإنتاجية والتجارية والتعامل مع ظروف عدم التوازن في السوق كما ان المقاول هو من يملك رأس المال أو الممول له، وهو الذي يمتلك مهارات المخاطر والابتكار ولإدارة و ان المقاولاتية تمثل احد تكاليف الإنتاج المؤسسة، والحقيقة ان ادم سميث هو أول من ارسي قواعد الاقتصاد الحر والمبادرات الفردية على أساس مبدأ "دعه يعمل دعه يمر "[2]

أما "بوب رتهارت"على انها السيرورة التى تهدف الى منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة على ذالك بمختلف أنواعها"مالية" اجتماعية" نفيسة" ومقابل ذلك يتم الحصول على اشباع مادي معنوي كما يمكن تعريفه بأنها فعل أو مجموعة الأفعال ترتكز على الإبداع تتضمن إعطاء الموارد المتاحة، حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة مع تحمل المخاطر الناجم عن ذالك، وبالمقابل الحصول على اشباع معين.

لقد توصل "فيرستارتيت" الى نتيجة ان ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين المقاول والمنظمة المحركة من طرفه وقد ميزها ب3 أبعاد معرفي ، تنسيقي ، هيكلي.

***البعد المعرفي** : هو نتيجة رؤية المقاولاتية عند المقاول وتتميز بالفكر الاستراتيجي، كما يفسر سرعة رد الفعل (قدرة الفرد على ترجمة الأحداث وتعلم المعارف، استعداد الانفعالات، نتيجة التجربة السابقة والحالية)

***البعد التنسيقي:** الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول لتمركز مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي.

***البعد الهيكيلي:** الذي يهتم بالإدماج المقاولاتي وحول خاصية الغاية الذاتية هذه الصورة تضع المقاول ومنظمته في ارتباط وطيد وتحديد المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط على المنظمة ومنشأتها.

–**تعريف المقاولاتية:** إن الدارس لموضوع المقاولة سوف تواجهه في دراسته عقبة كبيرة وهي تعريف كل من المقاولة والمقاول، حيث ولحد الان ليس هناك إطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين فيهذا المجال، هذا ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبيرين في التعاريف، ويرجع السبب في ذلك انه كثيرا ما ارتبطت تعاريفهما بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية.

– حيث عرفها FAYOLLE Alain على أنها: "مجموعة من الانشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير مؤسسة وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين." وهذا التعريف هو تعريف عام يبقي مصطلح المقاولة مصطلحا

[2] محمد قوجيل: دراسة وتحليل سياسة دعم االمقاولاتية في الجزائر"اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادي: قسم علوم تسيير، جامعة ورقلة2015،2016ص3

عاما وغامضا، فهو فقط يشير إلى إنشاء مؤسسة وتطويرها دون أن يشير إلى طبيعة هذه المؤسسة أو طبيعة الاشخاص القائمين على إنشائهاو الاليات المعتمدة في ذلك[3].

المطلب2 :أهمية المقاولاتية

الجزء الأول:

الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية:

اولا: رفع الكفاءة الإنتاجية تعظيم فائض الاقتصاد

تظهر المؤسسات الصناعية الكبرى قادرة على رفع الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي وذلك بارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الأخرى الاقتصادية، وذلك بارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الأخرى. ونتيجة لما تمتع من زيادة في حجم، فضلا عن تطبيق وسائل وطرق إدارية حديثة

و تنظيم العمل وجميع المزايا التي يحققها كبار الحجم، ومن ثم تحقيق الفوائض الاقتصادية الكبيرة الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح وذلك لأنه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين رأسمالية المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه ومنه كزيادة للمجتمع ككل بالاستثمار وكما ان انتاجية كل عامل مرتبطة بحجم المؤسسة [4]

ومن ناحية أخرى فان المؤسسات قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي تستعمل مواد نادرة بكفاءة اكبر وتستطيع استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموع المؤسسات وتساهم ب 31%من القيمة المضافة الإجمالية وفي فرنسا فتمثل المؤسسات التي تشغل اقل من 250 عامل99.8% من مجموع المؤسسات وتحقق 49% من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، وتساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة بأكثر من 25% من القيمة المضافة الإجمالية.[5]

ثانيا: تنويع الهيكل الصناعي

تقوم أعمال المقاولة دورا هاما مع رفع الوفرة والتنويع في الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية وذلك نظرا لصغر الحجم المالي مما ينشئ العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات

[3] مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس المقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة سعيدة للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم
[4] عبد الرزاقخليل-دور الصناعة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية-مداخلة في ندوة دولية حول.....
[5] الجودي محمد علي نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي في كلية علوم الاقتصادية وتسيير بسكرة 2014ص 41

وكذلك تقوم بتلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية وكذا تلبية متطلبات الصناعية الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المفيدة لها[6].

ثالثا : تدعيم التنمية الإقليمية [7]

تحظى المقاولاتية بالقدرة على انتشار الجغرافي في المناطق الريفية والصناعية والمدن الجديدة وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تأقلمها مع محيط هذه الأماكن ، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي او تكاليف مرتفعة أو التكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق التنمية الإقليمية متوازنة والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي .

رابعا: معالجة الاختلالات الاقتصادية :

تعاني بعض الدول النامية من انخفاض معدلات الاستثمار والادخار وتقوم اعمال المقاولة على ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكاليف إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة بالإضافة الى ذلك

تدعم في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تصنيع المنتجات المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تعمل استيراد التكنولوجيا العالية ذات تكاليف الباهضة[8].

خامسا: تنمية الصادرات:

تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايد في موازين المدفوعات وبصفة خاصة في ميزان التجاري فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة فالاستثمارات التي كانت تقوم بانشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة باحجام كبيرة جدا في رفع الأسواق العالمية لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير[9].

سادسا: زيادة الناتج المحلي:

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية حاجات التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات

---

[6] الجودي محمد علي- مرجع سابق.

[7] ناصر مراد-دور ومكانة المقاول في تنمية الاقتصادية في الجزائر- ندوة دولية حول المقالة والابداع في الدول النامية-معهد العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير خميس مليانة- جزائر 2007 –ص 216

[8] ناصر مراد مرجع سابق -ص 217

[9] عبر الرزاق خليل- عادل نقموش مرجع سابق ص4

في تكوين الناتج المحلي ذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء المستهلك النهائي او الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام كما انها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار مما يرفع من إنتاجية العام باستمرار، وكذا مساهمتها في التخفيف من الإسراف والضياع على مستوى الدولي وتؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله بالعديد من المنتجات البديلة او المكملة.

سابعا: تكوين الكوادر الفنية والإدارية :

تؤدي الصناعات دورا مهما في تكوين رأس مال بشري وذلك بالمقررات الرسمية والمعاهد الفنية حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانيات وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة[10].

ثامنا جذب المدخرات:

ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين يستخدمون النظام المصرفي ويمكنهم على طلب الصناعات على رأس المال هو الطلب محدود ومن ثم فان المدخرات قليلة لدى الأفراد الأسرة قد تكون كافية لاقامت مشروع من المشروعات الصناعة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعهما في البنوك وهكذا فان انخفاض حجم رأس مال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم[11].

المطلب 3: خصائص واتجاهات المقاولاتية .

يمكن ان تكون المقاولاتية بسيطة ومسعرة ومتجانسة وعدائية أو العكس وسنذكرهم الخصائص التي قد تتميز بها المقاولاتية كما يلي:

1-1 درجة بساطة المقاولاتية:

كل مؤسسة تتوقع مستوى سلم من القيم اخذنا بعين الاعتبار درجة بساطة المقاول ولهذا يمكن استخلاص حالتين:

- حالة بساطة المقاولاتية وهذا ما يجعله سهل بالتالي يشجع التركيز.

[10] الجودي محمد علي-مرجع سابق -ص45
[11] عبد الرزاق خليل عادل نغموس مرجع سابق ص6

- ان تكون المقاولاتية في حالة تعقيد تتطلب متغيرات وكفاءات كبيرة من اجل التحكم فيه وبالتالي وجود افراد أكفاء من اجل تنمي اللامركزية

1-2 درجة استقرار المقاولاتية:

يفسر عدم استقرارها بعدد ودرجة وكثافة التغيرات فعندما تكون قليلة التغيير ينتج عن ذلك عدم تغيير في الإجراءات والقواعد المتبناة أي إذا كانت التغيرات كبيرة وعديدة وحادة فهذا يتطلب اعادة القواعد و الإجراءات بصورة دائمة وبالتالي القيام بالمراقبة وتعديلات فورية

1-3 درجة تجانس المقاولاتية:

تشجع وتجمع الوحدات على مستوى قاعدة متكاملة فالمنشاة الأحادية النشاط تكون سوقها متجانسة وهذا ما يدفع بها الى تبني هيكل وظيفي أما المؤسسة متعددة الأنشطة اي كل نشاطاته له رسائل الإنتاجية وطرق بيع خاصية يتطلب من المنظمة تبني هيكل الأقسام.

1-4 درجة عدائية المقاولاتية:

يمكن تفسيرها بالتهديدات المتواجدة على مستوى المحيط ففي حالة مؤسسة كبيرة تعمل في اطار الاحتكار التام فان درجة العدائية تكون ضعيفة والعكس بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.تلك هي أهم الصفات التي يمكن ان تجدها داخل المحيط الخارجي في المؤسسة والتي تؤثر محيطها الداخلي وعلى وظائفها والتي تعكس على مستوى الاستراتيجي التي سوف تختارها و الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التي تميزها المؤسسات الأخرى[12]

2 -1 الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور، ونمط حياة جذاب يمكن الفراد من تحقيق ذواتهم ويصبحوا أكثر استقالالية وبمستوى معيشي أفضل.

2-1 المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

هذا الاتجاه والذي يتزعمه Gartner يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء مؤسسات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المؤسسات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.

[12] فايزة درقاوي تاثير العالم السيسيولوجية ثقافية على المقاول الجزائري- مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية علوم الانسانية والاجتماعية جامعة سعيدة 2015- ص71-72

فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الاعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادراً على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أن مقاولاتية جديدة.

– ظاهرة تنتج عن التأثير

كما يرى هذا الاتجاه أيضا أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي أساسا المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الافكار، الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز Gartner أساسا على مسألة ظهور هذه المؤسسة وكيف تتمكن هذه الاخيرة من ذلك.

– بقدرة المقاول

– بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد أيضا من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا على تحويل الاحلام أو الرؤية الكبيرة إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد.

غير أن هذا الاتجاه يشوبه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتثمين فرصة أو ابتكار ما، يمكننا الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة،

فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا؟

ومن جهة أخرى ومثلما بينه Bruyat يمكن أن تؤدي جميع المؤسسات المقامة لاحداث حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد بالاضافة إلى أهمية القيمة المقدمة ذات مستوى عال، حيث يمكن للمؤسسات أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الانتاج.

qومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف المقاولاتية حسب هذا الاتجاه بأنها عملية إنشاء لمؤسسة من خلال تجسيد فكرة في مشروع.

2-2 المقاولاتية استغلال للفرص:

حسب هذا الاتجاه يعرف Venkatarmanو Shaneالمقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية.

والفرصة حسبCasson تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية جديدة، بالاضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة والتي يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في

شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرفه. وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لانشاء مؤسسة بهدف استغلالها.

كما يركز هذا الاتجاه فقط تشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هي بذاتها نقطة الانطلاق. كما يركز هذا الاتجاه على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعال في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تعرف المقاولاتية بأنها استغلال للفرص التي تسمح بتجسيد مشروع .

2-3 المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد – خلق القيمة).

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العالقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه "Bruyat" ، "فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة في الثنائية الفرد وخلق القيمة ، والثنائية هنا عبارة عن مبدأ اقترح من طرف Morin وهوة يندرج ضمن ديناميكية للتغيير ويعرف من منظورين.

الاول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الاساسي في خلق القيمة فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الانتاج، سعته وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة. في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثال، والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أن تقدم.

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تؤدي إلى جعل هذا الاخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرفا به، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، كما تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياءجديدة، لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمه، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار ما فإنه بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه. ويمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات الثلاث متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده لتعريف المقاولاتية.

ومنه فإنه يجب توفر ثلاث عناصر أساسية في المقاولاتية هي:

- المقاولون الذين لن يكون هناك إبداع من دونهم.
- البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة المثالية، الابداع، التحوط للفشل، التحول للغموض، الرقابة الداخلية؛
- البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الاسواق.

وبناءا على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية كما يلي:

- هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛
- تخصيص الوقت الجهد والمال؛
- تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة؛
- الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.[13]

[13] نفس المرجع للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم

المبحث الثاني: ماهية المقاول:

المطلب1: مفهوم المقاول. التعريف, والتطور .

1 ظهور مفهوم المقاول.

هناك إجماع على أن مفهوم المقاول ظهر في فرنسا خلال القرن16 ، حيث اعتبر مقاول الشخص الذي يمضي عقدا مع السلطات العمومية لاجل القيام ببعض المشاريع العمومية مثل بناء عمارات أو جسور أو شق الطرق أو تزويد الجيش بالمواد الغذائية الضرورية، فالمقاول هو ذلك الشخص الذي تربطه علاقات تعاقدية مع الحكومة، و هنا يبرز عنصر المخاطرة في أن المقاول يملك نظرة سطحية و تقريبية عن التكاليف الحقيقية للمشروع الواجب تحملها و كذا مدة الانجاز، وبالتالي لا يمكنه أن يحسب مسبقا ما يمكن أن يجنيه من أرباح أو يتكبده من خسائر في هذا المشروع.

1-2 المقاول كمفهوم اقتصادي.

دخل مفهوم المقاول في النظرية الاقتصادية على يد الاقتصادي و المفكر الفرنسي، الايرلندي الاصل Essai sur la nature – كتابه(1730 /1728) سنتي بين اصدر حيث و Richard Cantillongénéral en commerce de ، – و الذي ترجم إلى اللغة االنجليزية سنة 1755 أي بعد 21 سنةمن موت Cantillon Richard حيث اعتبر المقاول بأنه يتموقع في مركز النشاط الصناعي و التجاري،كما استطاع أن يخرج مفهوم المقاول من مجاله الضيق و أعطاه مجالا أكثر اتساعا و شمولية، أماالاسهام الاكثر أهمية لهذا المفكر فهو أنه أول من أوجد العلاقة بين المخاطرة و المقاول، فأصبح المقاوليتحرك في حيز أكثر اتساعا من السابق، فأصبح المقاول هو العون الاقتصادي الذي يتحمل المخاطرفي وسط تسوده حالة عدم التأكد، لكن لم يتطرق أبدا Cantillon إلى ملكية رأس المال و التسيير كمافعل من جاء بعده.

2-تطور مفهوم المقاول في الفكر الاقتصادي.

لقد تطور مفهوم المقاول عبر الزمن بشكل مواز للتطور و التعقيد الحاصل في النشاط الاقتصادي فلقداعتبر في البداية مجرد متعاقد أو وكيل لافراد أو السلطات العمومية مكلف بمشروع ما، ثم مع بدايةالثورة الصناعية اعتبر وسيطا، و صناعيا في بعض الحالات، ثم بعد ذلك أصبح يميز المقاول على أنهذلك الشخص القادر على تحمل المخاطر، ثم في عصر التصنيع يعتبر المقاول حجر الزاوية في التطورالاقتصادي. [14]

2 -المقاول من وجهة نظر الكلاسيك والنيوكلاسيك.

2-1 المقاول من وجهة نظر الكلاسيك:

[14] - نفس المرجع -للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم

لم يتفق الاقتصاديون الكلاسيك على وجهة نظر جامعة فيما يخص مصطلح المقاول.

– *النظرة الانجليزية:* يمكن القول أن مفهوم المقاول لم يكن واضحا عند كل من سميث وريكاردو فآدم سميث كان منصبا على دراسة المشاكل التي تواجه المصلحة الفردية، و ركز على الاليات التي تسمح بحرية المبادرة الخاصة التي تتماشى و تحقيق المصلحة العامة، لكنه في كتابه " ثروة الامم" فرق بين وظيفة الرأسمالي و المسير، حيث أشار إلى أن ربح الرأسمالي لا يتضمن أجرة التسيير لكنه لم يلاحظ ابدأ.

– *النظرة الفرنسية:* ترتكز نظرية ساي على المقاول المسير للموارد، حيث يعتبر المقاول هو المحرك الرئيسي للمؤسسة و النظام الانتاجي و التجاري، و مقاول ساي هو (مزارع، صناعي، تاجر) و لكنه ركز على المقاول الصناعي، و في مفهومه للنشاط الاقتصادي و الصناعي القائم على تقسيم العمل وجد أن المقاول يستغل معارفه و خبراته لخلق سلع نافعة، و كذلك فانه يستعمل العمال و الموارد المتاحة كذلك. لقد وضع ساي المقاول في مركز العمليات الاقتصادية، واعتبره عون اقتصادي رئيسي و ديناميكيلاجل التوازن الاقتصادي، و لقد وضع التعريف التالي " المقاول هو وسيط بين مختلف مستويات المنتجين و كذلك هو وسيط بين المنتجين و المستهلكين، حيث انه يدير العوامل الانتاجية، و هو يعمل أين يستطيع الاخرون فعل ذلك"، و المقاول قبل ذلك كله منظم فهو يقوم بتجميع وسائل الانتاج لانشاء مؤسسته الخاصة.

2-2 المقاول في الفكر النيوكلاسيك: نتناول في تحليل المدرسة النيوكلاسيكية من خلال التطرق إلى أفكار رئيسية لمفكرين مختلفين.

لقد تطرق النموذج الحدي لمفهوم المقاول خاصة من خلال أعمال Walras. L 1834-1910 الذي يرى أن المجتمع يساوي مجموع الاف ارد المكونين له و لايحتوي على تناقضات، ومن هنا يرى Walras أن المقاول لا يتميز عن باقي الفاعلين الاقتصاديين، بحيث أن المقاول يجمع و ينسق مختلف عوامل الانتاج الرأسمال و العمل، سواء كان ذلك في الصناعة أو في التجارة، و ذلك حسب الاسعار النسبية لهذه العوامل في السوق، فإذا كانت المبيعات أكبر من تكلفة المواد الاولية معنى ذلك أن المقاول سيحصل على الربح و العكس صحيح، و الاختلاف الوارد بين مقاول Sayو مقاول كل من Cantillon و Walrasهو أن الاول يفترض أن المقاول يعمل في ظل وسط يسوده اليقين وفق نموذج شفافية السوق، المنافسة الكاملة و الحرة.

وتتحدد هوية المقاول على انه العون الاقتصادي المازج لعوامل الانتاج (رأس المال، العمل، الارض والتنظيم)، فالعامل يتلقى أجرا مقابل عمله في حين يستفيد الرأسمالي من الارباح لقاء رأسماله، وبين الاثنين يختار المقاول التكنولوجيا الملائمة وفقا لاسعار الانتاج، ولكن Walras لا يعطي أي مكان للعالم الذي يقوم بإنتاج المعارف العلمية التي تتضمن التكنولوجيا التي يستخدمها المقاول و هذا يعني أن المعارف العلمية و التكنولوجية هي عمليات خارجة عن الانتاج، و لقد فرق بين سوق الخدمات المنتجة

و سوق السلع، ففي السوق الاولى عارضوا الخدمات هم أصحابها أما المقاول فهو طالب للخدمات أما في سوق السلع فنجد العكس تماما حيث أن العارضين هم المقاولون و الطلب يكون من أصحاب الخدمات، في الفترة

الممتدة بين 1980/1920 ، ظهرت في المدرسة النيوكلاسيكية رؤى أخرى جديدة لمفهوم المقاول حيث اعتبر شومبيتر Schumpeter. J 1883-1950المقاول، كمبدع و المؤسسة كوحدة إبداع، حيث يعتبرشومبيتر أول من ركز على عنصر الابداع في الميدان الاقتصادي وذلك من خلال كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" المنشور سنة 1912 فقد بين أهمية الابداع في زيادة أرباح المؤسسة فالمقاول حسب هذا المفكر يقوم بوظيفة الابداع الذي يعرفه على أساس أي تغيير يسمح بتحقيق أرباح جديدة و لهذا فان الربح هو المكافئة العادلة للمقاول الذي أخذ على عاتقه المخاطرة، و هو بهذا يعتبر الابداع محرك النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي، ويقر أنه دون مقاولين لن تكون هناك منافسة كما أنه فرق بين المقاول و المسير فالاول هو المالك وفي نفس الوقت المسير و المستغل و المبدع أما الثاني فهو أجير فقط وبالتالي فلايتحمل المخاطر، ويعتبر هذا المفكر أن وظيفة المقاول ليست مستمرة حيث أنها تتوقف عند توقف المؤسسة على الابداع و خوض المخاطر.

3-النظرة الجديدة لبعض مفكري علوم التسيير لمفهوم المقاول: لم يعطى مفهوم المقاول حقه من الدراسةو الاهتمام خلال فترة النمو الاقتصادي، و غاب تحديد دقيق لدوره في الحياة الاقتصادية إلى غاية 1980حيث عاد مرة أخرى ليحتل الصدارة في اهتمامات المختصين و لقد تطرق إليه المفكران الامريكيان الشهيران جيلدر .P Drucker وGilder، المتخصصين في علوم التسيير و ذلك في بداية الثمانينيات وفق تصور مختلف لكل منهما، أماGilder فقد أشار إلى أن المقاول يعرف القوانين الخافية للسوق ويمارس صراعا ضد الفقر بخلقه لمناصب الشغل و الثروة و ربط هذا المفكر بين المقاول و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويقول كذلك أن المسير هو المالك لرأس المال و المسير و المنظم وفي بعض الاحيان مهندس، ويظهره على أنه الوسيط بين عوامل الانتاج و العالم المنتج للمعرفة.

أما بالنسبة لـ Drucker فان المقاول لا يوجد فقط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بل كذلك فيالمؤسسات الكبيرة، ويكمن جوهر المقاول في انه يجعل من التغيير شعارا له، فالمقاول ليس بالمضاربولا الرأسمالي و لا الاجير

3 تعريف المقاول :

المقاول هو الوكيل الذي يستاجر خدمات المنتجين، العمل ،راسمال الجمع بين العقلانية وبيع المنتجات أو نقدية خدمات مميزة للعميل بطريقة منظمة.

وقد حددت النظرية الاقتصادية الحديثة 3 صفات للمقاول هي : السلطة، المعرفة،الاستعداد, للقيام بادارة الأعمال في بيئة تتخذ صفة الخطورة[15].

[15] La khal mokhtare/ le grand liver de l'économe contemproraime et des pimcipaux fait de societé ,groupe eyrolles ;paris.

فأهم ما حددته النظرية للصفات النظرية هو السلطة هو أمر يشبه مغيب في الجزائر حيث يبقى المشروع رهين القرار السياسي. بما يملكه من قرارات بيروقراطية أضف الى ذلك استعداده للقيام بإدارة الأعمال في بيئة تمتاز بالخطورة بمعنى امتلاكه روح المجازفة والمغامرة ويرى الاقتصادي الفرنسي"say"ان المقاول هو من يبدا بنفسه أعمالا تجارية صغيرة وجديدة[16]. وصفة البدئ بالاعتماد على نفسه معقدة في المقاول الجزائري حيث تعتمد المشاريع المقاولاتية في الجزائر على الدعم اللامتناهي من الدولة، ومعظم هذه المشاريع هي تكرار المشاريع قائمة ولا تحتوي على معنى الأفكار الجديدة.13

فالمقاول هو شخص له جملة مميزات أهمها انه يستمتع بعمله ويبتكر وضعا جديدا وهو دائما في التساؤل عن متى؟ وكيف؟ ان استغل الفرص الى الأمر البعيد، طامعا في تأدية الأعمال على وجهها الصحيح من المرة الأولى فبعد ما كنت النظرة الكلاسيكية للمقاول ان كل شخص أنجز مشروعا يتمكن من خلاله من إنتاج السلع والخدمات لتحقيق الربح فان تطور المقاولاتية في المجتمع الغربي صار يفرض عليها مهمة أخرى وهي تعظيم المنفعة الاجتماعية وتحسين وضعية المجتمع لذلك يمكننا القول ان المجتمع الغربي قد شهد تغييرا تاريخيا متزامنا على الصعيد المجتمعي مانحا الشرعية لمفهوم المقاولاتية للبروز كواقعة سوسيو اقتصادية ثقافية قد يتيح هذا جراء من حيثيات إخضاع مفاهيم اقتصاد الكلاسيكية للخطاب العقلاني دونما التجرد من حيثيات الواقع ومميزات المجتمع الغربي، الثقافي والإنسانية غير ان هذا التحول لم يحدث بعد في الجزائر والمقاولاتية لم تعرف المسار التاريخي المرحلي لولادتها بل هي لم تولد أصلا في الجزائر وإنما استوردت كما تستورد الالات المصانع فالمقاول مفهوم برز في المجتمع اكتمل من الناحية الحضارية و ابداعية بعد توفر كافة الشروط الازمة لإضفاء معنى إبداعية على مشروعه لكن المقاول في الجزائر هو مفهوم مستعار من تلك البيئة الحضارية التي تختلف في الظروفها ومواردها (المادية، البشرية) وفي سياقها الثقافية والاجتماعية والنفسية والتاريخية وحتى الاقتصادية في الجزائر و أريد للمقاول ان يمارس مهمة لم ينتج لها، أريد ان يتنازل عن الإبداع المشاريع ليشتغل في المجتمع في طور النمو وتتحول مهمته الى المساهمة في التنمية.

فلم يتمكن من تحقيق تلك المهمة ولم يصل الى الأهداف التي رسمت له فلا هو مبدع ومبدع مثلما أبدع في الغرب ولا هو مساهم في التنمية مثلما أرادت الجزائر له الأمر الذي أدى الى تحول المقاولاتية في الجزائر الى"بزنسة"يحذر فيها البعد المنفعي بمرغماتي بامتياز /مصلحي شخصي/ويغيب/ عنها بعد الفعالية و الناجعة الاقتصادية.[17]

المطلب2 :مهام المقاولين وتصنيفاتهم

[16] Peter f- ldrucker. innovation and emtreprenuship perfect bound publishers california 1984p21

[17] نفس المرجع -للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم

لقد قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: المبدع المخاطر، المدير.

ولقد قسم Mintzberg المقاولين إلى أربع مجموعات وهي: المقاولين ذوي الامكانية، والرياديين الذين لديهم النية لاقامة مشروع، ورياديين فعليين، ورياديين ليست عندهم النية لبدء وانشاء مشروع جديد.

وقد قسم بعضهم مثل Ucbasaran المقاولين إلى أنواع أخرى مثل: مقاول أصيل، ومقاول مبتدئ ومقاول تسلسلي أو تتابعي، ومقاول احتوائي، فالمقاول الاصيل يحوي مفاهيم متعددة كالتي تم تبيينها في مختلف التعاريف، أما المقاول المبتدئ أو الاولي فهو الذي يملك حاليا مشروعا واحدا ولكن عنده خبرة سابقة في ملكية المشاريع وا و أحد ورثته أو قد يكون مشتر دارتها كونه مؤسسا لهذا المشروع ، والمقاول التسلسلي أو التتابعي هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا في وقت واحد بعد أن قضى فترة زمنية في مشروع سابق، والمقاول الاحتوائي هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

نلاحظ من التقسيمات والانواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم، وقد يعزي ذلك إلى اختلاف المنهج.

ب ابرز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة والفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

هناك العديد من المهام المنوطة بالمقاول لان لهم دورا مهما في التخطيطوالادارة ومراقبة أعمالهم لضمان السيطرة على أي مخاطر ومن ابرز المهام نذكر ما يلي:

- 1-التأكد ان العميل (صاحب المشروع)على دراية يعملون بالواجبات المطلوبة منه كعميل قبل البدء بالعمل.
- 2-اخذ التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الذين يعملون معه و الأشخاص المجاورين لموقع العمل
- 3 -التخطيط والإدارة والمراقبة الأعمال كلها الموكلة إليه و أعمال فريقه العامل معه.
- 4- التأكد من ان جميع أفراد فريقه العملي يمتلكون المهارات والمعارف والتدابير الخبرات اللازمة للمضي بالأعمال المشروع.
- 5- التأكد من ان جميع العاملين في الموقع لديهم توزيع مكاني في المشروع.
- 6-تامين التعليمات الإشراق اللازمين للعمال يعملون تحت سيطرة المقاول.
- 7-التأكد قبل بدئ بالعمل بتامين كافة الإجراءات الاحترازات للحيلولة من الوقوع في مشكلة وصول العمال للاماكن الغيير مصرح بها.

- 8-ضرورة تامين المرافق الخدماتية للعاملين في موقع العمل من بداية المشروع مع دوام المحافظة عليها طيلة فترة العمل.
- 9-التقيد بالتعليمات مصمم المشروع الرئيسي.

3 تصنيف المقاولين:

1 مقاول حرفي مقابل مقاول انتهازي: وتشمل وجهين للمقاول:

مقاول حرفي: الذي يملك القليل من التعليم لكن يتمتع بالكفاءات تقنية مركزة فهذا النشاط نابع من قلبه الذي يتقبل إمكانية توارد الحرفة من الاباءّ, كماله قابلية توريتها للأبناء فهو يخشى السيطرة على مؤسسة وخرج المهنة من العائلة ويرفض بصفة عامة نمو مؤسسة.

المقاول الانتهازي: يعرض وجه متناقض لسابقة فهو يمتلك مستوى تعليمي مرتفع بالمقارنة مع الأول اما خبرته في الأعمال فهو متنوع ومتعدد هذا المقاول يعرف الادارة والعمليات المتعلقة بها يرفض ان يستمد نشاطه من الأبناء فهو ليس نمطيا يحب المخاطر ويمنح لنفسه مكانا في النمو والتطور حتى وان كان ذلك على حساب الاستقلالية ففي كثير من الأحيان توجد تصنيفات أخرى تتناول في جوهرها هاذين النوعين من المقاولين فاستخدام معايير لمعرفة هاذين المقاولين تتقاطع مع سيماتهم الشخصية والسيكولوجي كالحاجة للاستقلالية او في تاريخ العائلة او المهنة معا مع الأهداف المتواصلة والأفعال المتطور الرغبة في نمو الأعمال والاحتراف الادارة [18].

2 تصنيفات لوفر: قامت جاكلين لوفر 1975 بدراسة امتدت من 1950-1970 من خلال 60 حالة لإنشاء مؤسسات حيث توصلت الى ان الدافع المهمين والأهداف والأساسية للمقاولين يمكن عرضها في أربع أنواع هي:

- **مقاول مدير أو مبدع:**حيث تكون في مدرسة او جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في مؤسسة كبيرة، هذا المقاولين تحركه حاجات الإنشاء والتحقيق انجاز سلطة هذه الأهداف تدور في المقام الاول حول التطور والإبداع
- **مقاول المالك والمتجه نحو النمو:** هداف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين النمو و الملكية، هذه الدوافع تقترب من التصنيف السابق مع وجود حاجات ملحوظة الى السلطة.
- **المقاول الرافض للنمو:** لكنه يبحث عن انفعالي: هذا المقاول يختار بوضوح هدف الاستقلالية كأولوية أولى ويرفض النمو الذي يمكن ان يؤدي الى عدم تحقيق الهدف الأول فدوافعه ترتكز حول حاجات السلطة

[18] محمد الهادي مبارك ، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير LSEGجامعة عمار الثيلجي 8-9 افريل 2002-ص85

- **مقاول حرفي**، نجد هده المقاربة وجه المقاول المذكورة سابقا فالدافع الأساسي لديه لإنشاء مؤسسة هو الحاجة الى الاستقلالية أما الأهداف فهي البقاء والاستمرارية فالاستقلالية عنده أهم من النجاعة الاقتصادية

ان المعطيات السابقة تؤكد مات حدث عنه لوفر فالعلاقة بين نمو المؤسسة وشخصية المقاول أعيدت من طرف كتاب آخرين

الشكل (1) مخطط يبين الاهداف الاساسية للمقاولين[19] :

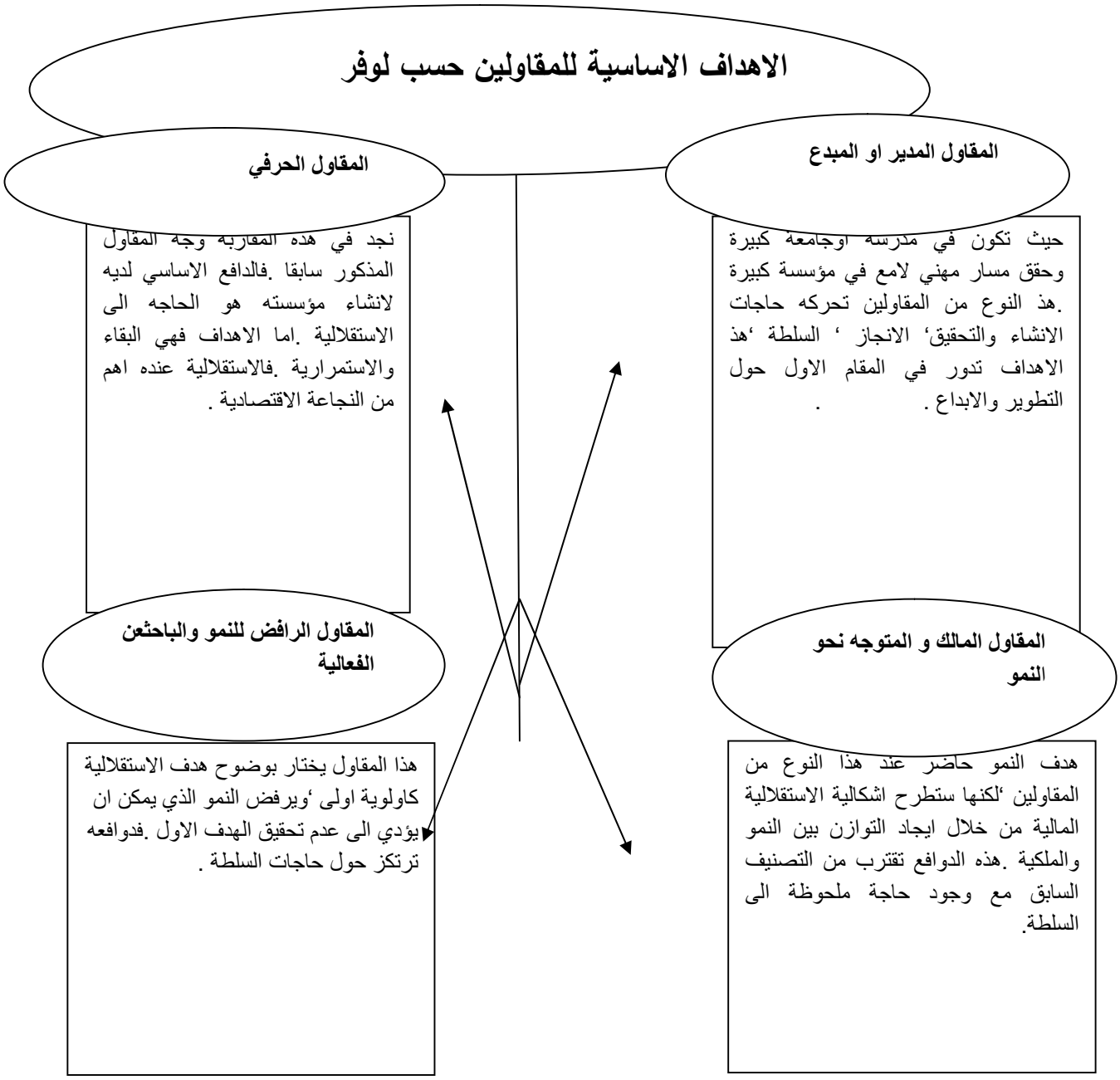

[19] نفس المرجع - للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم

مقاربة" شومبيتر": لقد قام شومبيتر ببلورة مقاربة سنة 1935 تتعلق بوظائفه االقتصاديةو تأخذ بعين

المصدر: الفصل الثاني –المقاول – للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم

الاعتبار موقعه الاجتماعي، وأرسى أربع معالم للمقاول":[20]الشكل (2)

الشكل (2) المعالم الاربعة للمقاول حسب شوميز

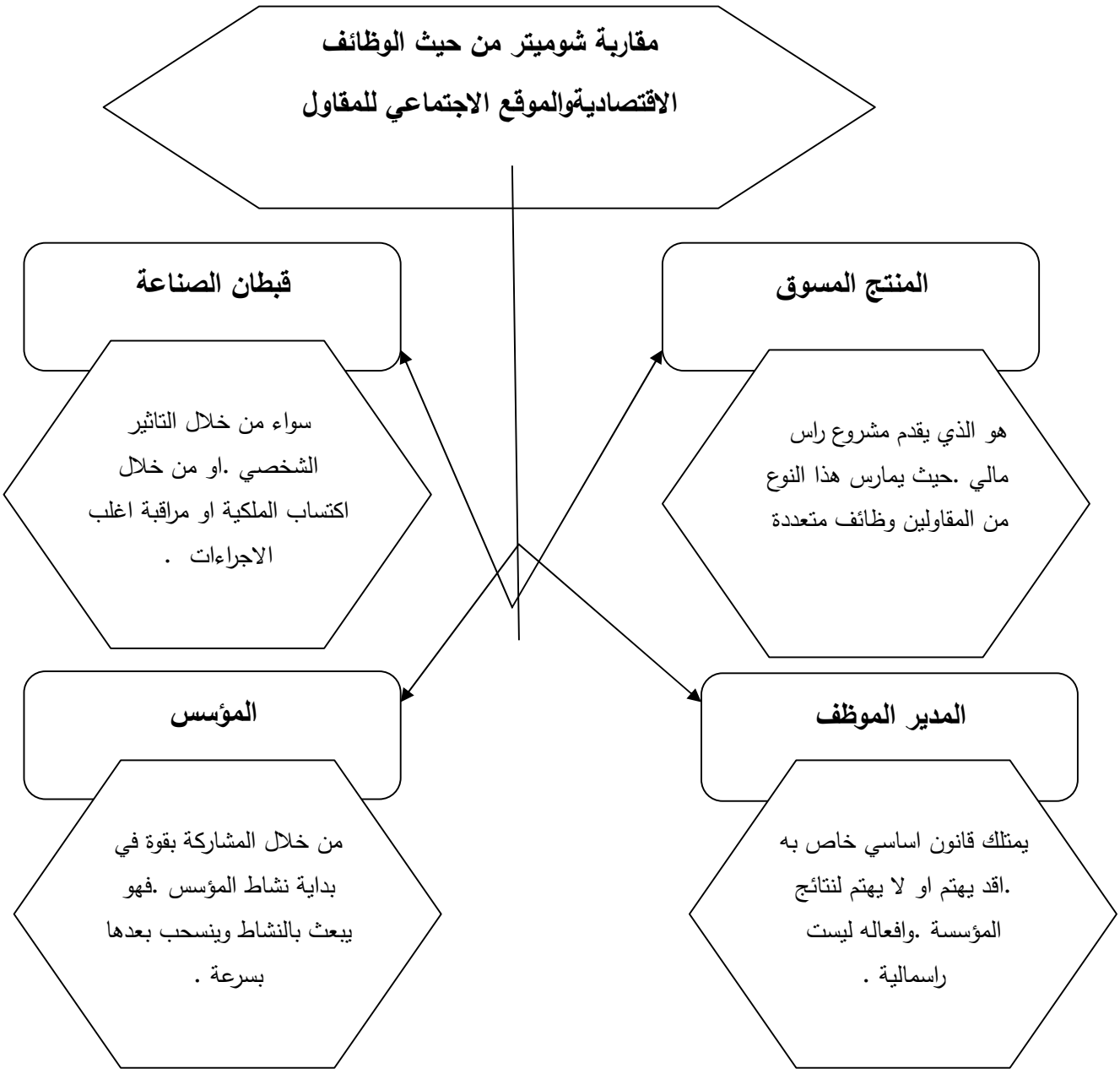

[20]نفس المر جع - للاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم

المصدر محاضرات الاستاذ عبد اللاوي محمد ابراهيم

المطلب 3 : مقومات الفكر ألمقاولاتي .

يحتاج المقاول الى مجموعة من المواصفات تجعل منه مقاول ناجح ومسير جيد وهذا عن طريق دمج مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية ويمكن تقسيمها الى قسمين:

مقومات الشخصية :

- ***الحاجة الى الانجاز:*** أي تقديم أفضل أداء والسعي الى انجاز الأهداف وتحمل المسؤولية ويعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز ولذالك فالمقاول دائما يقيم أداءه وانجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية .
- ***الثقة في النفس:** حيث يملك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذالك من خلال الاعتماد على الذات والمالوالإمكانيات الفردية وقدرتها على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات وحل المشكلات ومواجهة التحديات مستقبلا وذالك بسبب وجود حالة من الثقة في النفس والاطمئنان بقدراتهم وثقتهم بها.
- ***الرؤية المستقبلية:*** اي التطلع الى المستقبل بتفاؤل وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- ***التضحية والمثابرة:*** يعتقد المقاولين بان التحقيق تحقيق النجاحات والضمان استمراريتها انما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات انية من اجل تحقيق أمال وغايات مستقلة ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء[21].
- ***الرغبة في الاستقلالية:*** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف والاستمرار لإنشاء مشروعات مستقبلية لا تتصف بالشراكة الخاصة عندما تتوفر لديهم الموارد المادية الكافية كما يستبعد المقاولون العمل لدى الاخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التغيير والتجسيد الحقيقي لافكارهموأرائهم وطموحاتهم كما يوفر لهم انشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء الى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه شؤون بيتر "بالمملكة الصغيرة"[22] بالإضافة الى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح:

[21] فلاح الحسن الحسين-ادارة المشروعات مدخل استراتيجي للمناقشة والتميز-ص 47-48

[22] Michel adamKreiventrlentrepeneuriat M pour soiKpournousK pour eauseeditionlhormattanK paris 2009-p21.22

- ***مهارات تقنية:** وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة والقدرة التقنية العالية المختلفة بالأنشطة القيمة للمشروع في مختلف المجالات من الإنتاج بيع، تخزين تموين،وهذه المهارات تساعد في ادارة اعمال المشروع بجدارة.
- **المهارات التفاعلية:**وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات، الاستلام ,ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الاقناع....الخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة للإدارة نشاط الآخرين.
- **المهارات الإنسانية:**وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير العلاقات مع مرؤوسيه، وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام حيث ان هذه العلاقات تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر تتعلق استجلاب والتحفيز واستمالة الآخرين ، والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع الأعضاء المؤسسة.
- **مهارات فكرية:** تتمثل في في اكتساب أسس ومبادئ علمية في الميدان الادارة واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وإيجاد العلاقات بينها وأسبابها وحلولها.
- **مهارات تحليلية:** اي القدرة على التفكيير المجرد حيال نظرتهم الى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء وان أجزائها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كل في محيطها.حيث ان هذا الإدراك ووظائفها تخوله تعقيدات العمل الخاصة أمامه بعد مواجهة أغلبية المشاكل ليتمكن فيها بعد في وضع الحلول المناسبة[23].

مقومات بيئية:

- المحيط الاجتماعي يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبة المعقدة.
- **الأسرة :** تعمل على تنمية القدرات المقاولاتيةلابناءها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات.
- كمستقبل مهني خاصة اذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع أطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل المسؤولية البسيطة
- **الدين:** يدعو الدين الإسلامي الحنيف الى العمل و إتقانه كذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.
- **العادات والتقاليد:** تعبر العادات و التقاليد من العوامل المؤثرة على توجه إنشاء مؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها اما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال[24]
- توصل Verstratete إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاولو مؤسسة محركة من طرفه، وقد ميزها بثالث أبعاد: معرفي، تنسيقي وهيكلي.

[23] بوشنانة احمد-بوسهيمين احمد- متطلبات تاهيل وتفعيل ادارة مؤسسات صغيرة في الجزائر مداخلة في ملتقى دولي – متطلبات تاهيل مؤسسات ..... في الدول العربية -جامعة شلف يومي 17-18افريل 2006.

[24] hHp//www.ansaj.onag-dz/Gene rater =Ansejenbrfer

–البعد الاول هو البعد المعرفي وحسب الباحث هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول وتتميزبفكر استراتيجي. يفسر أيضا بسرعة رد الفعل)القدرة الفرد على ترجمة الاحداث، فهم ما يجب فعله من خلال ما حدث(والتعلم) نتيجة التجربة السابقة والحالية، معارف، استعدادات، حالات الخضوع لتأثير الميولات، الانفعالات، لكن أيضا مجموعة المعارف المكتسبة اللازمة للفرد).

– البعد الثاني هو البعد التنسيقي الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المؤسساتي.

– البعد الاخير هو البعد الهيكلي الذي يهتم بالادماج المقاولاتي وحول خاصية الغاية (الملموس) والذاتية (غير الملموس). هذه الصورة تضع المقاول ومنظمته في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المؤسسة ومنشئها.

– كل التعاريف السابقة بالرغم من اختلاف الزاوية التي تعتمدها في التحليل إلا أنها تتطرق إلى مفهوم المقاولة على أساس أنها مجموعة من النشاطات (سيرورة) أو وظيفة، لكن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن المقاولة هي حقل دراسي علمي أو مجال أكاديمي، ولقد أصبحت المقاولة تخصصا يدرس في الجامعات، و في هذا الإطار يعرف FILION J–L "المقاولة كالتالي" : "المقاولة هي الحقل الذي يعنى بدراسة واقع المقاول و تطبيقاته من حيث نشاطاته و خصائصه و الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لسلوكاته، و كذلك يدرس أساليب دفع و دعم و حماية النشاط المقاولاتي".

– أما "BRUYAT "فقد عرف المقاولة على أساس أنها العالقة بين الفرد و خلق القيمة. وامكاناته والخصائص حيث يوضح أن الفرد هو الذي يقوم بخلق القيمة وذلك تبعا لاهدافه التي يتميز بها والعكس فإن خلق القيمة كذلك تؤثر في سلوك الفرد وقناعاته واهتماماته.

– وتعرف المقاولة كذلك من طرف بعض الباحثين عن طريق وصف ما يقوم به المقاول بحيث:" يقوم المقاولون بإبداع شخصي ويخوضون المخاطر بخلق مؤسسات جديدة، وذلك البحث عن الموارد بهدف تنفيذ أفكار جديدة مبدعة تسمح بحل المشاكل ورفع التحديات، أو تلبية احتياجات سوق محددة بوضوح".

– وبصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي: المقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة.[25]

[25] نفس المرجع السابق –عبد الاوي ابراهيم

المبحث 3: فورقات ومميزات المقاول عن غيره

المطلب:1 المقاولاتية وإنشاء المؤسسات

ان عملية إنشاء المؤسسات تمثل شكلا من الأشكال الأنشطةالمقاولاتية المختلفة وتعتبر عملية معقدة متجانسة تختلف دوافعها من المقاول لأخر فهناك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن وعبر دراسة مختلف البدائل والاحتمالات يقوم باتخاذ القرار إنشاء مؤسسة الخاصة، وهناك من ينشى مؤسسة بالصدفة بدون القيام بدراسات مسبقة مثلا في حالة اكتشاف فرصة مربحة يقوم المقاول باستغلالها ، كما ان هناك من يكون مضطرا لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل والاندماج في المجتمع.

ان عملية إنشاء مؤسسة جديدة يمكن ان يتم وفق عدة طرق سنقوم بالتطرق لأهمها فيما يلي :

انشاء مؤسسة من العدم:ان عملية إنشائها ليس بالأمر السهل حيث تحتاج الى وقت كبير حتى تتمكن من إطلاق منتجها في السوق حتى تقنع المستهلكين به وهذا الأمر يزداد مع ارتفاع درجة الابتكار في المنتج وللتغلب عليها يجب على المقاول تحديد الاحتياجات المؤسسة بدقة خاصة المالية منها كما ان عملية إنشاء المؤسسة في هذه الحالة تتطلب الكثير من العمل والجهد والكثير ايضا من الصلابة والإصرار بالإضافة الى ضرورة توخي الحذاقة في تقدير الأخطاء المحتملة.

إنشاء مؤسسة عن طريق التفرغ: في هذه الحالة يقوم الإجراء من خلال الدعم المقدم لهم من طرف المؤسسات التي يعملون لصالحها بإنشاء مؤسسات الخاصة والمستقلة، ان هذه الطريقة تسمح للعامل بإنشاء مؤسسة خاصة او بشراء مؤسسات جديدة بشكل مستقل عن المؤسسة الأصلية التي يغادرها والتي تقدم له بالمقابل أشكالا مختلفة من الدعم والمراقبة وذالك لتقليل من أخطار الفشل ان هذه العملية تعتبر سهلة اذا قورنت بالسابقة حيث تقوم المؤسسات بإنشاء اجهزة موجهة تحث ودعم موظفيها على إنشاء مؤسساتهم الخاصة ويمكن للاجراء السابقين والذين تحولوا كمقاولين تغيير النشاط في مختلف المجالات سواء كانت تجارية او صناعية وذلك بالاعتماد على المرافقة المقدمة لهم من مؤسساتهم السابقة والمتمثلة في تقديم الدعم المالي الضروري للانطلاق في النشاط او الفن المتمثل في الاستشارات التقنية وكما يمكنها أيضا من استغلال توزيع الشبكات الخاصة بها الأمر الذي يقلل من الإخطار الفشل التي تواجههم ويزيد من فرص نجاحهم ، كما تمثل هذه العملية بالنسبة للمؤسسة الأصلية للمقاول طريقة للإبداع او للنمو تهدف من خلالهما الى اكتشاف نشاطات جديدة قريبة من النشاط الرئيسي لها وكذا لانجاز بعض النشاطات الحالية بشكل أفضل .

الحصول على امتياز : إنشاء مؤسسة وفق هذه الصيغة يسمح للمقاول من الاستفادة من الدعم مهم مهم مقدم من طرف المؤسسة المانحة للامتياز مقابل دفع مبلغ معين وبهذا الشكل تمثل اتفاقيات الامتياز بإشكالها المتعددة سواء كانت الحصول على امتياز توزيع المنتج او امتياز تصنيعه او غيرها من الاشكال حلا للمقاولين الذين لا يملكون افكارا خاصة بهم او الذين لا يملكون إمكانيات الضرورية للابتكار حيث يمكنهم إنشاء

مؤسسات جديدة للاستفادة من خبرات متراكمة لدى الافراد والشركات المانحة للترخيص والتي لها تجربة تنتقل الى جميع المشاركين في نظام الامتياز.

إنشاء فروع: في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل له مشروع ذو طبيعة مقاولاتية الأخطاء الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة حد محدودة وفي القابل يحضى هذا الأخير بالامتيازات مماثلة لتلك الممنوحة للإطارات او المدراء[26].

ويتضح الفرق بين إنشاء مؤسسات و المقاولاتية من خلال نقاط التوافق والاختلاف:

*نقاط الاتفاق:

كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية كلاهما له نسبة المخاطر متشابها يتوقعون ربحا من وراء إنشائها قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية اذا قلدت منتجاتها بشكل واسع في ظل عدم تطورها

*نقاط الاختلاف:

تنقسم المقاولاتية بأنها مؤسسه غير كنمطية فهي تتميز بالإبداع .

ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

تتميز المقاولاتية بالفردية مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاءها مع مجموعة الشركاء وهذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الادارة وهو ما يسمح له بالتجسيد أفكاره على ارض الواقع[27].

-روح المقاولاتية:

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لاهميتهاالكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولان المصطلح ما زال محل البحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل له.

فحسب Jarniou –Leger لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص به، فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها. حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الاولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، أو على إنجاز الاعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط

[26] fayolleK entrepreneuriat Apprendre aentrpenduK DunddK paris.2004.p.64

[27] مطبوعة بعنوان محاظرات في مقياس المقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة البليدة 2017-فيفري 2018ص 11-12

يكمن في وجود إمكانية للتغيير، وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الافراد الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة، ولا حتى في الدخول في مسار مقاولاتي، فهم يهدفون بالدرجة الاولى إلى تطوير قدرة للتعامل مع التغيير، لاختبار وتجريب أفكارهم والتعامل بكثير من االنفتاح والمرونة.

وحسب التعريف المقدم من مجموعة من المختصين في الاتحاد الاوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية، يجب ألا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية. ولذلك لا يجب حصر روح المقاولاتية في مجموعة الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لانها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل.

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات و المعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الافراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الافكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

3-6 -العملية المقاولاتية :

لقد تم تقديم مفهوم المقاولاتية سابقا على أنها عملية خلق ولاعتبار المخاطر والعوائد المصاحبة لهذه العملية من المقاولين أنفسهم، ومن هنا فإنه يمكن تعريف العملية المقاولاتية بأنها القدرة على تعريف وتقييم الفرص، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وادارة المشروع المنبثق.

فهذه الانشطة والاجراءات لا بد وأن تتولد مع انطلاقة أي مؤسسة ريادية أو مشروع ريادي.

وقد حدد Hofer و Baygrave خصائص العملية المقاولاتية على النحو التالي:

1 -أنها عملية تنشأ بمحض واختيار وارادة الانسان.

2 -أنها تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الاحوال.

3 -أنها تتضمن نوعا من تغيير الاوضاع.

4 -أنها تتضمن نوعا من عدم الاستمرارية.

5 -أنها عملية شاملة.

6 -أنها عملية ديناميكية.

7 –أنها تتمتع بالذاتية إلى حد كبير.

8 –أنها تتضمن العديد من المتغيرات السابقة على حدوثها.

9 –أن نتائجها حساسة جدا للاوضاع المبدئية التي تتخذها هذه المتغيرات.

6-4 –المقاولة المؤسسية

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمقاولة المؤسسية EntrepreneurshipCorporate فمنها المقاولة الداخليةIntrapreneurship والتي تمثل المقاول داخل التنظيم، أو عمل المشاريعة التابعة للمؤسسة IntrapreneurshipCorporateInternal ويعود الفضل إلى الباحث

PinchotGiffo الذي أبرز مفهوم المقاولة المؤسسية على أنها مقاولاتية يعمل بها في مؤسسة قائمة بالاصل.

ويمكننا التمييز بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية من خلال الابعاد الرئيسية الاتية:

واقع الممارسة، وطبيعتها ومهمتها وتحمل المخاطر والصعاب، والاستقلالية والاعتماد على النفس، ورقابة البيئة الخارجية كما تظهر في الجدول الاتي: [28]

الجدول رقم(1) التمييز بين الابعاد الرئيسية بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية.

مجال الاختلاف	المقاولاتية	المقاولة المؤسسية
واقع الممارسة	نلتمسها أكثر في المؤسسات صغيرة الحجم	نلتمسها أكثر في المؤسسات كبيرة الحجم
طبيعتها ومهمتها	ابتداء مشروع صغير الحجمادارته	تشغيل وادارة مؤسسة قائمة بالاصل
تحمل المخاطر والصعاب	أقل مخاطرة ومصاعب مقارنة مع المقاولة المؤسسية	أكثر صعوبة ومخاطرة من المقاولاتية وخصوصا المخاطرة المالية
الاستقلالية والاعتماد على النفس	المقاول مستقل بذاته ويعتمد على نفسه في إدارة منظمته	ليس مستقلا بذاته تابعا والمؤسسة معينة يخضع لاجراءاتها وقوانينها
رقابة البيئة الخارجية	أكثر سيطرة على البيئة التي يعمل فيها وخصوصا البيئة الداخلية	أقل سيطرة على البيئة التي يعمل

المصدر:المقاولاتية –الاستاذ عبد اللاوي ابراهيم محمد

[28] نفس المرجع - الاستاذ عبد اللاوي ابراهيم محمد -ص20

أما أوجه التشابه بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية فإنها تتمثل في أن كليهما يعتمد أساسا على الابتكار والابداع، وكلاهما يهدفان إلى زيادة الانتاجية ودعم الجهود التي تؤديإلى خلق قيمة لاعضاء المؤسسة، وأن الدافع عند كليهما يتمحور حول البحث عن الفرص والاهتمام بإنشاء فرق العمل، وكلاهما يحتاج إلى الدعم والمساندة من الاخرين في المجتمع والمؤسسة، مع أفضلية أكبر للمقاولة المؤسسية في عالم الاعمال والمؤسسات التي ترعاها.

المطلب الثاني: التفرقة بين المقاول، القائد، المدير.

القائد قبل الخوض في التفرقة نعرف كل من المقاول، المدير،القائد

1- المدير عرف الأستاذ عبد القادر نعيمي المدير بأنه هو الشخص الذي يتولى منصبا وظيفيا في المنظمة يتراس من خلاله مجموعة من الأفراد العاملين وتقع على عاتقه مهمات متعددة يتطلب انجازها قدرات ومهارات إدارية في تحقيق حالة التفاعل لأداء النشاطات ذات العلاقة بالوظائف الإدارية التي يكون مسؤولا عنها .

2- القائد: تعرف القيادة بأنها عملية تأثير القائد لنشاطات الجماعة لأعداد الهدف والحصول عليه بالنسبة للقائد يمكن إعطاءه التعاريف التالية:

3- القائد هو الشخص الذي يهتم بسلوك الجماعة.

4- القائد اعتباره الاداريا من الجماعة: ان هذه التعريف يشير فقط الى شخص يحتل منصب القيادة وتقبله الجماعة طوعيا دون ان يبين خصائص هذه القيادة

5- القائد القادر على توجيه الجماعة نحو أهدافها :

6- رغم ان هذا التعريف أقوى من سابقه الا انه يصعب تجديد أهداف الجماعة كما يوجد قادة يوجهون الجماعة الا ان الخلل في هذه التعريف يتمثل في انه توجد الكثير من الحالات التي يكون فيها مركز الانتباه الجماعة ولكنه ليس قائد مثل المغمور والمجنون[29].

4 -خصائص ومميزات المقاول.

عندما نحاول تحديد خصائص و مميزات المقاول فإننا لا نجد أنفسنا أمام نوع محدد من الناس أو طبقة اجتماعية محددة يأتي منها المقاولون، لاننا سوف نجد من المقاولين من كانوا أغنياء ومن كانوا فقراء وسوف نجد فيهم كذلك الذكور و الاناث، المتعلمين و غير المتعلمين، فمقاولو الغد قد يكونون اليوم حرفيين أو بنائين أو أطباء أو محامين، قد يكونون رؤساء أو مرؤوسين، لكنهم جميعا يشتركون في بعض الخصائص الشخصية و لقد تم التركيز في هذه الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الاطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطالقا من

[29] محمد جودي علي. مرجع سابق- ص 37-38

الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للاجابة عن نوعين من الاسئلة: من هو المقاول، ما الذي يميزه عن الاخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاول، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟

4-1 الخصائص الشخصية.

حسب "Papin.R"هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالامكان

اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1 -الطاقة والحركية : سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لان عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر والوقت الكافي والطاقة اللازمة لانجاز الاعمال.

2-القدرة على احتواء الوقت : ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الانشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا، فال يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

3-القدرة على حل مختلف المشاكل : فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الاحيان إلى أطارف أخرى ومع ذلك ال يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لانه ما

قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد.

4-تقبل الفشل : يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل، الخطأ و الحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية.

5-قياس المخاطر : ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

6-التجديد والابداع : فلاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاته أو هياكله أو مخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.

7-الثقة بالنفس : فيها يجعل المقاول أعماله ناجحة، حيث يملك شعورا متفوقا وحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى إذ أظهرت الدارسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الاخرين. بالاضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع

للعمل، الاتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقاللية.....إلخ، والشكل التالي يوضح أهم خصائص المقاولين.

4-2 الاستعداد والميل نحو المخاطرة.

لقد أشارت معظم التعارف إلى أن المقاول هو الشخص المخاطر أو متحمل المخاطر، لذلك فان أهم ميزة في المقاول هو الميل نحو المخاطرة، لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يديرها رجل واحد هو صاحب المؤسسة هي أكثر ميال للمخاطرة من المؤسسات الكبيرة.

وان الاشخاص الذين لديهم الجرأة لخلق مؤسسة أو بدأ مشروع جديد يحمل نوعا من المخاطرة هم مقاولون، و المخاطرة متنوعة سواء عند بدأ المشروع أو تشغيله، فالمسير/المالك يعمل غالبا بأمواله الخاصة حتى أن هذه المخاطر قد تمتد للعائلة أيضا، و تتضخم هذه المخاطر وتزداد عادة مع احتمالية فشل المشروع، و نلاحظ انه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل و الاستعداد للمخاطرة.

إن أهم ما يجب أن يتمتع به المقاول هو الميل نحو المخاطرة، لكن المخاطرة غير المقامرة حيث تقوم لاولى على العمل الشاق، و انتهاز الفرص السانحة، بينما تقوم المقامرة على الحظ و المصادفة.

الرغبة في النجاح: يعرف المقاولون أهدافهم جيدا، ويعملون بمثابرة لتحقيق تلك الاهداف إنهم منظمون فسيولوجيا على أنهم يختلفون في درجة الرغبة في النجاح عن غيرهم ويملكون درجات أكبر من الاشخاص العاديين حيث يقدمون مسؤولية ذاتية لاعمالهم ووظائفهم.

الثقة بالنفس: إن الناس الذين يملكون الثقة في النفس ويشعرون أنهم يمكن أن يقابلوا التحديات، و عن طريق الثقة في النفس يستطيع المقاولون و أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة أن يجعلوا من أعمالهم أعمال ناجحة، حيث أنهم يملكون شعو ار متفوقا و حساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى إذ أظهرت اغلب الدارسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس، و قدرة على ترتيب المشاكل المختلفة و تصنيفها و التعامل معها بطريقة أفضل من الاخرين.

الاندفاع للعمل: عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الاخرين حتى أن هذا الاندفاع و الحماس يأخذ شكل العناد و الرغبة في العمل الصعب أو الشاق.

الالتزام: ال بد للمقاولين من إدامة تركيزهم على أهدافهم و عدم تخليهم عن تخطيط أنشطة مختلفة ويمكن ألي إنسان أن ينجح في العمل الحر بشرط ألا يتراجع، وأن يتعلم من أخطائه و أخطاء الاخرين ذلك أن بقاء و نمو

الاعمال و المشاريع لا يتوقف فقط على بعض الخصائص مثل الوضوح و التنظيم، و التخطيط الجيد، بل إن نموها يتغذى أساسا على التضحية و الالتزام.

التفاؤل: يتميز المقاولون بأنهم متفائلون، فهم متفائلون أكثر من غيرهم، صحيح أن الناس قد يفشلون في تحقيق شيء ما في مرحلة ما من مراحل الحياة، وهذا أمر لا يمكن تفاديه و لكننا يجب أن نتعلم من ذلك الفشل، حيث نعتبر أن الفشل حلقة في سلسلة النجاح، شرط ألا تكون هذه الخطوة الاخيرة في المرحلة.

فان المقاول لا ينفصل أبدا عن الابداع لذلك فانه يمكن أن نضيف صفة Schumpeter أما عند الابداع إلى المقاول، ويكون إبداع المقاول في عدة أشكال)إنتاج سلع أو خدمات جديدة، إدخال طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تموين بديلة، وصف طريقة تنظيمية جديدة(. بين المقاول و روح المبادرة حيث تقول " أن تطور التحليل االقتصادي بما Vérin. H و كذلك تربط فيه شبكة المفاهيم سمح بظهور شكل جديد للرجل االجتماعي، فهو يبادر حسب عقلانية غاياته .[30]

جدول رقم .2 أهم الفروق بين المقاول، القائد، المدير[31]

المقاول	المدير	القائد
1-يتمتع بالعمل	يدير، يركز على النظم العمل	يقود، يطور الوضع الراهن
2-يبتكر ويخلق وضع جديد	يحافظ على الوضع الراهن	يبتكر، يركز على الأفراد
3-يركز على الأعمال المؤسسة	يعتمد على الرقابة والسيطرة	يوحي بالثقة
4-يكون فريق عمل	لا يرى الا المشكلات	ينظر الى المستقبل
5-يدرك وجود الفرص	يسال كيف ومتى	يسال ماذا ؟ ولماذا؟
6-يسال كيف ، متى ؟	يركز على الأجل القصير	يفكر في الأجل الطويل
7-يركز على الأجل الطويل	يريد ان يؤدي الأشياء بطريقة صحيحة	يستخدم تأثيره في أداء الأشياء
8-يريد ان يقوم بأداء الأشياء الصائبة		

المرجع : فصل المقاول –الاستاذ عبد اللاوي ابراهيم محمد

[30] –الاستاذ عبد اللاوي ابراهيم محمد مرجع سابق

[31] عبد الجبار سالمي- التفاعل بين التعليم المقاولاتية- خدمة احتياجات السوق- كداخلة الايام العالمية الدولية الرابعة حول المقاولتية الشبابية-جامعة بسكرة.الجزائر-2013-ص 05

المطلب 3 : البنية التنظيمية للمقاولة

المسالة التنظيمية داخل المقاولة هي المحرك الأساسي الرئيسي لجميع مصالحها وذالك من اجل تحقيق هدف واحد إلا وهو استمراريتها وتحقيق أفضل النتائج تعود من اجل تعود على مكوناتها بالفائدة داخل أي مقاولة هناك هيكل تنظيمي أساسي تلتقي فيه الجوانب التقنية وجوانب الإنتاج والعلاقات البشرية والمترابطة بالعقل بالإضافة الى المسالة التجارية وهكذا ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على تنظيم وتقسيم العمل في المهام والتنسيق بينهاوقبل الحديث عن أنواع البنيات التنظيمية للمقاولة لا بد من الإشارة إلى أن البيئة العامة للمقاولة تتألف من عوامل عديدة تؤثر لا محالة في شكل وأداء المقاولة في أي مجتمع ما. وقد يتخذ ذات التأثير أشكالا متباينة سواء في الكيفية التي تنشئ المقاولة بموجبها هيكلها التنظيمي أو في الكيفية التي تتخذ بها قراراتها أو في الطريقة التي تتبعها في أسلوب محاسبتها، أو في طبيعة الوسائل التقنية التي تستخدمها في ترتيب الأنشطة، ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل باختصار على الشكل التالي: أولا: النظام الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع وفيما إذا كانت نظاما خاضعا لعوامل السوق الحرة والمنافسة، أو نظاما اقتصاديا تهيمن عليه الدولة أو مزيجا منهما.

ثانيا:الحالة الاقتصادية للمجتمع وفيما إذا كان نظاما اقتصاديا خاضعا لحالة الاقتصاد التي يسودها كساد أو انتعاش أو كانت الحالة الاقتصادية في توسع أو انكماش أو في حالة انتقال بين هذه الحالات.

والهيكل التنظيمي للمقاولة هو في الحقيقة الأمر انعكاسي لثقافة مهيمنة الهرمية وتحديد المسؤوليات والمهمات والتي تتمثل في ما يلي:

- توحيد المصالح.
- إضفاء الطابع الرسمي على التقسيم.
- التخصص(تقسيم العمل).
- المركزية(التركيز عملية صنع القرار).

وتختلف الهياكل او البنايات التنظيمية داخل المقاولات حسب قوتها ومكانتها داخل قطاع معين وعلاقتها بالسوق سواء المحلية او الدولية.

- البنية الهرمية(الهيكل الهرمي): وتتميز بوحدة القيادة (كل عامل يعتمد بتوجيهاته على الرئيس واحد ومباشر)
- البنية الوظيفية: وتسمى أيضا البيروقراطية الآلية حسب تعبير "ميتسبيرغ" هذه البنية التنظيمية تتسم بالتخصص في المهام حيث يوجد الوضوح في التنظيم والمسؤوليات لكنها تواجه مشكل التنسيق بين مختلف العناصر المكونة للمقاولة.

–البنية حسب المشروع: هذه هي بنية الوحدات وهي جد مؤقتة وتوجد بالخصوص في المقاولات البناء والمقاولات التي تهتم بالإحصاء أو الدراسات وكذالك بالشركات المسؤولة عن العلاقات بين مختلف الدول.

–البيرو قراطية المهنية: حيث يتم تجميع الخبرات والتخصصات تحت امرة مسؤول واحد ونجد هذا غالبا في المستشفيات حيث الخبرات متصلة بالممارسة الطبية.

البيانات اللامركزية: ويمكن ان تكون انتهازية وقاصرة على بعض القرارات التي غالبا ما تكون قريبة من الواقع المقاولة في المنطقة جغرافيه معينة ولها مساوئ وتتمثل أساسا في التقارب بين مركز المقاولة والجهة الجغرافية التي تعمل بها[32].

***مراحل البنينة restructuration :**

تعتبر عملية "بنينة" المقاولة ليست سهلة التحقيق، لأنه يجب التوفيق بين الموارد على اختلافها والمهمات والأنشطة وفق تصور منطقي ومنسجم يتم ترجمته إلى قواعد وظيفية بغية الوصول إلى الأهداف التي تصبو إليها المقاولة. ويمكن تحديد مراحل "البنينة" على الشكل التالي:

- تحديد أهداف المقاولة بالنسبة لكل المتدخلين فيها بدقة؛
- التعريف بالمهمات الرئيسية التي يجب القيام بها داخل المقاولة؛
- تفكيك المهمات إلى مهمات صغرى يتم إنجازها بسهولة وبتنسيق متكامل؛
- توفير الموارد الكافية إلى الوحدات الإدارية أو الأفراد المختصين بذات المهام؛
- تقييم مدى إجرائية بنية المقاولة.
- إن الأفراد يقومون بتكوين مقاولة عندما تتوفر العناصر التالية:
- يجدون أو يتعلمون طرقا بديلة أو أفضل للإنجاز لم تكن مطروحة أو معروفة من قبله داخل إطار العلاقات القائمة؛
- يعتقد أن المستقبل يكون على نحو يتيح للمقاولة أن تكون فعالة بقدر كاف يبرر بناءها واستثمار الموارد فيها.
- تعود عليهم أو على المجموعة التي ينتمون إليها ببعض المنافع أفضل؛
- يمتلكون موارد الثروة والقوة والشرعية التي يحتاجونها لتشيد المقاولة؛
- يكون بمقدورهم التغلب على منافسهم أو على الأقل تفادي الانسحاب والفشل؛

[32] الادوار الاقتصادية للمقاولاتية-حامدي محمد، قسم العلوم القتصادية باتنة. جامعة الجزائر ص 60

مبادئ التنظيم:

- المبدأ الأول: التصريح بوضوح بأهداف المقاولة حتى يتمكن جميع الفاعلين من الانخراط بالفعالية المطلوبة في العمل.
- المبدأ الثاني: تحديد المهمات المطلوب القيام بها داخل المقاولة؛ حيث يرتبط كل هدف للمقاولة بمهمة أو مجموعة من المهمات التي يجب تنفيذها داخل المؤسسة. وفي غالب الأحيان يتم إسناد ذات المهمات إلى أفراد تتلاءم وقدراتهم أو تجاربهم أو مهاراتهم السابقة .
- المبدأ الثالث: وصف دقيق للوظيفة، حيث يتم وصف بدقة ما هي طبيعة الأعمال أو المهام المطلوبة بالنسبة لكل مواقع الشغل أو مناصب الشغل التي تتوفر عليها المقاولة، حتى لا يقع تضارب أو تداخل فيما بينها.
- المبدأ الرابع: التنسيق، إن ضرورة التنسيق بين مختلف المهمات أو الأعمال وتوفير الانسجام فيما بينها مسألة ضرورية داخل المقاولة ولاسيما أن ذات المهمات تتصف بالتخصص والتفكك في معظم الأحيان بالنسبة لنفس المؤسسة الإنتاجية أو الخدماتية.
- مبدأ الخامس: المسؤولية، حيث يعتبر كل فرد يشتغل داخل المقاولة مسؤولا عن مهمة أو مجموعة من المهمات المعينة التي يجب القيام بها في وقت محدد ووفق ظروف محددة أيضا، حتى يتم التكامل والانسجام بين مختلف المتدخلين في المقاولة.
- المبدأ السادس: السلطة، ونعني بذلك السلطة المشروعة التي تسمح للفرد أن يتدخل أو أن يتخذ قرارات معينة داخل المقاولة. إنه على سبيل المثال،كأن يكون له الحق في أن يوظف بعض الموارد أو أن يتخذ قرارا معينا دون اللجوء بالضرورة إلى مرؤوسيه في الرتبة. إنه إطلاقا من مبدأ تفويض السلطة يمكن للأفراد أن التصرف في الموارد وإسناد للبعض الحق في اتخاذ القرار بفعالية.
- المبدأ السابع: السلطة المسؤولة، أو مسؤولية اتخاذ القرار ، لأن السلطة تعني القدرة على اتخاذ القرار أو التحكم في الموارد وتوزيعها كما يعني التحكم في الأفراد الآخرين وتوجيههم أو ترشيدهم في المناصب الفعالة، فإن ذات السلطة تظل مسؤولة عن يترتب عنه من نتائج إيجابية أو سلبية داخل المقاولة فيما يتعلق بسيرها العادي.

- المبدأ الثامن: التوزيع الإجرائي للعمال والموظفين داخل المقاولة، ثمة حدود معينة لعدد العاملين أو الموظفين الذين يشتغلون تحت إدارة وتوجيه أحد المسئولين في مقاولة ما؛ وإذا كان من الصعب الحديث عن نسبة مثالية ثابتة بالنسبة لكل المقاولات، فإن الأمر يتعلق بطبيعة المهتم التي يقوم بها مختلف المتدخلين في المقاولة ومدى تركيبها أو تعقدها وبالتالي القدرة على التنسيق فيما بينها.

- المبدأ التاسع: النسبة المعقولة في مركزة القرار داخل المقاولة، يجب على البنية التنظيمية للمقاولة أن تسمح باتخاذ القرار (أو القرارات) المناسب (ة) في الظرف المناسب وفي انسجام تام مع قدرات مختلف الفاعلين أو المتدخلين في المؤسسة.
- المبدأ العاشر: استمرارية المقاولة، إن استمرارية المقاولة ترتبط ببنيتها التنظيمية بمدى زمني بعيد،

وهذا يقضي بطبيعة الحال، من جهة أولى، توظيف المقاولة لموارد بشرية من شأنها أن تضمن الاستمرارية في الشغل وأن تظل ذات البنية التنظيمية للمقاولة مرنة قدر المستطاع من جهة ثانية، وذلك بغية التكيف مع المحيط الخارجي ومع متطلبات التغير.

وكما يلاحظ معظم الباحثين المهتمين بالمقاولة نظير H Fayol, E Dale, H Mintzberg,X Richet, أن البنية التنظيمية للمقاولة تقتضي تمفصل مستويين للنشاط الإنساني اللذين قد يظهران على أنهما متناقضين: تقسيم العمل باعتباره ضروريا لتحقيق بعض الوظائف والتنسيق فيما بين المهمات التي تضمن إنجاز النشاط الإنتاجي للمؤسسة. وتتكفل مختلف المستويات البنيوية للمقاولة بتحقيق ذات المهمات.

ويحدد "هنري منتسبيرغ" H Mintzberg من جانبه ستة آليات للتنسيق داخل المقاولة:

- الضبط التشاركي ajustement mutuel وهي عبارة عن سيرورة للتسوية التعاونية التي تسمح لطرفين أن ينسقا أعمالهما؛ على سبيل المثال شخصين يشتغلان على نفس الآلة.
- المراقبة المباشرة le contrôle direct ويتعلق الأمر هنا بشخص يصدر أوامر بالنسبة لفرد أو مجموعة أفراد يقومون بنفس المهام في نفس الوقت.
- معيرةسيرورات الشغل standardisation des processus du travail التي تسمح بتحديد مضمون المهمات أو الشغل والإجراءات المتفق عليها . (حينما يتعلق الأمر بتنسيق المهمات داخل سلسلة التركيب للسيارات على سبيل المثال). وغالبا ما يتكفل المحللون الذين ينتمون إلى البنية التقنوقراطية بتحديد معايير الشغل.
- معيرة المخرجات standardisation des outputويتعلق الأمر هنا بالخصوص ليس ما يجب فعله، بل بالنتيجة فقط؛ (على سبيل المثال الخصائص المادية لبعض المنتوجات الوسيطية، أو على المستوى المالي ، إن الذي يهم هو تحقيق نسبة مؤكدة من النمو في المبيعات).
- معيرة الكفاءات standardisation des qualifications (وكذا المؤهلات والمعارف) قد يعتبر وسيلة ربما أقل إجرائية . للتنسيق فيما بين الأنشطة؛ إن الأمر يتعلق بالعامل ذاته و قد أصبح "معيرا"standardisé من خلال شواهده أو معارفه المكتسبة للاشتغال في منصب عمل معين.
- معيرة المعايير standardisation des normes إن الأمر يتعلق هنا بتحديد معايير الشغل، والتي تظل خاضعة للمراقبة بالنسبة لمجموعة المقاولة حتى يشتغل كل فرد وفق نفس التصورات والقيم المتفق عليها داخل المقاولة.

-ويعتقد "إيريك دولافاليه" (EricDelavallée) أن المقاولة تشكل نسقا عاما يتضمن أربعة أنساق فرعية، وهي على الشكل التالي:

*النسق التقني

*نسق البنيات

*النسق الثقافي

* نسق الأهداف : إنتاج سلعة أو تقديم خدمات للزبائن مقابل جني أرباح معين؛

وهذه العناصر مجتمعة فيما بينها التقنية والبنيات والثقافة والأهداف وفي تفاعلها تشكل نسقا عاما. وهذا النسق يشكل بدوره التنظيم الأساسي للمقاولة. (P Morin, 1985) (Eric Delavallée, 2002,pp13-14)

ويفضل "جان لوي بوكراند" (Jean-Louis Beaugrand) الحديث عن ثلاثة أنساق فرعية متفاعلة فيما بينها، محددة طبيعة تنظيم الشغل داخل المقاولة. وهذه الأنساق هي كالتالي:

النسق التقني/ التكنولوجي، والذي يتضمن كل الآلات والتجهيزات وشكل وحجم المؤسسة الإنتاجية وكذا القواعد الفنية للإنتاج ألخ.

التنظيم الشكلي للمقاولة، ويتضمن بدوره مختلف البنيات والتصاميم الشكلية والتنظيم التراتبي ومختلف الإجراءات وأنماط المراقبة، ألخ.

النسق البشري، ويتعلق الأمر بالخصائص السوسيومهنية للموارد البشرية المتوفرة لدى المقاولة والسلوكات الفردية والعلاقات الجماعية (التجاذب/ التقاطب) ثقافة المقاولة وأسلوب تدبير المؤسسة، ألخ.[33]

[33] http://sociologie2017mrc.blogspot.com/2016/12/blog-post_19.html

***خلاصة الفصل الأول: المقاولاتية:**

الأهمية الكبيرة التي تحتلها العملية المقاولاتية بشكل عام والتي يمكن إرجاعها الى التوجه الأكاديمي العالمي نحو المقاولاتية، والعمل الحر والمبادرات الفردية لدورها الفعال في تحقيق التنمية ولما تمثله المقاولاتية كمصدر جوهري لخلق فرص العمل والإبداع والخروج عن المألوف في الأجل الميادين من جهة أخرى. وكذا وجوب الاهتمام بها وترقية ثقافة المقاولاتية لدى الشباب خاصة كفكر وموضوع وعمل.

الفصل الثانـي

تمهيد :

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من اهم المواضيع التي تشغل العلماء ولا يقتصر الامر على حرص الاكادميين فقط بل يشاركهم فيها رجال الحكم وصناع القرار والمجتمع ككل ويرجع ذلك الى اهمية الموضوع فضلا عن الدور الذي يلعبه في اقتصاد الدولة وكذا سيادتها والدفع بها نحو التطور .

المبحث الأول : ماهية التنمية

المطلب الأول : مفهوم التنمية ,تعريفاتها ,خصائصها , وانواعها .

1-مفهوم التنمية :

ان من بين مفاهيم التنمية انها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالي او هي عملية التغيير الواعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق الخطة المرسومة.

ومن خلال هذا التعريف يمكن ان نبرز أهم العناصر المهمة للتنمية :

- ترتكز على الانسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية
- تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع افراد المجتمع
- تهدف الى استغلال الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع
- تعتمد على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة مساهمة جميع اطياف المجتمع في كل مراحل التنمية
- تهدف الى ترقية وعي الافراد وكذا حل مشكلاتهم[1]

2- تعريفات التنمية الاقتصادية :

يعرفها جيرالد ماير :

التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن ويعرفها سعد الدين ابراهيم :

بأنها انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد او جماعة او مجتمع .

أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي :

1- أنها عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الاصلية موجودة داخل الكيان نفسه ، أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعد أن تكون عوامل مساعدة .
2- هي عملية ديناميكية مستمرة اي انها ليست ثابتة

[1] احسان حفص علم الاجتماع . التنمية ، اسكندرية . دار المعرفة الجامعية 2004 ص 33

3- انها عملية ليست ذات طريق واحد وانها تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع امكانيات كا ملة في داخل كل كيان [2]

ويرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أي عملية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف الى تحقيق ما يلي :

- اشباع الحاجات الاساسية لغالبية الشعب
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
- اعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة[3]

فيمكن أن نقول أن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ، ورفع مستويات الانتاج من خلال أنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة راس مال المتراكم في المجتمع [4]

فالتنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن ايضا تغييرات هامة في مجالات اجتماعية وهيكلية وتنظيمية حيث تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي و الانتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منها وهذا التحسن في الدخل او الانتاج يساعد على الادخار مما يدعم تراكم الراس مالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وبالاضافة الى ما سبق تشمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الانتاج بطريقة افضل وتقدم المؤسسات المالية وتنظيم السوق المالي وتطوير الوسائل والاتصالات.

3/خصائص التّنمية الاقتصاديّة:[٦]

-الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ،

-تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب.

- التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما. - الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزِّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ.

[2] محمد مدحت مصطفى . سهير عبد الظاهر احمد . النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية . مصر . مكتبة الاشعاع الفنية 1999 ص 46

[3] بوضياف ياسين . عنوان المقال . التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر والرؤية المستقبلية . شلف ص 04

[4] نفس المرجع ص 05

-الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزِّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً.

-الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم.

أنواع التنمية:

- التنمية الشاملة: تهتمّ التنمية الشاملة بتطوير كافة القطاعات من خلال أداء نشاطات وعمليات تُساهم بإحداث التطورات، كما تمنح السكان أهميّةً بالغةً كما تمنحها للقطاعات، وتعني التنمية الشاملة بأنها القدرة على إيجاد تغيير جذري كميّاً ونوعياً وهيكلياً في البيئة المحيطة بها، وتكون عبارة عن نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.
- التنمية المستدامة: وهي التنمية التي يتمّ إحداثها لمواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يبديها الأفراد في الجيل المواكب دون أن تتطلّب التضحية من الأجيال اللاحقة وإلحاق الضرر بهم، كما يُمكن تعريفها بأنها علاقة الناشئة بين النشاط الاقتصادي ومدى استخدامه واستغلاله للموارد الطبيعيّة في أداء العملية الإنتاجية ومدى تأثيره على حياة المجتمع ونمطها، وبالتالي القدرة على الوصول إلى إنتاج مخرجات تتمتع بنوعية جيدة ترتبط بالنشاط الاقتصادي، وتتطلّب الترشيد باستخدام الموارد الطبيعية واستغلالها لضمان تأمين الاستدامة والسلامة للأفراد.
- التنمية المتكاملة: وتُسمّى أيضاً بالتنمية المندمجة، وتعني العمليّة التي يكون ناتجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما دون التأثير على حياة أفراد آخرين في الوقت ذاته وفي المجتمع ذاته، ويكون هذا الارتفاع ملموساً فيما يتعلّق بالخدمات الشاملة والإنتاج، والتي تكون مرتبطةً بشكل مباشر في حركة المجتمع، وتعتمد على استخدام الأساليب العلميّة الحديثة في المجالات التكنولوجية والإدارية.

*التنمية المتخصّصة: وهي التي تختصّ بقطاعاتٍ مُعيّنة دون غيرها، وترتبط بالقطاعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعمرانية.

المطلب الثاني : أهداف وأساليب التنمية

أولا : للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة منها :

1- زيادة الدخل القومي :

يعتبر من اهم اهداف التنمية الاقتصادية والدول المتخلفة ذلك ان الغرض الاساسي الذي يدفع هذه البلدان الى القيام بها انما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر وتحاشي تفاقم المشكلة الا بزيادة الدخل القومي [5]

2-رفع مستوى المعيشة :

وتسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المالية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقق مثل هذه الغايات.

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات :

هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد انه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات أذ تحصل طبقة صغيرة من افراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي الى اصابة المجتمع باضرار جسيمة حيث يعمل على تردد بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر هذا بالاضافة الى انه غالبا ما يؤدي الى اضطربات فيما ينتجه المجتمع ويستهلكه [6]

4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :

يعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاطات كمصدر للدخل القومي سواء ان كانت تعتمد على الزراعة فقط والبحث عن انشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك ان الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد لخطر تقلبات اقتصادية شديدة نتيجة التقلبات في الاسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد احداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول والبحث في احياء قطاع الزرارعة للوصول الى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير كما لا

[5] محمد عبد العزيز عجيمة صبيحي ت ادريس قريصة . مذكرة التنمية والتخطيط . القاهرة دارالجامعية للنشر والتوزيع 1986 ص64

[6] ردواي تيسير . التنمية الاقتصادية . سوريا . مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية ص83

ننسى قطاع الصناعة الذي يمثل احدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة[7]

ثانيا :أهداف التنمية المُستدامة:

تمتاز أهداف التنمية المُستدامة بأنها أهداف تمّ الموافقة عليها من قِبَل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويبلغ عدد هذه الأهداف سبعة عشر هدفاً فعلياً تتلخص فيما يأتي:

– القضاء على الفقر والجوع.

–توفير مياه نظيفة وصرف صحي نظيف.

– حصول الأشخاص على التعليم الجيد.

–التمتُّع بصحة جيدة، وتحقيق الرفاهية للأشخاص.

– تحقيق المساواة بين الجنسين، والحد من أوجه التمييز المختلفة.

– إنجاز الشراكات المختلفة لتحقيق الأهداف.

– تطوير الاقتصاد وتأمين العمل الكريم.

–الحصول على طاقة نظيفة بأسعار مقبولة.

–الاهتمام بالمناخ والحياة البرية والبحرية. الاستهلاك والإنتاج المسؤول.

– تحقيق السلام والعدل. إنشاء مدن وتجمعات مُستدامة.

–الاهتمام بالبنية التحتية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز الصناعة

. ملاحظة: تمّ وضع أهداف التنمية المُستدامة بناءً على ما يُعرف بالأهداف الإنمائية التي تمّ العمل على تحقيقها بين عامي 2000م–2015م، وترتكز جميع أهداف التنمية المستدامة على أربعة محاور؛ وهي: المحور البيئي، والمحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي، ومحور الشراكات، وتضم 169 هدفاً فرعياً، و233 مؤشراً.

ثالثا : اساليب التنمية الاقتصادية

[7]. فارس رشيد البياتي . التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي . عمان . اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد . اكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك ص 68

هناك عدة اساليب أهمها :

- توفير رأس مال ملائم ولازم للتنمية ماديا وبشريا .
- أنظمة التعليم المعتمدة في اعداد قوة العمل .
- تطوير اليات تخطيط قوة العمل.
- تطوير اليات الختيار والتعيين .
- خلق نظام الحوافز والمكافات التشجيعية .
- توفير المناخ الاقتصادي والاداري المناسب .
- اعداد وتاهيل اليد العاملة لمختلف التخصصات والمهارات اضافة الى الكفاءات .
- تزويد القوى العاملة بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الاهداف التنموية في كافة المجالات .
- تبسيط الاجراءات والحد من الروتين.
- تخصيص ايام دراسية في البحث العلمي وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية .

هذه الحلول والاسباب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي وينعكس ايجابيا على المستوى التعليمي والصحي ويقود الى زيادة الانتاجية والى تحقيق التنمية بكافة ابعادها[8].

[8] بوضياف ياسين . عنوان المقال :التنمية لاقتصادية في الجزائر ومتطلبات الحاضر والرؤية المستقبلية . جامعة شلف . الجزائر . ص 06

المطلب الثالث : التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية

1/ التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية :

يقول ماركس في بيان قوى عن الطريق الذي يمتد ايام الرأسمالية ، لم يعد العامل الذي يكد من اجل نفسه هو الذي يجب ان يجرد من املاكه بل صاحب رأسمال الذي يشغل كثيرا من العمال ونزع الملكية هذا يتم عن طريق القوانين الكامنة في الانتاج الرأسمالي نفسه اذ ان واحدا من الرأسماليين يقضي على كثيرين من طبقته دائما بسبب تركيز راس المال

ففي نفس الوقت الذي تجرد فبه فئة قليلة من الرأسماليين كثيرين من زملائهم من املاكهم ينشا نوع من التعاون يزداد باستمرار في العملية التي يقوم بها العمال ويزداد استخدام الفنون الصناعية وزراعة الارض بطريقة نظامية وتحويل وسائل العمل الى وسائل مشتركة وبحث اقتصاد فبوسائل الانتاج عن طريق استخدامها كوسائل انتاج العمل الاشتراكي المتحد كما يزداد اشتراك الشعوب في التجارة الدولية ومع التناقص المستمر في عدد اقطاب الرأسماليين الذين يغتصبون ويحتكرون كل المزايا الناجمة من التحول في عملية الانتاج يزداد البؤس والظلم والعبودية والاستغلال للعمال ولكن الى جانب ذلك تنتشر الثروة بين طبقة العمال التي يزداد باستمرار عددها واتحادها وتنظيمها وذلك بواسطة نفس الطريقة التي تتم بها عملية التنمية الرأسمالية .

ويصبح احتكار راس مال اغلالا تقيد طريقة الانتاج التي نشأت وازدهرت في ظل نظام الرأسماليين وانتشار الروح الاشتراكية بين العمال يصلان الى نقطة يصبحان فيها غير منسجمين مع الغلاف الرأسمالي الذي يجمعهما فينشق الغلاف وتحل نهاية نظام التملك الرأسمالي [9]

ويتضمن التحليل الاقتصادي الطويل الامد ثلاثة مبادئ وهي :

ازدياد بؤس العمال وتركيز راس مال وانخفاض معدل الربح و بما ان هذه المبادئ متداخلة فيمكن دراستها معا فمركز التحليل الاقتصادي الماركسي هو طبقة الراسماليين الذين يجردون العمال من وسائل الانتاج قسرا وبما ان الراسماليون يمتلكون وسائل الانتاج فكل ما يمكن ان يساهم به العامل هو وقت عمله ويكرس الراسماليون كل جهودهم لزيادة تدفق القيمة الفائضة التي يحصلون عليها ويصبحون قادرين لا على رفع

مستوى معيشتهم فحسب بل يزيدون من قوتهم ونفوذهم في المجتمع وتزداد القيمة الفائضة بتجميع راس مال اكثر وبزياد ة حجم القوة العاملة والمبالغ اللازمة لتجميع راس مال تنتج من القيم الفائضة نفسها

[9]. التنمية الاقتصادية . هيبر بالدوين . مكتبة طريق العلم العدد 22 ص 28

أما العمل الاضافي المطلوب فيحصل عليه من ازدياد عدد السكان طالما كانت الجور المادية كافية لاعالة طبقة العمال وزياد ة عددهم وقد راى ماركس ان الظروف الاكثر ملائمة للعمال هي تجميع راس مال في حالة معينة من التفنن الصناعي في عملية اعادة استثمار راس مال قد يزداد الطلب على العمال بسرعة اكثر من الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، مما يؤدي الى رفع مستوى معيشة العمال .

ولكن حتى في هذه الحالة فان الزيادة الناتجة في الاجور قد تخلق قوة رد فعل توقف ارتفاع الاجور فاذا ارتفعت الاجور بسرعة زائدة فقد ينقص معدل الارباح وارتفاع معدل الاجور يشجع على الزواج المبكر وبذلك يزيد المعروض من العمل بسرعة اكبر وفي هذه النقطة بالذات يقترب تفكير ماركس من تفكير مالتس ولكن ماركس يستخدم تطور الفن الصناعي التكنولوجي اساسا للاحداث المقبلة في الراسمالية وبدلا من زيادة تجميع راس مال بمضاعفة الوسائل الانتاجية القديمة.

يلجأ الراسماليون في حالة حدوث التقدم في الفن الصناعي الى استخدام الاختراعات التي تقتصد في العمل والتي تزيد القدرة الانتاجية لكمية معينة من مدة العمل وعندما يقوم كل الراسماليون في صناعة ما بادخال اختراع جديد فان سعر المنتجات في هذه الصناعة ينخفض تباعا لقلة كميات العمل اللازمة لانتاج السلعة ولكن اذا امكن للراسمالي واحد ان يدخل التحسينات الجديدة قبل غيره في صناعة ما فان قدرة العمل الانتاجية والارباح تزداد دون احداث انخفاض في السعر لان كمية ما ينتجه لا تعدو ان تكون كسرا صغيرا من مجموع الناتج في السوق ولكن سرعان ما يحذو المنافسون حذوه محاولين اقتسام الارباح الزائدة ولان ضغط الاسعارمن جانب الذين يدخلون تحسينات يضطرهم الى ذلك وقد لا يتمكن الكثير منهم ان يقاموا المنافسة وينزلون من الطبقة الراسمالية الى الطبقة العامة للشعب وبذلك يزداد الاتجاه الى تركيز الراس مال في ايدي عدد اقل ثم اقل..

2/اشكاليةالرأسمالية:

في العام 2007، خرجت التقارير الاقتصادية المتفائلة لتتحدث عن رقم قياسي غير مسبوق في مستوى الثروة الكبيرة التي حققتها قلة من الرأسماليين. خرج مؤيدو نظرية التنمية للتحدث عن عصر جديد ستدخله البشرية، سينشأ بعدها عالم سعيد بلا فقر. إلا أن الصدمة جاءت في العام التالي مباشرةً، بعد أن بدأت إرهاصاتها في العام ذاته (2007)، وتعرض النظام الاقتصادي العالمي لأزمة مالية حادة في 2008، تضاءلت معها أغلب أصوات المبشرين بالعصر السعيد..نتج عن تلك الأزمة انخفاض في مستوى الثروة، وإعلان عدد كبير من البنوك إفلاسها، واهتزاز ثقةاعتماد النظام الاقتصادي العالمي على مركزية الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية، بجانب ارتفاع معدلات التضخم والكساد والبطالة، واختلال ميزان المدفوعات، لتصل إلى درجات قياسية، وفقدانالاقتصاديين القدرة على التوقع من هول الحدث في اقتصاد الأرقام. بل دفعت بعضهم لإعادة

النظر في آليات النظام الرأسمالي، الذي يتعرض باستمرار لهزات عنيفة، جعلت من قضية عدم استقراره الأصل لا الاستثناء.

تأثرت احتمالات النمو المرتفع المستمر للثروة خلال السنوات الأولى من القرن الحالي بشكل مفاجئ بالأزمة المالية العالمية في فترة عامي 2007–2008. وانتعشت بعض الاقتصادات بشكل جيد، وعلى الأخص الولايات المتحدة، لكن الثقة في المستقبل قد تآكلت، وهناك شعور متزايد بأن الانتعاش الاقتصادي ضحل، ولم يصل إلى جميع طبقات المجتمع

الأدلة الدولي، يبشر بعودة النمو لمستويات جيدة، لاسيما وأنه تجاوز مرحلة النمو المتواضع من قاعدة بيانات الثروة العالمية تدعم هذا الرأي. وباستخدام أسعار صرف الدولار الأمريكي الحالية، نمت الثروة لكل شخص بالغ بوتيرة أبطأ خلال السنوات التسع الماضية، في حين أن الثروة المتوسطة لم ترتفع على الإطلاق في أجزاء كثيرة من العالم، مما عزز المخاوف من أننا لن نعود قريبًا إلى النمو القوي الشامل الذي شهدته بداية القرن الحالي. لاسيما وأن وتيرة النمو أضحت مخيبة للآمال، بمعدل 4.5% سنويًا، أي أقل من نصف معدل ما قبل الأزمة البالغ 9.5%، رغم أن صندوق النقد.[10].

[10] https://www.ida2at.com/capitalist-development-wealth-vs-justice/

المبحث الثاني :التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول : أهم البرامج التنموية في الجزائر

1 . برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004 :

جاء هذا البرنامج ضمن الاصلاحات الاقتصادية المعمقة التي تهدف الى تحريك النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل الياته وذلك عن طريق اعطاء الميزانية دور في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي تكون من خلاله تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المحلية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات ورصد لهذا البرنامج ما يفوق 7 مليار دولار كان يتمحور حول الانشطة الموجهة لدعم المؤسسات والانشطة الانتاجية الفلاحية لتعزيز المصلحة العامة وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية حيث كان محتوى هذا البرنامج كالتالي :

أ . دعم النشاطات الانتاجية والمتمثلة في :

قطاع الفلاحة :

ويتمحور هذا المخطط على عدة برامج مرتبطة وهي :

- تكثيف النتاج الفلاحي الذي يشمل المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية
- حماية الاحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي
- حماية النظام البيئي ومكافحة الفقر والتهميش لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين ، حيث قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 55,90 مليار دينار جزائري

الصيد البحري والموارد المائية :

ويتمثل في انشاء الصندوق الوطني للصيد البحري وانشاء مؤسسة للقرض وغيرها ، حيث قدر هذا المبلغ الاجمالي 9,5 مليار دينارجزائري

التنمية المحلية :

ان البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دينار جزائري يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات فيما يخص التحسين النوعي للمواطنين وذلك من خلال ما يلي :

كل المشاريع المرتبطة بالطرق داخل البلديات والولايات والبنى التحتية وتشجيع المناطق التي كانت مهددة بالارهاب وغيرها من مشاريع التنمية المحلية [11]

التشغيل والحماية الاجتماعية :

ان البرامج المقترحة بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري فهو يخص برامج الاشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات الاقل تنمية وان هذا البرنامج من شانه ان يسمح بعرض اضافي ل 70 الف منصب شغل دائمين بالنسبة لتلك الفترة وتكلفة قدرها 7 ملايير دينار جزائري

بالاضافة الى انشاء بعض المرافق والمدعمة للمشروع ومنها :

صندوق لتنمية الجنوب :

والذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري وخصص له مبلغ 25 مليار دينار جزائري

الصناديق الخاصة : وتتمثل في تدعيم وانشاء الصناديق التالية :

- الصندوق الوطني للسكن
- الصندوق لتكوين الشاب البطال
- الصندوق الوطني للقروض المصغرة
- الصندوق الوطني للصحة

[11] WWW .ASJP- CE RIST .DZ

. نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي يمكن تلخيصها في الجدول التالي الجدول رقم 3 :[12]

الجدول 03 برامج دعم الانعاش الاقتصادي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي خام (مليار دينار)	3331	3937	42066	4484	4827
النمو الاقتصادي %	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2
التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
نسبة الفائدة	8.5	8.5	7	6	5.5
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.26	22.57	22.64	23.40	21.40
البطالة %	29.3	28.40	26	23.70	17.70
الفقر %	-	22.6	8.5	8	6.8
الامية %	33.3	32.2	31.1	30	28.7

المصدر: تومي عبد الرحمان ، واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر . اطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

من خلال الجدول يتبين لنا ان انخفاض حجم المديونية الخارجية التي تشكل عائق امام عملية التنمية لتصبح حوالي 21,40 مليار دولار سنة 2004 وارتفاع احتياطات الصرف لصبح سنة 2004 حوالي 40

[12] تومي عبد الرحمان ، واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر . اطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2006 ص 238

مليار دولار مما ادى بالميزان التجاري الى تحقيق فائض ، كما ان معدل البطالة عرف انخفاض محسوس قدر بـ 12 % كذلك معدل الفقر االذي قدر بين السنوات بـ 16 %

كما تم في هذه الفترة تحقيق عدة اهداف منها :

1- توسيع شبكة الطرقات لتصل 104000 كلم .
2- كما تم تحفيز الاسر على امتلاك جهاز كمبيوتر لكل اسرة .
3- بالنسبة للكهرباء تم تغطية 95 % من التراب الوطني و 97 % من الاسر مربوطة بشبكة الكهرباء

وعلى هذا الاساس وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي اولته الدولة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترات من خلال البرامج لازالت بعيدة عن تحقيق اهدافها لذا عمدت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي وذلك بضخ اكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والاجنبية لتسريع وتيرة النمو لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية .

2 . برنامج دعم النمو 2005 . 2009 :

للحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة ودعمه وضعت الدولة برنامج تكميلي لدعم نمو النشاط الاقتصادي بحيث ومن خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الاصلاحات مست المجال الاقتصادي من اجل تحسين اطار الاستثمار وذلك بتوفير اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار مع جلب الاستثمار والشراكة الاجنبية وذلك بمراجعة القوانين الاستثمارية وتسوية مشكل العقار. [13]

ومن اهم الاهداف المسطرة للبرنامج ما يلي :

- التنمية الشاملة والمستمرة عبر انحاء البلاد .
- استكمال التدريبات التتشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب لاستثمارات الوطنية والمزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
- مكافحة الفقر بكل اشكاله وانواعه في الريف والمدينة .
- مواصلة اصلاح قطاع الفلاحة .
- وضع برنامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي .
- تطوير التكنولوجيا الجديدة في الاتصال والاعلام

[13] بلقاسم حسن بهلول . سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ص 25

- الاهتمام بسياسة تهيئة الاقليم التي من شانها توفير على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية واطار توجيهها للاعمال الواجب انجازها ومن شانها ايضا تحقيق الانسجام والتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة ولتحقيق هذا الهدف يجب تعزيز البنى التحتية الكبرى و الاشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية للسكان والنشاط لاقتصادي لهذه المناطق . [14]

المطلب الثاني: عوائق التنمية الاقتصادية

ان عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ومنها الجزائر تعترضها مجموعة من العقبات المتباينة التي تجعل من هذه العملية دون المستوى المرغوب فيما يلي اهمها :

1- عوائق اقتصادية :

هي متنوعة إذ جميعها تمنع تحقيق التنمية الاقتصادية ومن نتائجها :

- وجود اقتصاد مزدوج (قطاع وطني محلي ، قطاع اجنبي).
- ضيق الاسواق المحلية .
- ضعف الحافز على الاستثمار.

وتتمثل هذه المعيقات في الاتي :

1-1 الحلقة المفرغة للفقر :

يؤدي انخفاض الانتاجية الى انخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية، الادخار، الاستثمار ،ومن ثم انخفاض الانتاجية .

ولكسر الحلقة المفرغة للفقر والتغلب على اثارها السلبية تلجأ الدول النامية الى التمويل الخارجي عن طريق طلب قروض من الدول المتقدمة وكذلك هيئات مهتمة بالتنمية كالبنك الدولي ، غير ان توفر راس مال لا يكفي لتحقيق التنمية ما لم يعتمد على كفاءة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة ، كما ان الاستثمار لا يحتوي على وفرة المدخرات فحسب، بل ايضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصادية وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية وهو ما يطلق عليها بادبياتالاستثمار ، تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية .[15]

2-1 مشكل الفساد:

[14] نور الدين جليد ، رشيد بوعافية ، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال . الجزائر منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر 2012 ، 437 -434

[15] محمد عبد العزيز عجيمة . ايمان عطية . تنمية اقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية) - دار الجامعية - مصر ص 82

أظهر تقرير حديث لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد لدول العالم لسنة 2015 ، الجزائر من بين اكثر الدول في العالم فساد بعدما حازت مرتبة 88 من مجموع 168 دولة محل دراسة عبرا لعالم وقد اكسب الترتيب الحالي للجزائر 12 مرتبة مقارنة بتصنيف 2014 والذي نالت من خلاله مرتبة 100 من مجموع 175 دولة محل دراسة في مؤشر تفشي الفساد في دول العالم وتحصلت الجزائر في الدراسة على المرتبة التاسعة عربيا بمؤشر قدر ب 36 متقاسمة الرقم مع المغرب ومصر .

وأدرجت المنظمة الدولية الدانمارك الاولى عالميا في مكافحة الفساد واعتبرتها الدولة الاقل فسادا في العالم متبوعة بفنلندا في المرتبة الثانية تليها السويد في المركز الثالث ولفت التقرير الدولي الى ان الفساد الكبير هو اساءة استخدام السلطة السياسية العليا والتي يستفيد منها القليلون على حساب الكثيرين والتي تسبب في الحاق ضرر جسيم وواسع الانتشار بالافراد والمجتمع وهو غالبا ما يمر دون عقاب واهابت منظمة الشفافية الدولية بالجميع بالتحرك ضد الفساد وذلك من خلال الانضمام بحملة انتزاع القناع عن الفاسدين [16].

إذ لاحظت المنظمة ان من الاسباب التي تدعو الى القلق البالغ استمرار شبح الفساد عندما تعم حالة اللاشفافية في الممارسات العامة وتحتاج المؤسسة الى دعم ومساندة وتعجز الحكومات على تطبيق الأليات القانونية لمكافحة الفساد وتقدر الامم المتحدة حجم الاموال العامة التي تتعرض للنهب والاختلاس بسبب فساد الانظمة السياسية في العالم تزيد عن ترليون ونص ترليون دولار سنويا ويتم تحويل هذه الاموال الى الحسابات الشخصية والودائع السرية في الخارج .

2- عوائق سياسية واجتماعية :

ومن العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لان عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائق امام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية وعليه فان اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية وبالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن عرضها كالاتي :

- الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية حيث نجد ان هذه الاخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومات توفير المتطلبات الأساسية الامر الذي ينتج عنه ضغوطات على مواردها المالية التي تتصف بالمحدودية التي ينتج عنها فجوة التمويل .
- نقص ف مستوى التعليم والتدريب ونقص المهارات الفنية والإدارية والجهل الاقتصادي الذي يرتكز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الانتاجي .
- عدم الكفاءة والكفاية للجهاز الحكومي لقيامه باعباء النشاط الخدمي والانتاجي .

[16] http://www.aljazeera.net-ebusiness 2017

- عدم عدالة توزيع الدخل الوطني .[17]

- **3 . العقبات التكنولوجية والتنظيمية:**

تحتاج عملية التنمية الى التنسيق والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص الذين يشكلان اساس اقتصاد الدولة دون ان ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها فضلا عن نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى لهم مواكبة التقدم ، والدول النامية تحتاج الة نقل لتكنولوجيا بسيطة غير معقدة مما يتناسب مع طبيعة وظروف كل دولة.

أما العقبات الخارجية التي تعيق عملية التنمية فيمكن تعريفها بانها العقبات المرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية بالبلدان النامية مع البلدان الاجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها ويتمثل ذلك في:

- شروط التبادل التجارية .
- أسعار السلع وتدهور شروط التجارة بالنسبة للبلدان النامية .
- سيطرة الشركات الكبرى متعدد ة الجنسيات على السوق الدولية ، الامر الذي أدى الى اختلال موازين البلدان النامية خاصة الميزان التجاري [18]

–العقبات التكنولوجية والتنظيمية: تحتاج عملية التنمية إلى التنسيق وتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، فضلا عن نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم. والدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل دولة .أما العقبات الخارجية التي تعيق عملية التنمية فيمكن تعريفها بانهاا:العقبات المرتبطة بالظروف, أسعار السلع وتدهور شروط التجارة–بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق 12الدولية، الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين البلدان النامية وخاصة الميزان التجاريف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها. ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري

المطلب الثالث : اجراءات انعاش التنمية الاقتصادية

1– استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية :

[17] ناصري نفيسة . دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية في البلدان النامية . حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر 2013 .2014 ص 24

[18] مرجع سابق . ناصري نفيسةص96

يتعين على القائمين بعملية التنمية الاقتصادية التي تساعد على النمو الاقتصادي وتتمثل هذه الاستراتيجيات كالاتي :

1-1 استراتيجية مبدأ الدفعة القوية :

يقصد بالدفعة القوية توجيه حد ادنى من الموارد لبدأ عملية التنمية لضمان استمراريتها لان عملية التنمية في مراحلها الاولى تواجهها العديد من العقبات تمثل عوامل مقاومة لها ولا يمكن للوسائل الضعيفة مواجهة مثل هذه العقبات لاجل ذلك يجب على الدولة الجزائرية حشد كل امكانياتها وطاقاتها نظرا لعدم جدوى اساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها :

- يتحصل مبدا تطبيق الدفعة القوية في اغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق راس مال اجتماعي من طرف المواصلات والاتصالات ووسائل النقل وقوى محركة وخدمات التعليم والتدريب وكلها مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها
- يترتب عليها العديد من التوفرات الاقتصادية الخارجية تتمثل في توفير الانتاجية بتكلفة منخفضة وضرورية للقيام بمشروعات صناعية ما كانت تنشا دون توافر هذه الخدمات الانتاجية بتكلفة منخفضة
- إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في انشاء جبهة عريضة من الصناعات تتكامل مشروعاتها راسيا وافقيا.

1-2 استراتيجية النمو المتوازن :

تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد العام بانه لا يمكن لمصنع او اكثر مهما بلغت كفايته الانتاجية أن يحرز النجاح منفردا ولو تم تنفيذه وسط بيئة استثمارية فقيرة لان جزءا من الداخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخدم في شراء منتجاته بعكس الوضع اذ تم تنفيذ عدد كبير من المشروعات في وقت واحد وفي مختلف المجالات المتكاملة مع مراعاة التوازن المطلوب ما بين القطاعات المختلفة وخاصة الصناعة ,الزراعة بهدف توفير احتياجات السوق المحلي بحيث يوجد لكل صناعة سوق خاص بها ولغيرها من الصناعات مما يعني توليد دخل عنها الا ان هذا الوضع لا يعني بالضرورة نمو الصناعات بمعدلات متساوية فنمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلي لها.

اذ يؤكد مؤيد استراتيجية النمو نظرية بان برنامج التنمية يجب ان يكون شامل لكافة القطاعات ، وبعبارة اخرى ان الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجاته ذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض وكل قطاع يمثل سوق لنتائج القطاع الاخر ولكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من اجل التنمية المنشودة واحداث التغيرات الجذرية على المستوى الكلي لاقتصاد الوطن.

1-3 استراتيجية النمو الغير متوازن :

ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي هيرشمان اذ انطلق من انتقاد سنجر راس المال والموارد الاخرى الضخمة التي تفوق قرارات الدول النامية دعى الى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو الغير المتوازن وترتكز اسهامات هيرشمان فيما يلي :

- يرى انا لنمو غير المتوازن هو افضل طريقة للنمو في الدول النامية ولذا يجب ان تتركز الدفعة القوية في القطاعات او الصناعات او استراتيجة محددة ذات اثر حاسم في تحفيز استثمارات اخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جبهات كبيرة تتفوات في درجة اهميتها .
- دعا الى استراتيجية النمو الغير المتوازن لكونها اكثر واقعية وتتوافق والموارد المتاحة لفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار اذي تفتقد اليه هذه البلاد وانه اذا اريد للاقتصاد الوطني ان يشق طريقه بالاستمرار الى الامام.
- ايد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا اعطاء الاولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الانفاق الاستثماري محبذا ان يبدا التصنيع في المدن الكبرى لان الاستثمار في الصناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه استثمار في صناعة اخرى في فترة موالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات .
- يعتبر هيرشمان ضرورة الاستثمار في مشروعات راس مال اجتماعي لانها سوف تحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الانتاجي المباشر نظرا للكثير من الوفورات الخارجية التي تتيحها حيث ان هذا النوع من المشروعات يقدم اعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الاخرى نتيجة لتخفيف تكاليف الانتاج بها.
- تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في اطار استراتيجية النمو الغير متوازن في تحديد اولويات الاستثمار في الانشطة والقطاعات الرائدة من صناعات او مشروعات وان معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين :
- المستوى الاول يتمثل في المفاضلة بين اولويات الاستثمار في قطاع راس مال اجتماعي والاستثمار في قطاع النشاط الانتاجي المباشر
- المستوى الثاني في المفاضلة بين اولويات الاستثمار في صناعات او مشروعات قطاع الانتاج المباشر

4-1 استراتيجية تلبية الحاجات الاساسية :

وتتميز بما يلي :

- عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الاساسية للقاعدة العريضة من افراد المجتمع حيث يتجه البنيان الانتاجي الى تحقيق الاعتماد على السوق المحلي بدلا من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة وبالتالي يكون الهدف الاساسي من عملية التنمية ، رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان عن

طريق اشباع حاجاتهم الاساسية مع مراعاة ظروف وتقاليد المجتمع والعوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي لكل من المنتجين والمستهلكين

- النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوى العاملة حيث يضمن هذا المدخل توفير حد ادنى من الغذاء والعلاج والسكن للطبقات الفقيرة مما يرفع من قدراتهم الانتاجية وبالتالي لا يعد الانفاق على مثل هذه الحاجات الاساسية تخصيصا للموارد في جانب الاستهلاك بقدر ما يعد الاستثمار في الموارد البشرية مما يترتب عليه من زيادة في القدرة الانتاجية لدى الافراد .[19]

2- تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر :

ان البيئة الاستثمارية في الجزائر لها تأثير مباشر على عملية التنمية الاقتصادية فبالرغم من المقومات الاستثمارية المتوفرة كالاستقرار السياسي ، المؤهلات الطبيعية .....الخ

فالاحصائيات تشير الى ان عدد المشاريع الاستثمارية والمصرح بها خلال الفترة 2002 . 2013 بلغ 53207 مشروع استثماري بمبلغ اجمالي قدره 8072482 دج ، استحدث من خلالها 853000 منصب عمل الا انه هناك من المعوقات التي يجب علاجها لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال :

- محاربة البيروقراطية الادارية وتداخل الصلاحيات من خلال مراجعة النظام الاداري وجعله بعيد عن حالة التعقيد .
- العامل البشري يعد عائقا حقيقيا امام عملية جذب الاستثمارات الخاصة الاجنبية منها بسب السلوكيات والمعاملات المشبوهة والغموض في ادارة الصفقات العمومية الامر الذي يتطلب تطوير الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة .
- مشكل التمويل المتمثل على وجه الخصوص في ارتفاع معدل الفائدة وعدم كفاية السوق الوطنية المضاف لها تكاليف الانتاج .
- التباطؤ الكبير في انجاز بعض الاصلاحات الاقتصادية الامر الذي يتطلب الاسراع في تنفيذها بالمقارنة مع دول الجوار
- الدور المحدود للقطاع الاقتصادي الذي هو مطلوب منه اليوم قبل اي وقت مضى المساهمة بشكل اكبر في جذب الاستثمارات الاجنبية .
- تعتبر دراسة OBALK حول الحوافز الجيدة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر ان درجة الانفتاح الاقتصادي تعد عاملا ايجابيا محفزا للاستثمار الاجنبي المباشر ، درجة المخاطر في الدولة المضيفة عامر تنفير ، وكذلك مستويات التعريفة الجمركية تؤثر على معدلات استثمار

[19] بن زايد عائشة . دور ادوات السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر 1999 .2012 رسالة ماجستير . جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة . الجزائر 2014 ص 56 . 59

الشركات متعددة الجنسيات متجهة للسوق المحلي على عكس ذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر منتجه نحو التصدير يتاثر على العموم بمعدلات اسعار الصرف المحلية والاجنبية وبالتالي فان الحوافز الملائمة للاستثمار الاجنبي المباشر ملائمة للنوعين من الاستثمارات الوطنية والاجنبية اذ تشمل سياسات التي تعزز استقرار اقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ .

أ- درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي .

ب-هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر.

ت-وجود بنية تحتية اساسية ملائمة .[20]

3- نموذج النمو الاقتصادي الجديد :

سيتم تجسيده الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في اطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف الى تحقيق معدل نمو 6,5 % خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني بوزارة المالية اذ تنص على مايلي :

وهكذا فان المرحلة الاولى من النموذج 2016 . 2019 ستتمحور حول بعض هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات بمختلف المستويات المستهدفة أما المرحلة الثانية 2020 . 2025 ستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق 2026 . 2030 يكون في اخرها اقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن اذ على صعيد التحول الهيكلي الاقتصادي يرمي النموذج الجديد الى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب 6,5 % ما بين 2020 . 2030 "وارتفاع محسوس " للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ 2,3 مرة الى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3,5 % حاليا الى 10 % .

غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة بشكل معتبر للقطاع الصناعي حسب الوثيقة ويتعلق الامر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الاهداف المرتبطة بالامن الغذائي وتنويع الصادرات ويسعى النموذج من جهة اخرى الى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة الى النصف من خلال " تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ماهو ضروري للتنمية دون غيره " كما يهدف الى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع .

من اجل هذا يعول النموذج الجديد على احداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات وبنا الاشغال العمومية وتشيد الوثيقة الى ان عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة

[20] ناصري نفيسة . مرجع سبق ذكره ص 180 . 181

السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي اتباعها ف النمو تشكل اول الصعوبات التي سيواجهها القطاع الوطني خلال تنويعه "

وبخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي " ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور انتاجية راس مال المستخدم "

وفي هذا الاطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلال معدلات نمو اقتصادي اعلى وعلى هذا الاساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام على وجه سواء من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثاني سيطبق بالتدرج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص [21]

[21] http : //www.mfdgi.gov.dz
د.ساميزعباط دكتور محاضر . عوائق التنمية في الجزائر وآليات علاجها – جامعة جيجل 2018 ص 5 . 10

المبحث الثالث: نظريات النمو الحديثة :

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية : (نظرية النمو المتوازن)

ويرى مؤيدوها ان يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات كل حسب حاجته ، نتيجة لتشابك القطاعات التي يعد كل منها سوقا للبقية .

تنسب نظرية الدفعة القوية paulRosensteun –Rodan روردان روزنشتاين الذي يؤكد على ضرورة توفر رؤوس الاموال الدولة الى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات الى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في اقامتها في حين ان كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى .

ولقد ركز تحليل نيركسه على فكرة (الحلقة المفرغة للتخلف) مبرزا أهمية السوق المحلية كعنصر رئيسي محدد للتنمية الاقتصادية فهو يعتقد ان الدول المتخلفة تعيش في حلقات مفرغة من التخلف وان ضعف الحافز على الاستثمار بسبب " ضعف حجم السوق المحلية " هو اهم هذه الحلقات نظرية الدفعة القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الأستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الأقتصاد على مسار النمو الذاتي . يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة انواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية . الأول عدم قابلية دالة الأنتاج للتجزئة ، و الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة, و أخيرا عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة, وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاة التوازن اكثر من الشروط اللآزمة عند نقطة التوازن. .

نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الأستهلاك ،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية . كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة . و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر و أرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها علي الاسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية اثار هامة ويرى بيركسه انه لايمكن للدول المتخلفة ان تخرج من حلقات تخلفها الا من خلال تنفيذ البرنامج من الممكن ان تتوفر له مقومات النجاح اذا اخذ في اعتباره ما يلي :

- اولا : احتوى البرنامج على مجموعة كبيرة من المشروعات او الصناعات المتكاملة وذلك لان ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة من شأنه أن يثير الشك حول قدرته على تصريف المنتجات اذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة . أما اذا افترضنا انشاء اكثر من مصنع في وقت واحد لانتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة فان اي من هذه المصانع مقومات النجاح بسبب من يترتب على انشاءها من توسيع

نطاق السوق وعلى ذلك فان استراتيجية " النمو المتوازن " تعتبر وسيلة اساسية لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار.

●ثانيا :تلبي هذه الصناعات وهي المشروعات حاجات المواطنين ، بمعنى أن انتاجها لا يكون بهدف التصدير على الاقل في المراحل الاولى وذلك لان الدول المتخلفة من ناحية ، لاتستطيع الاعتماد على التجارة الخارجية لان شروط التبادل تكون دائما لغير صالحها باعتبارها مصدرة للمواد الاولية ، ومن ناحية اخرى لان منتجاتها لا تستطيع منافسة المنتجات التي تنتجها الدول النامية (خصوصا في المراحل الاولى من التنمية) بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والعقبات التي تضعها الدول المتقدمة في وجه هذه الصادرات ، هذا بالاضافة الى ركود الطلب العالمي على هذه السلع بصفة عامة وانخفاض مرونته

●ثالثا: يرى بيركسه أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب ان تكون صناعات استهلاكية خفيفة مثل صناعة الاحذية والملابس ..... اما الصناعات الثقيلة ، سواء كانت استهلاكية أو الات أو معدات فالمنطق يقضي عدم اقامتها ما لم تكن الظروف مواتية لذلك ، حيث غالبا ما لا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصا في مراحل التنمية الاولى ومن ثم فمن مصلحة هذه الدول ان تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الاكبر من احتياجات من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا . و مع ذلك فان بيركسه يلفت النظر الى اهمية بعض الصناعات الاساسية كالنقل والمياه والكهرباء.....الخ..... [22]

●رابعا : يكون هناك نوع من التوازن بين الصناعة والزراعة حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي الى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي . وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية الى الاعتماد على ايدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي الى زيادة دخولهم وهذه الزيادة تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في السوق الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع دخولهم . كما تساعد زيادة الانتاج الزراعي على انشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي ، كصناعات الاغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب ..... الخ

[22] نور الدين زمام . القوى السياسية والتنمية . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 2007 ص 67 , 69

والمحصلة النهائية ان الاستثمار يجب ان يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للأخر.

يرى رودان ان هناك حد ادنى من الموارد ينبغي تخصيصها للتنمية الاقتصادية من اجل اقلاعها ، لا يختلف كثيرا عن وضع طائرة ما على اهمية الاقلاع في الجو ، فهي تحتاج الى فترة زمنية معينة على الارض والى سرعة معينة على الارض لكي تقلع .

وبذلك فان عملية النمو او التنمية تحدث نتيجة للاستثمار الذي يجب ان يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة وهو ما جعله يؤيد نظرية الدفعة القوية تحت مسمى " نظرية النمو المتوازن " . والتوازن الذي تؤكد عليه هذه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني للحيلولة دون حصول الاختناقات التنموية التي تؤدي الى اعاقة التنمية وتوزيع الاستثمارات ذاتها ....

الا ان هذه الاستراتيجية توجه عددا من الانتقادات أهمها :

1-لتناقض القائم بين مبدأي التنمية المتوازنة ووفرة الحجم ، اذ يتطلب المبدأ الاول تشتت عوامل الانتاج على عدد كبير من المشاريع التنموية قد يفتقر كل منها الى الحجم الاقتصادي الامثل ، بينما المبدأ الثاني يتطلب تركيز الاستثمارات الى الحد الذي يسمح بتحقيق وفورات الحجم .

1- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية لانه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان ، كما أنها تقود الى عزل البلدان النامية عن بقية العالم بسبب تركيزها على التنمية من اجل السوق المحلية .

2- تدعو الى التدخل الحكومي ، وهي عبارة عن افكار عامة لم ترتقي الى منهج تفصيلي يكشف عن كيفية هذا التدخل بغية ضمان توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة .

3- تفترض النظرية أن الدول النامية تبدأ من الصفر ، وهو افتراض خاطئ[23]

المطلب الثاني : نظرية او استراتيجية النمو غير المتوازن

يرى انصار استراتيجية النمو غير المتوازن ان يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية وسيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الاخرى الى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي هذا الى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

---

[23] نور الدين زمام . القوى السياسية والتنمية . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 2007 ص 70 , 72

ويرى انصار هذه الاستراتيجية ان اتباع هذا الاسلوب هو الافضل كاستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على اسلوب انصار " النمو المتوازن " بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في اطار النمو غير المتوازن ومن أهم مؤيدي هذه الاستراتيجية ألبرت هيرشمان وهانز سنجر اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الراي من قبل هيرشمان مع نيركسه وردان في ان عملية التنمية تحتاج الى الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في اطار النمو الغير متوازن .

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب استراتيجية النمو المتوازن فان صحة اقامة مشاريع وصناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصريف منتجات هذه الصناعات .

يوجه هيرشمان انتقادا الى مسألة ضيق السوق من وجهة نظر مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن بأن هدف التنمية ليس خلق أسواق جديدة ولكن بتنمية الاسواق الموجودة فعلا او استبدال الواردات بمنتجات محلية ، ويعطي مؤيدو استراتيجية النمو غير المتوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة مثل :

1- قطاعات المنتوجات في بريطانيا في ق 19
2- قطاع السكك الحديدية ب ال و م أ ق 19
3- قطاع انتاج المواد الغذائية بالدانمارك .....

ويرى انصار هذه النظرية ضرورة ان يكون تركيز الدولة على قطاع رئيسي ورائد ضمن برامج ومخططات التنمية بسبب قلة الموارد المالية ويرى أتباع هذا الاسلوب في أفضليته للدول النامية ، هذا يظهر اعتراض واضح على مؤيدي الدفعة القوية والنمو المتوازن ويرون وجوب تضمين الدفعة القوية بين القطاعات أو الصناعات الرائدة في الاقتصاد الوطني.[24]

واستنادا الى تجارب الدول المتقدمة والانتقادات الموجهة الى استراتيجية التنمية المتوازنة سيكون من الانسب والاكثر واقعية مواجهة التنمية كعملية تتطلب تركيز الجهود على القطاعات الاقتصادية القابلة لان تكون مصدرا لسلسة من اللاتوازنات اقتصادية اذا ما اريد لعملية التنمية أن تستمر .

يسوق الاقتصادي الامريكي هيرشمان نظريته عن النمو غير المتوازن من خلال كتابه " استراتيجية التنمية الاقتصادية 1958 " والذي يعد من أهم أنصار استراتيجية التنمية غير المتوازنة

نظرية النمو غير المتوازن :

[24] نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن –جلال خشيب-مقال بتاريخ 2015/2/24 م مقال

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الأستثمارات في هذة الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الأقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان اقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،الا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب ان تستهدف السياسات الانمائية ما يلي:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

12.النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المجلي, تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللأزمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيديون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة

13.نظرية ميردال يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها . و بنى ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الأقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الآنتشار وآثار العادم وقد عرف أثار العادم بانه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع . أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الاقاليم الأخري[25].

فكرة النُمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُمو والنُمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات.. الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى

[25] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 69،70

دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة..

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر...[26].

المطلب الثالث: نظرية أو إستراتيجية المراحل لروستو :

اكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلفها روستو الذي يؤكد أن التنمية الاقتصادية التي تهدف اليها الدول النامية التي حققت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ممكنة ، طالما وعت هذه الدول الاسباب التي تنقلها من مرحلة تقليدية الى اخرى ، متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها ، وطورت اقتصادها الوطني بما تتطلب كل مرحلة ويكمن جوهر أطروحة روستو في كونه يدعي منطقيا وعلميا، يمكن تشخيص مراحل معينة للتنمية وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل في تصور مماثل لما جاء به ماركس من تقييم لمراحل التطور تبعا لدرجة اختلاف وسائل الانتاج المستخدمة ويفرق بين خمسة مراحل هي :

1- مرحلة المجتمع التقليدي :

والتي يتميز فيها المجتمع حسب روستو بميزات اساسية منها انه :

[26] مرجع سابق–كيداني سيد احمد

- مجتمع تقليدي يستخدم وسائل انتاج بدائية .
- يخصص المجتمع نسبة مرتفعة من موارده للزراعة بسبب الصعوبات التي تواجه زيادة الانتاجية الزراعية.
- نقص الادخار أو الاستثمار التي لا تكاد تكون كافية لبناء وتمويل الاصول الرأسمالية

تكشف الميزات أعلاه أن هذا المجتمع غير قادر على تحقيق زيادة مضطردة في مستويات المعيشة .

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق : وأهم ميزات هذه المرحلة :

- تحسين مجلات الاستثمار وعائد الربح أو زيادة امتصاص العمالة في بداية ظهور نخبة من المطورين أو بعض المؤسسات المالية لأداء دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين .
- نبذ المجتمع للوسائل القديمة للانتاج ، وادخال الوسائل الحديثة وقيام بعض الصناعات الخفيفة الى جانب الزراعة .
- الاهتمام بانشاء الطرق والموانئ والسكك الحديدية وهو ما لا تقوم به الا الحكومات .
- ظهور طبقة متميزة من المفكرين خارج اطار التفكير التقليدي للمجتمع
- ظهور قطاعات رائدة تؤدي الى تأثيرات ايجابية على القطاعات الاقتصادية الاخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة .[27]

3- مرحلة الانطلاق :

هي أولى سمات المجتمع المعاصر ، يتمكن فيها المجتمع من ازالة كل العقبات التي توقف نمو المنتظم ، ويصبح النمو الوظيفة الطبيعية العادية للاقتصاد ، ويعتقد روستو أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها :

- قصيرة نسبيا تتروح بين 20 . 30 سنة يتم خلالها تحول الاقتصاد تحولا كبيرا يجعل عملية النمو ، تتم بطريقة تلقائية وتعتبر من أصعب ملراحل النمو الخمسة جميعا .
- ينتقل خلالها معدل الاستثمار من (5 الى 10 %) من الناتج الوطني الصافي.
- يرتفع فيها الانتاج الحقيقي للفرد وتتغير تقنيات الانتاج المستخدمة ويصل القول بان هذا الاقلاع هو في التحليل النهائي ليس الا ثورة صناعية تخلق تغيرات جذرية في اساليب الانتاج ، حيث تنمو الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة فتتحقق عندئذ أرباح لا يمكن اعادة استثمارها في صناعات أخرى ، مما ينتج عنه مزيد من التوسع في المشروعات ، ويحدد روستو مرحلة الانطلاق في بعض الدول التي مرت بها فعلا على وجه التقريب .

4- مرحلة النضج :

وفيها تصبح الدول متقدمة اقتصاديا ، وتصل في هذه المرحلة معدلات الاستثمار حسب روستو الى 10 . 20 % من الدخل الوطني ويتجاوز الانتاج نسبة الزيادة السكانية الناتج ، وتستهدف هذه المرحلة تحولات في البنية

[27] http://economicthoughteg.blogspot.com/2017/08/blog-post_10.html

الاقتصادية تتسارع معها التطورات التكنولوجية وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث يجد الاقتصاد الوطني مكانته داخل الاقتصاد الدولي ، ويتميز المجتمع في نهاية هذه المرحلة بمظاهر اساسية ثلاثة هي:

أ- تغير في هيكل القوى العاملة ومستوى مهارتها .

ب- تغير طبيعة القيادة .

ت- التغير الفكري للمجتمع .

5- مرحلة الاستهلاك الكبير :

وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنا كبيرا من التقدم الاقتصادي ويزيد انتاجها عن حاجاتها ، ويعيش سكانها في سعة من العيش ويحصلون على دخول عالية ، وترتفع نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان ، وبالتالي زيادة المشتغلين في الاعمال الادارية والمكاتب التجارية ، ويصبح التقدم التقني ليس هدفا لانه يصبح امر سهل بلوغه ويرتفع متوسط الاستهلاك الفردي العادي من السلع الاستهلاكية وخاصة السلع المعمرة ، ويزداد الانتاج الفكري والادبي والفني للمجتمع ، ويتمثل جوهره في ان النمو لابد أن يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح وان جوهر التقدم الاقتصادي في زيادة الاستثمار[28].

النظرية في التطبيق:

بغية الوصول إلى معالجة مدى إمكان الاستفادة من تطبيقات هذه "نظرية روستو" على دولنا التي تحسب من ضمن ما يعرف بـ "الدول النامية" يتوجب سوق ملاحظتين هامتين::

الأولى: إدراك السياق الذي جاءت فيه النظرية، وهو حسب ما جرت الإشارة في التمهيد، يتعلق بعاملين هامين، وهما، الأول: محاولة ضمان مستويات من النمو، تمنع تجدد الحرب، حيث يخلص "روستو" إلى أن " الصراعات الكبرى في القرن العشرين تكمن في عدم التكافؤ في النمو بين الدول. ولا بد لتفاد نشوب صراعات جديدة، من تأمين الشروط الأولية للانطلاق الاقتصادي في بلدان العالم الثالث". والثاني: الرد على النظرية الماركسية حول نمو وتطور المجتمعات في ظروف الحرب الباردة..

صحيح أن "روستو" يتحدث عن " تأمين الشروط الأولية للنمو في العالم الثالث"، ولكن المعلوم أن الصراعات الجاري الحديث عنها هي صراعات ناجمة عن اشتباك "الدول الضارية" (للرأسماليات الكبرى) في تقاسم النفوذ وحيازة ثروات أكبر. وعلى نحو ما فإن الإشارات كثيرة إلى أن انفجار الحرب العالمية الثانية، على صلة بـ "الكساد الكبير" من ناحية، وبـ "رغبة ألمانيا النازية" في الثأر من نتائج الحرب العالمية الأولى من ناحية

[28] اقتصاديات التنمية . أستاذ الاقتصاد علي حاتم القريشي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد 2017 ص 97

ثانية. أي أن لا صلة لتعثر نمو العالم الثالث، وهو الخاضع بمجمله في ذلك الحين لسيطرة ونفوذ الدول الكبرى باندلاع الصراعات، ما خلا الصراع على كيفية نهب ثرواته بين القوى الرأسمالية النافذة. وعليه فإن "عقل المركزية الغربية" بقي مهيمناً في أطروحات "روستو". وهو أراد " اعتبار النموذج الغربي هو الواجب الاتباع، وأنه يمكن اللحاق به" بحسب د جلال أمين.. وقد بدا مقلقاً، بالنسبة للرأسمالية الغربية، توجه عدد ليس بالقليل، من الدول الخارجة حديثاً من تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة، إلى تبني نماذج من "التوجهات الاشتراكية" في سياسات التنمية (الصين، أندونيسيا، مصر، الجزائر..) ومن هنا جاء الرد الذي وضعه "روستو" على النموذج الماركسي الذي طرحه "سيغال."

الثانية: وهي وثيقة الصلة بالملاحظة الأولى وتتعلق بالنظرة التعميمية إلى العالم الثالث، حيث "يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات وتتطور تقريباً بنفس الشكل في عمليتها التنموية، فروستو صور لنا مراحل النمو الخمس على شكل محطة قطار، عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النمو، علاوة على ذلك فقد أغفل روستو ظرفاً هاماً من الظروف المهيئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، اللذين حققت عن طريقهما مراحل ازدهارها وتقدمها"[29].

[29] http://economicthoughteg.blogspot.com/2017/08/blog-post_1 html 0.

خلاصة الفصل الثاني:

كانت ولا تزول قضية التنمية الاقتصادية تحظى على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف خاصة الاقتصادي من هذه المنطق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من سياسات، المخططات وخصخصة لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطموحات، ولذالك الجزائر لتدارك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية ركزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد، مع بداية الألفية الثالثة، دعمت برنامج الاستثمارات العمومية لكن في ظل هذه التخصصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من اجلها.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل الثالث:

لمؤسسات الدولة المقاولة دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني لاي بلد من خلال:توفير مناصب الشغل، استغلال الثروات المحلية، تحسين الظروف الاجتماعية...الخ

لذا كان لزاما على الدولة تقديم مختلف أشكال الدعم التي تساعد على إبقاء والاستمرارية هذه المؤسسة خاصة في ظل المنافسة الجديدة التي أفرزتها العولمة، والجزائر قامت في هذه الصدد بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصة في هذا المجال ومن خلال الاحصائيات المتوفرة اتضح الدور البالغ الأهمية هذه الأجهزة في ترقية العمل المقاولاتي لأصحاب المشاريع بمختلف صيغتها من خلال تقديم الدعم الاداري المالي، تدعيم الاستثمار، ومرافقة الشباب ذي المشارع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ومنع الإعانات المالية والامتيازات الجبائية، متابعة الاستثمارات ....الخ كذا البحث مصادر لارادات الدولة وتوسع الاقتصاد.

المبحث الاول :اجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر

المطلب الاول:اونساج (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

1/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

1.تعريف الوكالة:

اذا كان الدور الأساسي للوكالة الوطنية لتطوير يتمحور حول ترقية الاستثمار وتقديم الدعم المالي المتمثل في الإعفاءات الضريبية للمؤسسة الاقتصادية فان دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يمتد الى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من اجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية و كذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية و التكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع أي المؤسسات الصغيرة فقط التي تفي بشروط الاستفادة من الدعم اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أولى مبادرات الحكومة المتمثلة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادة و الاستقلالية لدى الشباب وذلك بالنظر لعدد المؤسسات المنشاة في اطار دعمها وعدده المناصب الموفرة من الشغل فالوكالة أنشئت في سنة 1996 خلفا لصندوق مساعد تشغيل الشباب FAEJ وباشرت نشطها في سنة 1997

2.اهداف الوكالة :

لوكالة لونساج العديد من الاهداف يمكن ذكر ها كالآتي

- ادماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم النصائح حول تطبيق المشاريع الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك.
- التخفيف من مشكل البطالة.
- التعزيز والاستغلال الامثل للقدرات الاجتماعية.[1]

3.مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

في إطار قيام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بوظيفتها تقوم بما يلي:

- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب في إطار تطبيقهم لمشاريع الاستثمارية.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

[1] بن أشنهو فريدة، نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2004- 2005، ص:1

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول لدعم تشغيل الشباب خاصة منها الإعانات.

–تبليغ الشباب المرشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الاعانات التي يمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

–تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

–تقديم الاستشارة والمساعدة المالية للشباب ذوي المشاريع في مسار التَّركيب المالي وتعبئة القروض.

–تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التَّركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

–تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجداول وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير بواسطة هيئات متخصصة.

–تستعين الوكالة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

–تطبيق كل تدبير من شانه ان يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل احداث نشاطات لصالح الشباب لاستعملها في الآجال المحددة.

–تشجيع كل اشكال الاعمال والتدابير الاخرى التي تهدف الى الترقية تشغيل الشباب.

4.اشكال الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:

يتعلق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكلين من الاستثمار:

استثمار الانشاء: يتمثل في انشاء مؤسسة مصغرة من طرف أصحاب المشاريع المؤهلين.

استثمار التوسيع: يتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة الاستغلال لاستثمار الانشاء.

5.طرق التمويل في الوكالة لونساج:

يتكون جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من ثلاث صيغ للتركيبات المالية:

1.5. التمويل الذاتي

في هذا النوع من التمويل فعن الاستثمار يتشكل كليا من المساهمة الشخصية للشباب. والهدف من اللجوء للوكالة وهو القدرة على الاستفادة من الاعانات المقدمة من الوكالة والتي تتمثل في: الاعانات الجبائية وشبه الجبائية، الاعفاء من المرسوم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات

2.5.التمويل الثنائي

في هذه الصيغة من التمويل تكمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بقرض دون فائدة تمنحه الوكالة وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

3.5.التمويل الثلاثي: (البنك ,الوكالة,المستثمر) موجه الاستحداث الأنشطة ويتكون من

-المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

-قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة

-قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع .

6.توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل

لقد بينت المعطيات ان أغلب المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة منذ سنة 2004إلى سنة 2014 هي مشاريع ثلاثية التمويل

ويوضح الجدول الموالي تطور الحصيلة الاجمالية للتمويل الثنائي والثلاثي للوكالة.

الجدول رقم4: المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل (2004-2014)[2]

السنة	التمويل الثنائي	النسب	التمويل الثلاثي	النسب	المجموع
2004	645	%9,64	6046	**%90,36**	**6691**
2005	849	%8,05	9700	**%91,95**	**10459**
2006	1090	%12,61	7555	**%87,39**	**8645**
2007	1006	%12,42	7096	**%87,58**	**8102**
2008	1248	%11,74	9386	**%88,26**	**10634**
2009	1695	%8,13	19153	**%91,87**	**20848**
2010	1000	%4,42	21641	**%95,58**	**22641**
2011	1110	%2,59	41722	**%97,41**	**42832**
2012	837	%1,27	64975	**%98,73**	**65812**
2013	623	%1,45	42416	**%98,55**	**43039**
2014	279	%0,68	40577	**%99,32**	**40856**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

[2] المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب https://ansej.dz تم الاطلاع في 2020/05/13

ويوضح الشكل الموالي معطيات الجدول السابق

الشكل (3): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل(2004-2014) [3]

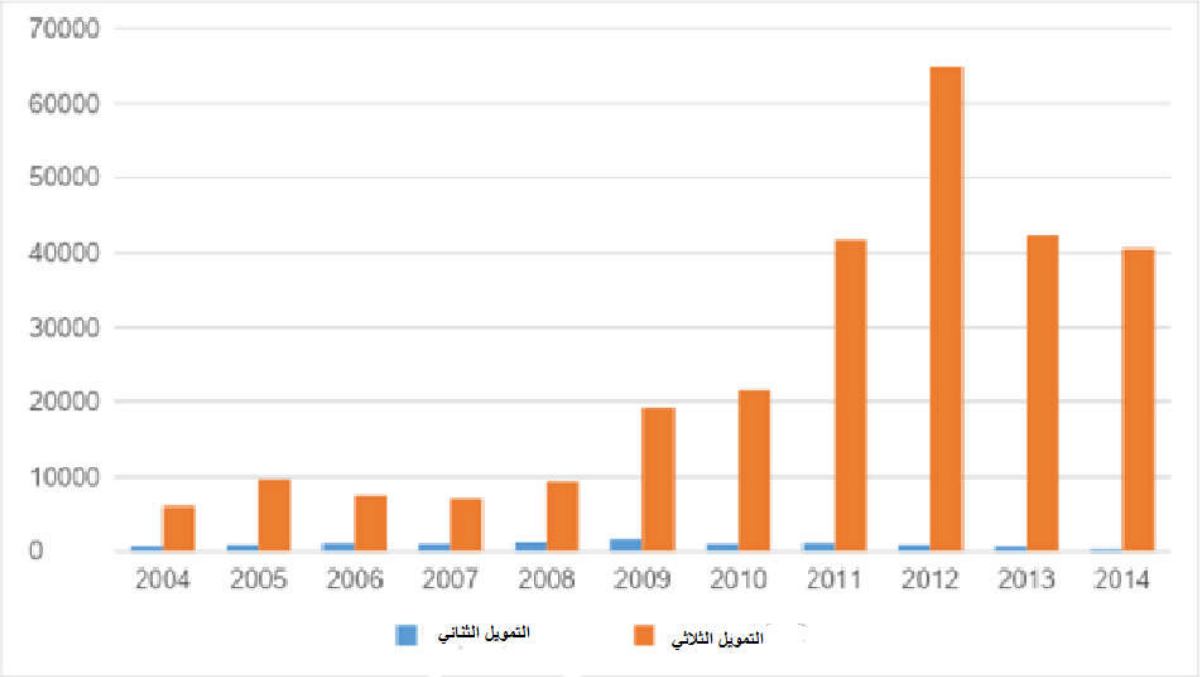

المصدر: حسب معطيات الجدول اعلاه

ويظهر من خلال معطيات الشكل ان أغلب أصحاب المشاريع يتجهون إلى صيغة التمويل الثلاثي فنسبته لم تقل عن 87 %خلال هذه الفترة وقد بلغ تمثيله 99,32%في سنة2014 بمجموع 40577 مؤسسة وهو ما يبين طغيان هذه الصيغة من التمويل على التمويل الثنائي الذي شهد تمثيله تذبذبا خلال هذه الفترة، فقد بدأ في التناقص منذ سنة 2007 من 12,42 %إلى أن نزل في سنة 2014 إلى نسبة 0,68 % وتزامن هذا مع انخفاض في عدد المؤسسات المستفيدة من هذه الصيغة فقد بلغ عدد المؤسسات بها 110 1 مؤسسة في سنة 2011 ليصل إلى 279 مؤسسة في سنة 2014، وهو ما يفسر إحجام أصحاب المشاريع عن هذه الصيغة.

2/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية و مرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز.

المزايا التي تمنحها الوكالة:

[3] تم الاطلاع في 4https://ansej.dz2020/05/13 المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

***النظام العام:**

– مرحلة الإنجاز (03 سنوات)

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة.

• الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.

• الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

– مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة 03 سنوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

• الرسم على النشاط المهني (TAP)

هذه المدة يمكن أن تمتد إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للمشاريع الإستثمارية التي تخلقأكثر من 100 منصب شغل.

***النظام الاستثنائي:**

المناطق التي تستدعي التنمية

– مرحلة الإنجاز (03 سنوات)

• الإعفاء من االضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات الغير المستثناة.

• الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الغير المستثناة.

• حقوق التسجيل 2‰

• الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية.

– مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة 10 سنوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

• الرسم على النشاط المهني (TAP[4])

[4] http://www.mdipi.gov.dz/

المطلب الثاني: الصندوق الوطني لتامين عن البطالة (CNAC) والصندوق الوطني للاستثمار:

1.تعريف بالوكالة:

أسس هذا الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 11 ماي 1994 ، اذ يعد مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على تخفيف الاثار الاجتماعية المتعاقبة عن تسريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

عرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية. كما يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاملين عن العمل الذي يتراوح سنهم بين 35-50 سنة، وهدفه حماية المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية خلال فترة مقدرة ب ثلاث سنوات ، ناهيك عن فكرة خلق المؤسسات المتوسطة والصغيرة لفئة الشباب الراغبين في العمل .

يقدم الصندوق الإعانات ضمن صيغة التمويل الثلاثي التي لا تتجاوز 5 مليون دج، كما يلي:

- يمنح البنك أو المؤسسة المالية 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، يتحمل الصندوق نسبة 75% من معدل الفائدة الذي يطبقه البنك في حالة الاستثمار في قطاع الفلاحة؛ الري والصيد البحري،50% في حالة الاستثمار في باقي القطاعات
- يمنح الصندوق قرضا بدون فائدة للمستفيد بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار اذا كان المبلغ لا يتجاوز 2 مليون دينار جزائري، وإذا كان المبلغ يتجاوز 2 مليون دينار جزائري واقل أو يساوي 5مليون دينار جزائري فنسبة مشاركة الصندوق 20%.
- يتحمل المستفيد 5% إذا كان المبلغ الكلي للاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، و10% إذا كان المبلغ أكبر من 2 إلى 5 مليون دينار جزائري.

ابتداء من 2010، أصبح بإمكان الفئة الاجتماعية التي يتراوح سنها بين الثلاثين والخمسين سنة من الالتحاق بالوكالة، والاستفادة من عدة مزايا أهمها:

- مبلغ الاستثمار الذي أصبح في حدود 10 ملايين دينار جزائري بعدما كان لا يتجاوز 5 ملايين دينار جزائري.

- توسيع إمكانيات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.
- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية لصالح المؤهلين.
- تخفيض نسب الرسوم الجمركية، الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي وكذا الاستفادة من قرض دون فائدة.
- فيما يتعلق بمخاطر قروض الاستثمارات، فقد تم إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء
- بدأ برنامج إحداث النشاطات للبطالين سنة 2004، وقد بلغت عدد المناصب المستحدثة منذ احدثه
- إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

2.للاستفادة من تعويض التأمين عن البطالة، يتعيّن:

- حيازة عقد عمل لمدّة غير محدّ .
- الإخراط في الضمان الاجتماعي لفترة متعاقبة لا تقلّ عن ثلاث *(03)* سنوات.
- الانخراط واستيفاء اشتراكات نظام التأمين عن البطالة منذ مالا يقلّ عن ستة *(06)* أشهر قبل توقّف علاقة العمل.
- الإدراج ضمن القائمة الإسمية للأجراء المسرحين لأسباب اقتصادية مؤشّر عليها وجوبا من طرف مفتش العمل مؤهّل إقليمياً.
- عدم رفض منصب عمل أو تكوين لإعادة التأهيل.
- عدم الاستفادة من دخل نشاط مهني آخر.
- التسجيل كطالب عمل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل المختصّة منذ لا يقلّ عن شهرين *(02)* .
- الإقامة بالجزائر.

الجدول الاتي يوضح عدد مناصب الشغل مقارنة بعدد المؤسسات خلال الفترة (2015/2004).[5]

الجدول رقم(5): تطور مناصب الشغل بزيادة عدد المؤسسات والسنوات .

السنوات	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
2004	13	34
2005	1901	5159
2006	2236	6078
2007	2574	6949
2008	2429	5781
2009	4221	9574
2010	7465	15804
2011	18490	35953
2012	34801	59125
2013	21412	41786
2014	18823	42707
2015	15449	37921
2016	8902	21850
المجموع	**138716**	**288721**

المصدر: مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة

3.تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

لقد بدأ الصندوق نشاطه الفعلي في مساعدة المؤسسات سنة 2004 وهذا بعد الحملات التحسيسية التي أجراها لتوضيح أهدافه وطريقة عمله وهذا ما يبينه الجدول رقم 05 تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2016.

[5] مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15- 16 نوفمبر 2011،ص 6.

من خلال الجدول نستخلص أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2016 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لـ 138716 مؤسسة بقيمة مالية تقدر بـ 449796,6 مليون دج، كما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف هذه المؤسسات 288721 منصب .

المنحنى الموالي يبين تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل من خلال معطيات الجدول السابق[6]

الشكل رقم (4): تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC)[7]

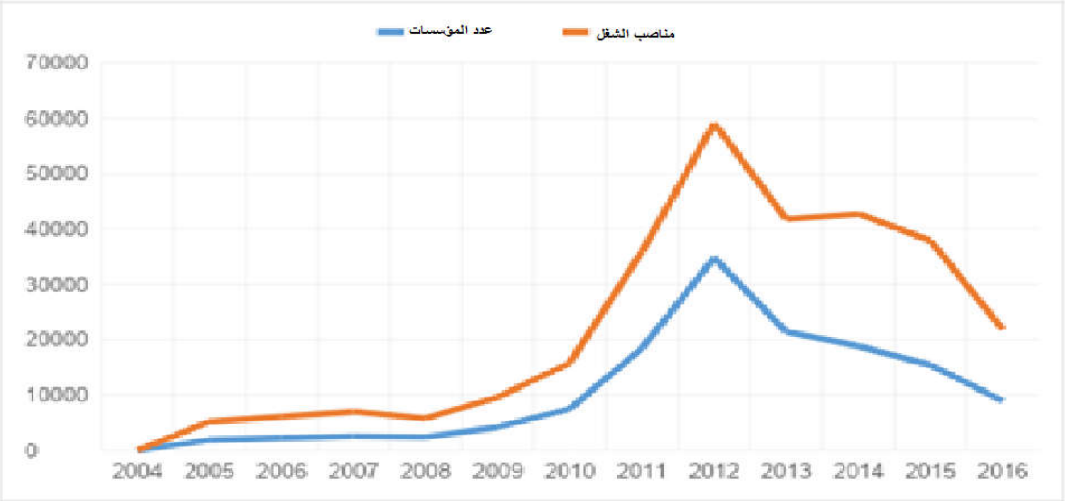

المصدر:الموقع الرسمي للمؤسسة https://www.cnac.dz/site

حيث يتبين من خلال الشكل التشابه النسبي بين تطور عدد المؤسسات وتطور عدد مناصب الشغل خلال فترة الدراسة كما نلاحظ أن هناك تذبذبا سنويا مستمرا لهذين المؤشرين وقد شهدت السنوات الأولى من سنة 2004إلى سنة 2009 وتيرة زيادة بطيئة وصل فيها عدد المؤسسات 4221 مؤسسة بعد أن كانت 1901 في سنة 2005 بمعدل تطور وصل إلى 122% بين هذين السنتين، فيما شهدت الفترة الثانية من سنة 2010 إلى 2012 تطورا إيجابيا سريعا بلغت فيها عدد المؤسسات ومناصب الشغل ذروتها في سنة 2012 فوصل عدد المؤسسات إلى 801 34 مؤسسة ومناصب الشغل إلى125 59 منصب، ليعرف المنحنيان انخفاضا بعد هذه السنة متواصلا حتى إلى سنة 2016.

[6] من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني www.cnas.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 05 2020

[7] https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web

2/. الصندوق الوطني للاستثمار:

تم تأسيس الصندوق الوطني للاستثمار على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة 100 من قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بمليار دينار جزائري لكل ولاية، يهدف إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأسمالالمؤسسات والمشاركة في رأس مال المؤسسة في حدود 50 مليون دينار وهو مايمثل 49 بالمائة من رأسمال المؤسسة.

***أهداف الصندوق:**

- المساهمة في رأس مال المؤسسة (التمويل المشترك).
- منح قروض طويلة المدى وبشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة.
- دعم عمليات تطهير المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الجديدة.

3. صندوق ضمان القروض (FGAR)

***مهام الصندوق:**

نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و 80% من القرض البنكي، والمبلغ الأدنى للضمانيساوي 04 ملايين دينار والأقصى يساوي50 مليون دج. يغطي الضمان[8] الممنوح 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسةيمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات.

التالية:

*إنشاء المؤسسات .

* تجديد التجهيزات.[9]

* توسيع المؤسسة.

[8] https://www.fni.dz/fni/
[9] نفس المرجع السابق

المطلب الثالث :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) ,الوكالة الوطننية لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

1/الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1.تعريف بالوكالة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 يناير2004 المعدل وهي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئة الإناث. وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي . وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 1000000) دج، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

2.أهداف الوكالة:

تتمثل مختلف أهداف الوكالة في الأهداف العامة المراد الوصول إليها وتحقيقها في إطار سياسة الدولة وهي كما يلي:

- محاربة الفقر والبطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف الخاصة لدى فئة المرأة
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي والحصول على دخل خاص.[10]

3.المهام الأساسية للوكالة

تتمثل المهام الأساسية للوكالة فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

[10] مجلة رسالة الوكالة، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد05 ، 2008

- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.[11]
- منح سلف بدون فوائد
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط.
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل.

4.شروط الاستفادة من الوكالة:

وضعت الوكالة شروطا يجب أن تتوفر لدى الشخص الراغب في طلب القرض والتي تتمثل في:

-أن يكون سنه 18 سنة فما فوق.

-عدم امتلاك أي دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.

-إثبات مقر الإقامة.

-التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه.

-عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز آخر.

-القدر ة على دفع المساهمة الشخصية في حالة التمويل الثلاثي.

-دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

-لالتزام بتسديد مبلغ القروض و الفوائد الى البنك و الإلتزام بتسديد مبلغ القروض بدون فائدة الخاص بالوكالة حسب الجدول الزمني.

-تكوين الملف الإداري الكامل.

5.طرق التمويل المطبقة داخل وكالة تسيير القرض المصغر:

بالنسبة للخدمات المالية التي تقدمها الوكالة فهي تعتمد على ثلاثة صيغ من التمويل وهي(6)

-**الصيغة الأولى:** وهي عبارة عن قروض موجهة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 40000دج موجهة لفئة معينة من الأشخاص كأصحاب الدخل الضعيف والمرأة الماكثة في البيت.

-**الصيغة الثانية:** قرض بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمته 250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب، تمنحه الوكالة للمؤسسات المصغرة القائمة من قبل والتي هي في حاجة إلى هذا التمويل الذي يمكنها من شراء مواد أولية أو عتاد صغير ولا يشارك البنك في هذه الصيغة من التمويل على شرط أن يتم تسديد هذا القرض على مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.

---

[11] 6 مجلة رسالة الوكالة، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد05 ، 2008

-**الصيغة الثالثة:** هو عبارة عن تمويل تشاركي بين صاحب المشروع – الوكالة – البنك لإنشاء مشروع مصغر لا تتجاوز تكلفته 1000000دج ويتم تسديده على 60 شهرا.

6.تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم سياسة التشغيل بالجزائر:

لعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا بارزا في سياسة التشغيل بالجزائر وذلك باعتبار أن الوكالة قد منحت عددا معتبرا من القروض والذي قدر 919985 قرض 63,59 % للنساء 36,41 % لرجال وقد ساهمت هذه الجهود في التقليص من عدد الشباب البطالين، حيث قدر العدد الإجمالي للوظائف التي تم استحداثها بـ 1351807 منصب شغل (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2019) وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم 6 عدد مناصب الشغل المستحدثة للنساء والرجال

الجنس المستفيد	العدد	النسبة (%)	مناصب الشغل المستحدثة
نساء	584995	63.59	
رجال	334990	36.41	**1351807**
المجموع	919985	100	

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

حصيلة الخدمات المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 63.59% ويليهم الرجال بـــ 36.41% وهو ما يفسر أن النساء الأكثر اهتمام بقروض شراء المواد الأولية من أجل شراء مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية).أما بالنسبة للفئة العمرية فقد لاحظنا أن الشريحة الأكثر استفادا من القروض الممنوحة هي فئة الشباب بين 18- 29 سنة بعدد إجمالي يقدر329903 مستفيد ثم يليه فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 30- 39سنة بعدد إجمالي قدر بـ 125288 مستفيد، مع الإشارة أن معظم هؤلاء الشباب هم ذوي مستوى تعليمي محدود (متوسط) بنسبة 49.84% من العدد الإجمالي للمستفيدين وذلك طبعا في ظل إقبال محتشم لفئة ذوي الشهادات العليا بنسبة لا تتعدي 04.05 %.

7.توزيع القروض حسب الأنشطة الممولة من طرف الوكالة : تقوم الوكالة بتمويل عدة نشاطات ، وحسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة فقد بلغ عدد القروض الممنوحة بـ919985 وقد كانت الحصة الأكبر منها إلى النشاطات المتعلقة بإنشاء الصناعات الصغيرة بنسبة 39.66%ويليها قطاع الخدمات بنسبة 19.87%

8.توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط:

الجدول(7) يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	112 880	%14,08
الصناعة الصغيرة	310 426	%38,73
البناء والأشغال العمومية	68 134	%8,50
الخدمات	166 534	%20,78
الصناعة التقليدية	139 617	%17,42
تجارة	3 164	%0,39
الصيد البحري	758	%0,09
المجموع	801 513	%100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

نلاحظ من خلال الجدول تنوع في النشاطات الممولة من الخدمات بنسبة 20,78% وخاصة الصناعات الصغيرة بنسبة 38,73% في حين أن مجموع الملفات الممولة يقدر بـ513 801ملف.[12]

2/.الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

1.التعريف بالوكالة :

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه و المراقبة كما هو منصوص في المرسوم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005

2.مهامها:

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسةالوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[12] بتاريخ www.angem.dz2020

لهذا فمهامها هي :

– تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

– رقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

–متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء و التوقيف و تغيير النشاط .

– إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية .

–جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[13]

[13] العايب ياسين، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 1، 2014 ص 42

المبحث الثاني :مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الاول:معدل النمو خارج قطاع المحروقات

سجل الالاقتصاد الجزائري نموا قويا في اوائل عام 2017 بفضل معدلات نمو قوية في انتاج المحروقات ,وانفاق عام اكبر من المتوقع لكن ثمة تحديات هيكلية تعوق النمو خارج قطاع المحورقات واستمر ارتفاع التضخم وظل العجز المزدوج مرتفعا ,متسببا في تناقض وفورات واحتياطات المالية العامة , وفي الامد المتوسط من المتوقع ان ينخفض بشدة معدل النمو والعجزالمزدوج مع مضي الحكومة في تطبيق التدابير لبظ اوضاع المالية العامة, وستتطلب اصلاحات مصاحبة لنظم الدعم ترتيبات لحماية ما انجز.

1. احدث التطورات:

على الرغم من اسعار النفط العالمية المنخفظة , سجل النمو الاقتصادي للجزائر بداية قوية سنة 2017, وتشير التقديرات ان معدل النمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3.7بالمئة في الربع الاول للسنة, وكان العامل الرئيسي للنمو هو الانتاج القوي لقطاع المحروقات الذي بلع معدل نموه 7.1 بالمئة , وتراجع النمو في قطاعات اخرى غير المحروقات 2.8 بالمئة من 4 بالمئة خلال الربع نفسه من خلال الربع نفسه خلال 2016 وكان تراجع واضحا في قطاع الصناعات التحويلية الذي هبط فيه معدل النمو الى 3.9 بالمئة من 5.1 بالمئة في الربع الاول من سنة 2016 وفي قطاع الزراعة انخفض النمو الى 3بالمئة من 4.8 بالمئة وبلغ معدل التضخم اكثر من 6بالمئة .

يشير رصيد حساب المعاملات التجارية 13 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي الى عدم توافق الواردات مع الانخفاض الكبير لعائدات الصادرات منذ عام 2014.

وزاد معدل البطالة قراب: نقطتين مئويتين , مع ركود النمو في القطاعات غير النفطية وبلغ 12.3بالمئة في الاشهر الستة الاولى حتى 2017 وما زال مرتفعا بدرجة ملموسة بين النساءو الشباب.

2. الافاق المستقبلية :

من المتوقع ان يتراجع معدل النمو بشدة في النصف الثاني من2017وفي عام 2018مع ظهور اثار تدابير ضبط اوضاع المالية العامة ومع استقرار انتاج النفط , سيهبط معدل النمو الكلي ,وسيؤثر ارتفاع الضرائب ورسوم الاستيراد على نمو القطاعات غير النفطية ونتيجة لذلك من المتوقع ان يبلغ معدل نمو اجمالي المحلي 2.2 بالمئة عام 2017 كله وسيجد هذا المعدل صعوبة في اجتياز مستوى 2 بالمئة في2019/2018 الشكل 7 وهو مستوى ضعيف لبلد متوسط الدخل يتميز بتضخم شريحة الشباب [14].ومع ان بدئ الانتاج من حقول نفط جديدة سيضفي زخما على الاقتصاد ,فان نمو القطاعات غير النفطية سيتحمل وطاة اثار ضبط اوضاع المالية العامة وعزوف الحكومة عن الاقتواض الخارجي ومن المنتظر ان يصبح العجز مستداما مع 2020 اذا استمرت تدابير ضبط اوضاع المالية بنفس وتيرة 2019/2017تؤدي الى تدهور افاق النمو على الامد الطويل ومع ان

[14] http://pubdocs.worldbank.org/ -Algeria-ARA.pdf

عجز الموازنة سيتراجع (الشكل5) فان استمراره سيؤدي الى تناقص كبير فيما تبقى من الاحتياطات المالية الوقائية وتزداد صعوبة التمويل غير المباشر للعجز عن طريق اعادة تدوير العائجات النفطية في الجهاز المصرفي .

ومع انه بدت في الافق بوادر ارادة سياسية وتوافق وطني في الاراء على ترشيد نظم الدعم السخية التي تفتقر الى الكفاءة والانصاف فان مثل هذا الاصلاح يتطلب تحسين شبكات الامان الاجتماعي مثل اقامة نظام جديد

الشكل(5)نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي من المحروقات:

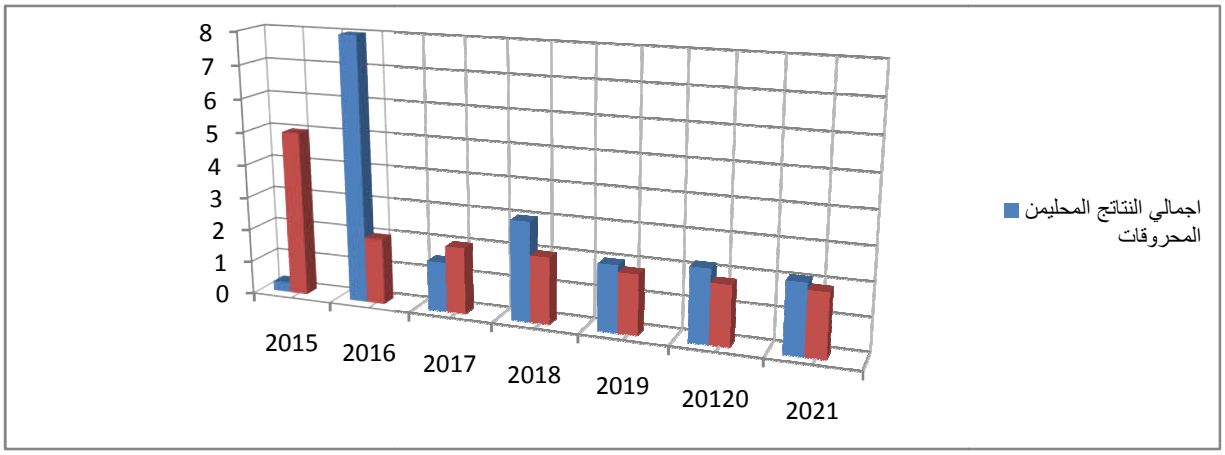

من انجاز الطالبتين تحت تغيرات واسقاطات البنك الدولي

من خلال الشكل5): نلاحظ انه خلال سنة2015 الناتج المحلي خارج المحروقات كان مرتفا بصفة واضحة ,وفي السنة الموالية2016 كانت المداخيل من المحروقات مرتفعة جدا في مقابل تراجع المداخيل خارج المحروقات لتلك السنة ,والسنوات الاخرى المتبقية ظل الانتاج متقاربا وثابت نسبيا .

الشكل(6):العجز المزدوج في الاقتصاد الجزائري[15]

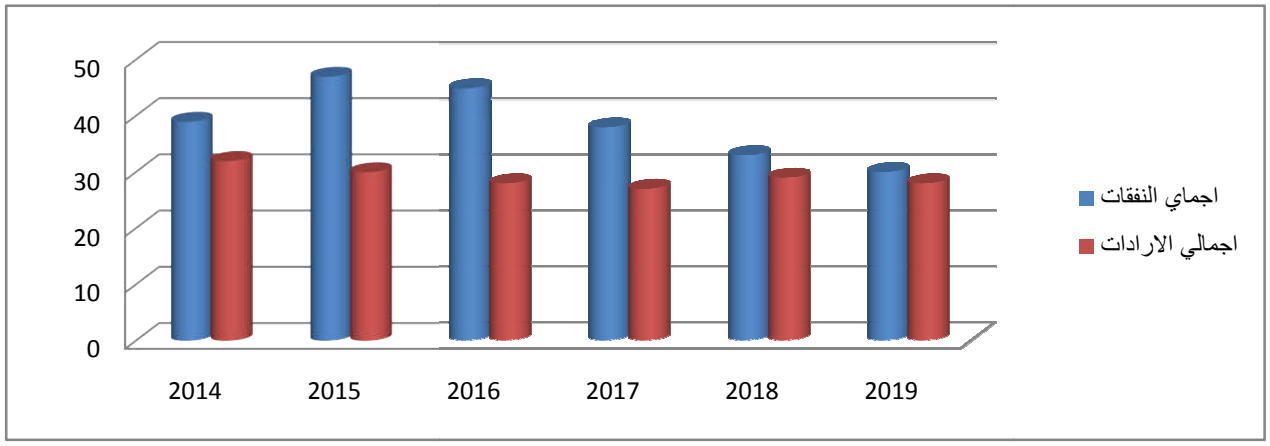

المصدر : من انجاز الطالبة حسب تغيرات واسقاطات خبراء البنك الدولي (حسب الديوان الوطني للاحصائيات).

[15] البنك الدولي ,قطاع الممارسات العالمية لادارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة لمكافحة الفقر

+نلاحظ من خلال الشكل (6) ان النفقات اكبرمن الايرادات خلال السنوات من 2019/2014 وابتداءا من سنة 2016 بدا انخفاض الانفاق بشكل تدريجي الا ان الارادات ظلت اكبر من النفقات .

المطلب الثاني معدل البطالة .

أولا : البطالة كظاهرة اقتصادية وإجتماعية:البطالة، تعريفها، أنواعها وأسبابها.

1/تعريف البطالة:

تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه،ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه.

وتختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وكذلك تسميات هذا الأنواع بين الباحثين.

2/أنواع البطالة:

- **البطالة الاحتكاكية** : تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى (رعاية الأطفال، السفر، الدراسة)، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فان ذلك يتطلب مرور بعض من الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة.
- **البطالة الهيكلية** : تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.
- **البطالة المقنعة** : تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد.و تعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة.

3/أسباب البطالة في البلدان النامية يمكن تلخيصه فيما يلي :

1. نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية.
2. بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أي موفرة للعمل). وبالتالي كانت ظاهرة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.

3. تنتاب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية. فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم عنه ركود اقتصادي في البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة

تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية. فحينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة.[16]

4. ظاهرة البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة. فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية (الجزائر) بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات.

4/ طبيعة سوق العمل في الجزائر : يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل. وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر و لا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل. ولا تقل ظروف العمل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب.

*هناك صنفين من العوامل المحددة لطبيعة سوق العمل في الجزائر : يتمثل العامل الأول في مؤسسات سوق العمل والثاني في صدمات الاقتصاد الكلي. يرتبط الصنف الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل. أما الثاني فيتعلق بنمو الإنتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية.

وتتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

[16] توات عثمان، تباني أمال، **التشغيل والبطالة في الجزائر**، بحث ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006

ثانيا: أجهزة التشغيل المؤقت : وهي :

- **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية** : انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة1990 في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب،فقد ظلت إلى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي الشغل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوى التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب، وهذا المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية

تحديات التعليم الجامعي في الجزائر :إن البحث عن آليات للحد من ظاهرة البطالة يظل جهد مشترك بين الفاعلين في الدولة من أجهزة ووزارات، وتظل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمام تحدي حقيقي في محاولة تكييف ما تضخه من موارد بشرية مؤهلة مع متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي، وكيفية إدماجهم بكل معارفهم ومؤهلاتهم العلمية في مناصب عمل ملائمة. ولكن التعليم العالي في الجزائر يواجه مجموعة من **التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:**

1. الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة ووصل إلى أكثر من 1500000 طالب سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة،
2. قلة التأطير . أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، نسبة كبيرة من الأساتذة على أبواب التقاعد.
3. نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فانه يبقى محاولات فردية، وليست سياسة تعليمية.
4. التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لا يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحضى بها في السابق.
5. هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد.
6. البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
7. تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

الجدول (8) يوضح معدلات العمل والبطالة في الجزائر وكذا العدد واحصائيات عامة في سياق ذلك[17]

الجزائر العمل	أخرى	السابق	الأعلى	أدنى	وحدة
معدل البطالة	11.40	11.70	29.50	9.80	في المئة
العاطلين عن العمل	1462.00	1440.00	2078.00	1063.00	ألف
العمل بدوام كامل	7566.00	7424.00	7584.00	5424.84	ألف
معدل مشاركة القوة العاملة	41.70	41.80	43.20	40.00	في المئة
عدد السكان	43.40	42.20	43.40	11.28	مليون
أجور	40955.00	40325.00	40955.00	26893.00	DZD / شهر
الأجور في التصنيع	41839.00	41438.00	41839.00	28158.00	DZD / شهر
نسبة بطالة الشباب	26.90	29.10	29.90	21.50	في المئة
سن التقاعد للرجال	60.00	60.00	60.00	60.00	
سن التقاعد للمرأة	60.00	60.00	60.00	60.00	
الموظفين	11001.00	10858.00	11001.00	6700.00	ألف

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ ان الارقام والنسب بين الحد الاعلى والادنى متقاربة وهذا يعني انة لا يوجد نمو وحركة اقتصاد كافية لاظهار التغير الكبيير في المعطيات .

[17] الديوان الوطني للاحصائيات

المطلب الثالث : المؤسسات الناشئة startup.

دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد الانتخابات الرئاسية الماضية، حيث جسد الرئيس تبون وعوده من خلال البحث عن سبل جديدة للاستثمار خارج المحروقات ومنح الفرصة للشباب في بعض المجالات والاهتمام بالشركات الناشئة أو startup من خلال تأسيس وزارة متخصصة في هذا المجال يقودها وزير شاب لديه خبرة كبيرة في هذا المجال ويحمل على عاتقه تطوير هذا المجال من خلال تشجيع الشباب على دخول هذا المجال دون خوف أو رهبة من خلال تحفيزهم وتشجيعهم على بدء الخطوة الأولى.

المجال إلا أن الوقت لم يضع بعد وبإمكاننا تدارك ما ضاع منه خلال الفترة المقبلة التي ستعرف طفرة كبيرة في هذا المجال الاقتصادي المجهول لدى العديد من الشباب.

ماهي المؤسسات الناشئة أو startup ؟

ارتكب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة لكن ليس عن هذا النوع نتحدث حيث تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة، والشركات الناشئة هي شركة في المرحلة الأولى من بداية عملها التشغيلي وكثيرا ما يتم تمويل هذه الشركات في البداية من قبل مؤسسيها الرياديين في محاولة منهم للاستفادة من تطوير منتج أو خدمة يعتقدون أنها مطلوبة نظرا للإيرادات المحدودة أو التكاليف المرتفعة فإن معظم هذه العمليات صغيرة الحجم ليست مستديمة على المدى الطويل بدون تمويل إضافي من أصحاب رؤوس الأموال الجريئة.

وأضحت الشركات الناشئة من أهم الأسباب لتعزيز مداخيل الدول من السيولة النقدية بالنظر إلى المكاسب العديدة التي تحققها في وقت بسيط كما أنها غير مرتبطة بمصاريف كثيرة بحكم محدودية عدد عمالها الذين لا يتجاوز عددهم 30 كأقصى تقدير وهو ما يجعلها وسيلة مهمة للاستثمار.

دراسة السوق سبيل النجاح:

في أواخر التسعينات كان النوع الأكثر شيوعا من الشركات الناشئة هي شركات (الأنترنت) أو ما يسمى بـ (الدوت كوم) كان من السهل للغاية الحصول على رأس مال استثماري خلال ذلك الوقت بسبب المنافسة الشرسة بين المستثمرين للتكهن بظهور هذه الأنواع الجديدة من الشركات ولسوء الحظ فإن معظم هذه الشركات الناشئة على الأنترنت قد تراجعت في نهاية المطاف بسبب ضعف عمليات الإشراف الرئيسية عليها من طرف العديد من المؤسسين الذين ضيعوا الكثير من الوقت و هو ما أثر على استمرارها لسنوات أخرى في هذا المجال[18] .

[18] http://www.ech-chaab.com/ar/

تحتاج الشركات الناشئة إلى النظر في البنية القانونية التي تناسب كيانها خاصة أن الملكية الفردية مناسبة عندما يكون المؤسس هو أيضا الموظف الرئيسي في تلك الشركة الناشئة ومختلف الصيغ في هذا المجال هي بنية قانونية قابلة للحياة للشركات التي كون من عدة أشخاص لديهم ملكية مشتركة وفي الغالب يكون من السهل إنشاء الشراكات بين الشركاء ويمكن تخفيض المسؤولية الشخصية من خلال تسجيل شركة ناشئة كشركة ذات مسؤولية محدودة.

تحتاج الشركات الناشئة إلى استثمار بعض الوقت والمال في مرحلة البحث تساعد أبحاث السوق على تحديد الطلب على المنتج أو الخدمة يتطلب من الشركات الناشئة إيجاد خطة عمل شاملة تحدد بيان المهمة والرؤى والأهداف المستقبلية بالإضافة إلى استراتيجيات الإدارة والتسويق.

يجب على الشركات الناشئة أن تقرر ما إذا كانت أعمالها تتم عبر الأنترنت في مكتب أو مكتب منزلي أو متجر هذا يعتمد على المنتج أو الخدمة التي يتم تقديمها على سبيل المثال قد تحتاج إحدى الشركات الناشئة التكنولوجية التي تبيع أجهزة الواقع الافتراضي إلى متجر واقعي لإعطاء العملاء عرضا موجها لإبراز مميزات المنتج وإعطاء فرصة لتجربة المنتج مرة أخرى للتاكد من نجاعته.

يتيح التمويل الجماعي للأشخاص الذين يؤمنون بشركة ناشئة أن يساهموا بالمال عبر منصة تمويل جماعي وقد تجمع الشركات الناشئة في كثير من الأحيان الأموال عن طريق أصحاب رؤوس الأموال الجريئة وهم مجموعة من المستثمرين المحترفين الذين يتخصصون في تمويل الشركات الناشئة.قد تستخدم الشركات الناشئة قرض أعمال صغير لبدء العمليات لدى البنوك . عادة العديد من الخيارات المتخصصة متاحة للشركات الصغيرة والقرض الصغير هو منتج منخفض الفائدة قصير الأجل مصمم خصيصا للشركات الناشئة وحتى تحصل عليه لابد أن تملك الشركات الناشئة غالبا خطة عمل مفصلة.

تشجيع الشباب:

اعتمدت الدولة الجزائرية العديد من الأساليب من أجل تشجيع الشباب على إنشاء الشركات الناشئة في مختلف المجالات من خلال تنظيم العديد من الملتقيات والمعارض في العديد من الولايات من أجل تقريب الشباب من هذا المجال وتشجيعهم على دخوله من خلال مرافقتهم بالعديد من التحفيزات والتسهيلات التي تسمح لهم بتحقيق نجاحات عديدة وهو ما سيزيد من إقبال الشباب على مجال إنشاء الشركات الناشئة.

وفي هذا المجال نظم مؤخرا ملتقى في أدرار حول الشركات الناشئة، حيث أكد مشاركون في ورشة تكوينية حول كيفية إنشاء مؤسسة ابتكارية ناشئة نظمت في إطار «منتدى أدرار 2020» للمؤسسات الناشئة أن المؤسسات الناشئة باتت تشكل رهانا حقيقيا للإقتصاد الحديث والرقمي.

وخلال هذا اللقاء التكويني الذي احتضنته المكتبة العمومية للمطالعة أعرب شباب مشاركون عن استفادتهم من التوجيهات التي قدمها المؤطرون حول كيفية إنجاح هذه المؤسسات التي تعد رهانا حقيقيا في نجاعة منظومة الإقتصاد الحديث والرقمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات عديد البلدان في العالم.

وفي هذا الجانب، يرى الشاب حلاوة رضا أن التوجه نحو هذا المجال سيضع التنمية في مسارها الصحيح حيث سيساعد في القضاء على الذهنيات السلبية والمحبطة لعزائم الشباب وأفكارهم الابتكارية .[19] كما يسمح ذلك أيضا بتصحيح الوجهة والمفهوم الحقيقي للمؤسسة الناشئة في تعاملها مع السوق من منظور عالمي باستغلال التكنولوجيات الحديثة التي ما تزال تستهلك من طرف الشباب في أمور هامشية رغم الإمكانيات المالية المعتبرة التي سخرتها لها الدولة نظرا لجدواها الفعالة في الإقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة. ومن جهتها، أشارت الطالبة الجامعية جبايلي آسيا أن الورشة التكوينية مكنتها من اكتساب مهارات والتعرف على هيئات لم تكن على دراية بها من قبل سيما ما تعلق بكيفية تجسيد مشروع ابتكاري وأسلوب العمل ضمن فريق عمل.

وبدورها أوضحت الطالبة داداو فايزة أن هذا اللقاء أزال لديها اللبس عن الفرق بين المؤسسة الصغيرة في مفهومها الكلاسيكي المألوف والمؤسسة الناشئة التي تعتمد في نشاطها على أسلوب عمل ابتكاري يعتمد على إنضاج فكرة وتجسيدها في وقت قصير وبأقل جهد.

ومن جانبه أشار أستاذ التعليم الثانوي رحماني عبد الله أن اعتماد إستراتيجية المؤسسة الناشئة سيساعد الشباب حاملي الأفكار الإبتكارية على تجسيدها وإعطائها نجاعة ميدانية من خلال المرافقة.

وذكر في السياق ذاته أنه وقف على عينات عديدة من الطلبة حاملي أفكار ابتكارية واعدة والذين لم يتمكنوا من الاستمرار فيها لتجسيدها.

أما الشاب عبد الفتاح مبارك فقد ذكر أن الورشة ساهمت في توضيح مفهوم المؤسسة الناشئة والتي تتمثل في طريقة عملية سريعة لتفعيل فكرة وتقديم منتوج مربح بأقل جهد وتكلفة وتتجاوز الطريقة الكلاسيكية التي يتم العمل بها مع أجهزة التشغيل والتي تستنزف الوقت في غالب الأحيان.

وتضمنت هذه الورشة جانبا دراسيا نظريا وآخر تطبيقيا وتشمل إعداد البطاقات الأولية للمشاريع الإبتكارية وتحديد العملاء الأساسيين لهذه المشاريع ومعرفة احتياجات الجماعات المحلية بما يمكن المؤسسة الناشئة من تقديم حلول عملية ذكية للإحتياجات المحلية للهيئات والمتعاملين الإقتصاديين مثلما أوضح مؤطر الورشة مستشار التكوين عز الدين شيباني.

[19] http://www.ech-chaab.com/ar/

وتندرج هذه الورشة في إطار الاستراتيجية الجديدة التي انتهجتها السلطات العليا للبلاد بخصوص إنشاء هيئات خاصة لاحتضان ومرافقة وتمويل المؤسسات الناشئة مثلما جرى شرحه.وتعبّر هذه الخطوة عن إرادة سياسية قوية في الاستجابة لتلبية احتياجات فئة الشباب في إشراكهم في بناء النسيج الإقتصادي الوطني وهو ما سيفتح الأبواب أمام الشباب عبر مختلف الولايات حتى يساهموا بحلولهم الذكية لمختلف احتياجات التنمية المحلية.

وشهدت فعاليات هذا المنتدى الذي نظم تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار بالتنسيق مع مصالح الولاية مشاركة أزيد من خمسين مؤسسة وهيئة بما فيها أجهزة الدعم والمرافقة.

وتضمن برنامج هذا اللقاء الذي توزعت أنشطته بين أروقة الفقارات للمعارض والمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية وسط مدينة أدرار تنظيم ورشتين تكوينيتين حول تصميم الإبتكار وكيفية إنشاء وتسيير مؤسسة مبتكرة على مستوى وحدة البحث في الطاقات المتجددة بالوسط الصحراوي ومعرض للمؤسسات الناشئة والمبتكرين بمشاركة ممثلي هيئات وأجهزة الدعم والمرافقة.

إجراءات عملية للمرافقة الشباب:

وكشفت الوزارة الأولى في فترة سابقة عن وضع جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز وتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني وأعلنت عن تسهيلات لفائدة الشباب المستثمر من أصحاب الشركات الناشئة بما فيها تخصيص 3 آلاف محل تجاري لفائدتهم وصندوق وطني لدعمهم.

وكانت الحكومة تهدف من خلال هذه الإجراءات إلى البحث في مشاريع الشباب أصحاب الشركات الناشئة بحلول ذكية وقررت الحكومة إنشاء ثلاث مناطق تكنولوجيا لفائدة الشباب أصحاب الشركات الناشئة، إنشاء صندوق وطني لدعم الشركات الناشئة ودراسة انضمام الجزائر «لسمارت افريكا» مطلع سنة 2020، كما تم إنشاء محافظة للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية يعتزم تنصيبها أواخر سبتمبر الجاري مع وضع تسهيلات تسمح لصغار المستثمرين بتسجيل الشركات الناشئة في السجل التجاري.

وتهدف الحكومة من خلال هذه الإجراءات وغيرها إلى حماية الاقتصاد الوطني وتنويعه خصوصا وأن قانون المالية 2020 يحمل مساعي تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وعقلنة النفقات العمومية والواردات من الخدمات والسلع تنويع وتوسيع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني إلى جانب تحسين مداخيل الإيرادات العادية لميزانية الدولة عبر الرفع من أداء عمليات التحصيل الجبائي وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية ومكافحة التهرب الضريبي كما شددت الدولة طبقا لما تضمنه قانون المالية الجديد على إعفاء

المؤسسات الشبانية واستثمارات الشباب الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم المختلفة وإقرار تحفيزات لهم وتسهيل وصولهم إلى العقار لتوسعة مشاريعهم.[20]

المبحث الثالث : افاق التنمية في الجزائر

المطلب الاول :اقتصاد المعرفة والتكنلوجيا

الاقتصاد: قديماً كانت الأرض، ورأس المال، والعمالة هي العوامل الثلاثة الأساسيّة للإنتاج في الاقتصاد القديم، ولكن حديثاً أصبحت المعرفة الفنية والمعلومات، والذكاء، والإبداع هي من الأصول المهمّة في الاقتصاد الحديث، وأصبحت التكنولوجيا، وبرامج الكمبيوتر لها أهمية تتجاوز أهمية رأس المال، والعمال

تعريف اقتصاد المعرفة والتكنلوجيا: يُقصد باقتصاد المعرفة والتكنلوجيا أنّ المعرفة هي محرّك رئيسيّ للنمو الاقتصادي، حيث إنّه يعتمد على وجود تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والابتكار، أمّا الاقتصاد المبني على الإنتاج، فالمعرفة لها دور أقلّ من ذلك، حيث إنّ النمو يكون مدفوعاً بعوامل إنتاج تقليديّة، فإنّ العمالة المؤهّلة والتي تتوفّر فيها مهارات عالية هي أكثر الأصول أهمية في الاقتصاد الحديث الذي بُنّي على المعرفة، وفي الاقتصاد المعرفي ترتفع المساهمة النسبية للصناعات التي بُنيت على المعرفة، وغالباً ما تتمثل في الصناعات التكنولوجية المتوسّطة والرفيعة كخدمات الأعمال، والخدمات المالية.

خصائص اقتصاد المعرفة :

الابتكار هي خاصية مهمّة في الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسّسات التي لديها القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتطوّرة ولديها القدرة على استيعابها ، بالإضافة لتكيفها مع الاحتياجات المحلية.

التعليم أمر أساسي للتنافسية والإنتاجية الاقتصادية ، حيث إنّه يُراعى لدى المؤسّسات والمنظّمات توفّر الموارد البشريّة الماهرة و الابداعيّة والقادرة على دمج التكنولوجيا الحديثة في العمل.

البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تساهم في تسهيل تجهيز ونشر المعارف والمعلومات وتكيّفها مع الاحتياجات المحلية.

الحوافز المبنيّة على أسس اقتصادية قويّة لديها القدرة على توفير جميع الأطر السياسيّة والقانونية الهادفة إلى زيادة النموّ و الإنتاجية ، وتتضمّن هذه السياسات الهادفة جعل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أكثر سهولة

[20] نفس المرجع السابق

ومتاحة بشكل أكبر وتقلّل من التعريفات الجمركية على المنتجات وزيادة التنافسية للمنظمات المتوسّطة والصغيرة.[21]

القوى الرئيسية الدافعة في ظل اقتصاد المعرفة :

العولمة: حيث صارت الأسواق والمنتجات المحليّة والعالميّة متاحة للعامّة بكلّ سهولة.

ثورة المعلومات: تلعب دوراً مهماً في الإنتاج حيث ارتفع الاعتماد بشكل واضح على المعارف والمعلومات ؛ فما يُقارب 70 % من العمالة في الاقتصادات المتقدّمة هم عمالة معلومات ، فأغلب عمال المصانع أصبحوا يستخدمون ذكائهم وعقولهم أكثر من أيديهم.

الانتشار الواسع والسريع لشبكات الكمبيوتر والإنترنت: جميع ذلك جعل من العالم الواسع كقرية واحدة يتبادل فيها الناس السلع والخدمات بكل سهولة، وبناءً على ذلك زادت الحاجة إلى تطوير الخدمات والسلع بشكل مستمرّ، حيث أصبحت العديد من السلع والخدمات تباع وتشترى من خلال شبكات الإنترنت، وذلك يستدعي ضرورة الإلمام بتطبيقات وبرامج التكنولوجيا المتقدمة والحديثة.

الاقتصاد: قديماً كانت الأرض، ورأس المال، والعمالة هي العوامل الثلاثة الأساسيّة للإنتاج في الاقتصاد القديم، ولكن حديثاً أصبحت المعرفة الفنية والمعلومات، والذكاء، والإبداع هي من الأصول المهمّة في الاقتصاد الحديث، وأصبحت التكنولوجيا، وبرامج الكمبيوتر لها أهمية تتجاوز أهمية رأس المال، والعمال.

تعريف اقتصاد المعرفة: يُقصد باقتصاد المعرفة أنّ المعرفة هي محرّك رئيسيّ للنمو الاقتصادي، حيث إنّه يعتمد على وجود تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والابتكار، أمّا الاقتصاد المبني على الإنتاج، فالمعرفة لها دور أقلّ من ذلك، حيث إنّ النمو يكون مدفوعاً بعوامل إنتاج تقليديّة، فإنّ العمالة المؤهّلة والتي تتوفّر فيها مهارات عالية هي أكثر الأصول أهمية في الاقتصاد الحديث الذي بُنّي على المعرفة، وفي الاقتصاد المعرفي ترتفع المساهمة النسبية للصناعات التي بُنيت على المعرفة، وغالباً ما تتمثل في الصناعات التكنولوجية المتوسّطة والرفيعة كخدمات الأعمال، والخدمات المالية. [22]

[21] https://cte.univ-setif2.dz

[22] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79979

شكل(7) رسم توضيحي لتعريف المعرفة :

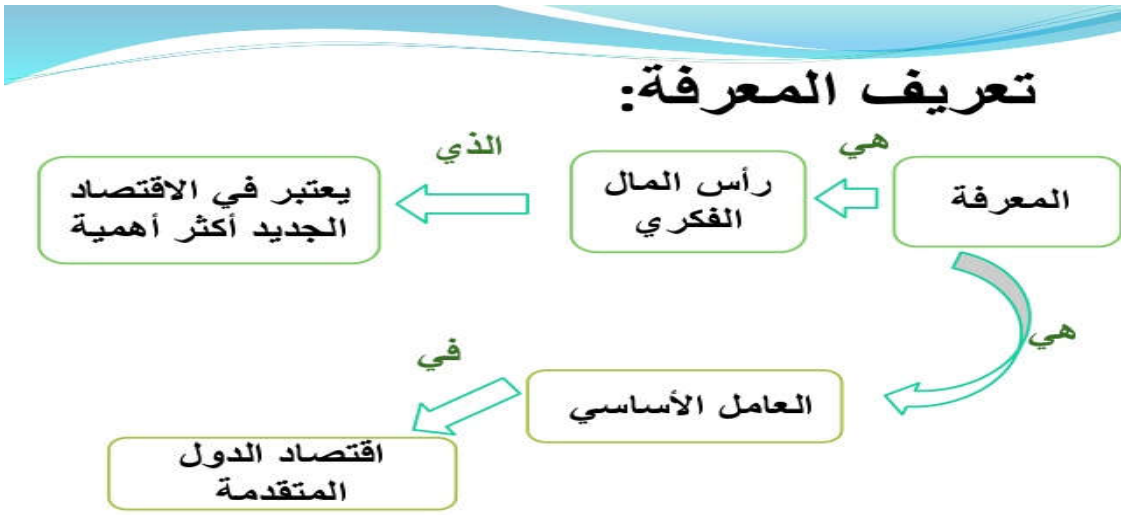

خصائص اقتصاد المعرفة :

الابتكار هي خاصية مهمّة في الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسّسات التي لديها القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتطوّرة ولديها القدرة على استيعابها ، بالإضافة لتكيفها مع الاحتياجات المحلية.

التعليم أمر أساسي للتنافسية والإنتاجية الاقتصادية ، حيث إنّه يُراعى لدى المؤسّسات والمنظّمات توفّر الموارد البشريّة الماهرة و الابداعيّة والقادرة على دمج التكنولوجيا الحديثة في العمل.

البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تساهم في تسهيل تجهيز ونشر المعارف والمعلومات وتكيّفها مع الاحتياجات المحلية.

الحوافز المبنيّة على أسس اقتصادية قويّة لديها القدرة على توفير جميع الأطر السياسيّة والقانونية الهادفة إلى زيادة النموّ و الإنتاجية ، وتتضمّن هذه السياسات الهادفة جعل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أكثر سهولة ومتاحة بشكل أكبر وتقلّل من التعريفات الجمركية على المنتجات وزيادة التنافسية للمنظمات المتوسّطة والصغيرة.

الشكل (8) يوضح خصائص المعرفة

القوى الرئيسية الدافعة في ظل اقتصاد المعرفة :[23]

العولمة: حيث صارت الأسواق والمنتجات المحليّة والعالميّة متاحة للعامّة بكلّ سهولة.

ثورة المعلومات: تلعب دوراً مهماً في الإنتاج حيث ارتفع الاعتماد بشكل واضح على المعارف والمعلومات ؛ فما يُقارب 70 % من العمالة في الاقتصادات المتقدّمة هم عمالة معلومات ، فأغلب عمال المصانع أصبحوا يستخدمون ذكائهم وعقولهم أكثر من أيديهم.

الانتشار الواسع والسريع لشبكات الكمبيوتر والإنترنت: جميع ذلك جعل من العالم الواسع كقرية واحدة يتبادل فيها الناس السلع والخدمات بكل سهولة، وبناءً على ذلك زادت الحاجة إلى تطوير الخدمات والسلع بشكل مستمرّ، حيث أصبحت العديد من السلع والخدمات تباع وتشترى من خلال شبكات الإنترنت، وذلك يستدعي ضرورة الإلمام بتطبيقات وبرامج التكنولوجيا المتقدمة والحديثة.

[23] ربحي مصطفى عليان ، إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ،ص37

الشكل رقم (9) يبن تطور المعلوماتية في الجزائر (انترنت, هاتف نقال , هاتف محمول)[24]

الشكل يوضح تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر

الشكل يوضح تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر

الشكل يوضح تطور عدد مستعملي الانترنت في الجزائر

المصدر : عبد االلهقلش ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و اقتصاد المعرفة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،

من المنحنيات اعلاه واضح جدا الارتفاع الكبير لمستعملي الهاتف النقال والمحمول والانترنت وهذا يدل على تطور المعلوماتيه والتكنلوجيا .

المطلب الثاني:الطاقة المتجددة في الجزئر

الطاقة المتجددة في الجزائر :

أحد المواضيع التي تلقى اهتماماً كبيراً من الحكومة والمجتمع الجزائري لما تتوفر عليه البلاد من مقومات للدفع بهذا الميدان كبديل للطاقات الزائلة (البترول والغاز).

لقد تسببت "الطاقة النافذة" (البترول والغاز) في السنوات الأخيرة بأضرار وخيمة على البيئة خاصة من حيث انبعاث الغازات التي أدت إلى تلوث الجو والبحر كما أنها طاقة غير متجددة وتستغرق آلاف السنين للتجدد وهي في طريقها إلى النفوذ وهذا ما أدى إلى اتخاذ طرق أخرى والتفكير في اقتراحات بديلة أهمها الاعتماد على الطاقة المتجددة البديلة المتمثلة في الطاقة شمسية وطاقة الرياح وهذا ما اعتمدت عليه الجزائر حينما أبدى المختصون بتوقعاتهم جراء الطاقة النافذة التي هي في طريقها نحو النفوذ بعد عقود ثلاثة على الأكثر مما تنجم

[24] عبد الله قلش ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و اقتصاد المعرفة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27، 28 نوفمبر، جامعة الشلف، 2010

عليها حلول أزمة خطيرة على جميع البلدان ورغم أن احتياطات الجزائر المخزونة من الغاز والبترول تسمح لها بمواجهة الوضعية لعدة عقود إلا أن التوقعات فرضت على المسؤولين الجزائريين التفكير في إمكانيات إستغلال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما أقبل المسؤولون الجزائريون فعلا على إنجاز بعض المشاريع المتعلقة باستغلال طاقة شمسية لتزويد بعض القرى المعزولة بالكهرباء، وإنشاء محطة تجريبية لاستغلال طاقة الرياح في تندوف، كما أن أهم مشروع قامت به الجزائر لحد الآن هو مشروع مزدوج للطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل، وقد تم التمويل لإنجاز هذا المشروع، ويمكن الإقبال على استغلال الطاقة الشمسية بعد ذلك في نطاق واسع من مناطق الجنوب الجزائري لتوفرها على كميات هائلة من أشعة الشمس، كما أن حسن إستغلال الطاقة الشمسية في بلادنا يوفر إنتاجها مايعادل ستين مرة حاجة البلدان الأوروبية "15" من الطاقة الكهربائية، وأربع مرات ما يعادل حاجةالعالم، وهذا لتوفر الجزائر على صحراء شاسعة وكميات كبيرة من أشعة الشمس ومن الواضح أن تكلفة إستغلال الطاقة الشمسية أغلى بكثير من تكلفة الطاقة النافذة البترول والغاز إلا أن الأمور ستتحسن خلال فترة 2010 و2020 كما يجب الشروع منذ الآن في الاستغلال والعمل بجد، وكما يبدو أن الجزائر تحظى في مجال الطاقة بهبة طبيعية ربانية.[25]

الجزائر بمواردها الطبيعية وواراداتها السياسية:

منذ الاستقلال استطاعت سوناطراك الوطنية التي تعد من أبرز الشركات في الجزائر استغلال ثروتها الطبيعية على أحسن وجه أهمها البترول والغاز غير أنها بالإضافة إلى قرب نفوذها تسببت في عدة أضرار على البيئة ورغم هذا إلا أن الجزائر تبقى من أهم الدول للعب الدور الأساسي في إنتاج الطاقة وذلك لامتلاكها مصادر أخرى للطاقة البديلة أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كما أظهرت الجزائر اهتمامها في استعمال الطاقة المتجددة وتجسدت في أول مشروع للطاقات المتجددة في الجزائر في حاسي الرمل بإنشاء محطة هجينة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الشمس والغاز كما تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية إن إنتاج الطاقة الشمسية للاستهلاك الوطني سيغطي حاجة الجزائر التي ترتفع سنة بعد سنة؛ كما يمكن تصديرها نظرا إلى أن عدة بلدان أوروبية لاتتوفر على كم هائل من أشعة الشمس بسبب مناخها الرطب وقد حددت طلباتها في مجال استيراد الطاقة المتجددة.

فالجزائر يمكن أن تستفيد من هذا التصدير إذا قامت بتوفير جميع الأجهزة اللازمة للتصنيع، فلذا يجب على قطاع هذه الطاقة التي تسخر بها طبيعة البلاد طوال السنة أن يستعد بجميع الوسائل اللازمة لتتمكن البلاد من

[25] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/

الاستفادة والسيطرة على الاستغلال والإنتاج وبالتالي الحصول على كمّ كبير من الطاقة لسد حاجاتها والفائض للتصدير. بالإضافة إلى هذا تمّت دراسة طاقة الرياح التي تنتشر في الجزائر لإنشاء محطات توليد طاقة الرياح.

الجزائر والطاقة البديلة المتجددة :

كما عزمت الجزائر العمل على إنتاج الطاقة من مصادر متجددة التي قد تغطي في آفاق 2040 حوالي 35 بالمئة من الطلب الوطني للطاقة مما يدفعنا إلى التخلي على الطاقة النافذة(البترول والغاز) شيئا فشيئا التي تخلّ بتوازن البيئة، وذلك حسب ماجاءت به الصحيفة الإيطالية "لا ريبوبليكا"، التي اعتبرت أن هذا المشروع يعمل على التعاون بين الأطراف الأجنبية، كما صنفت الجزائر من بين الدول المغاربية التي تعمل على نمو وتطوير مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية. ويرى كاتب المقال أن الجزائر تسهر وتعمل أن تجعل من إنتاجها للطاقة الخضراء هدفها الرئيسي والحقيقي من أجل التنمية في السنوات القادمة، بالإضافة إلى احتمال تزايد هذه الطاقة بشكل كبير في السنوات القادمة .[26]كما قامت الجزائر بعدة استثمارات هامة في هذا المجال أهمّها إنجاز ثالث برج شمسي في العالم بمدينة القليعة واستكمال هذه السنة أول حظيرة للطاقة الهوائية بمنطقة أدرار. كما أنه بإمكان الطاقات المتجددة أن تنتج في 2020 ما بين 6 و8 بالمئة من الكهرباء المستهلكة على الصعيد الوطني وهو رقم قد يبلغ 35 بالمئة في 2040، معتبرة أن الأمر يتعلق بمدى قدرة إنتاج الجزائر من أجل مستقبل أخضر وضمان تنميتها، كما اظهرت التجربة الجزائرية إمكانيات هامة للمساعدة في تطوير التنمية عن طريق استخدامات الطاقة الشمسية التي تعود بالفائدة خاصة على سكان المناطق. لقد تم إنماء تقنيات كثيرة لإنتاج الخلايا الشمسية عبر عمليات متسلسلة من المعالجات الكيميائية والفيزيائية والكهربائية على شكل متكاثف ذاتي الآلية أو عالي الآلية، كما تم إنماء مواد مختلفة من أشباه الموصلات لتصنيع الخلايا الشمسية على هيئة عناصر كعنصر السيليكون أو على هيئة مركبات كمركب الجاليوم زرنيخ وكربيد الكادميوم وفوسفيدالأنديوم وكبريتيد النحاس وغيرها من المواد الواعدة لصناعة الفولتضوئيات .[27].

استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر:

تتوفر للجزائر، جراء موقعها الجغرافي، أعلى الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء). والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 م 2 تصل إلى 5 كيلواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلواط في الساعة / م 3 في السنة في شمال البلاد و2263 كيلواط/ م2 في السنة في جنوب البلاد.

[26] واي باك مشين أبريل 2019 على موقع 11 نسخة محفوظة مشروع الطاقة الشمسية الكبير بالجزائر قريبا.
[27] واي باك مشين ديسمبر 2018 على موقع 31 نسخة محفوظة الطاقات المتجددة في الجزائر: استفاقة العملاق.

الجدول رقم (9) يوضح الطاقةالشمسية حسب المنطقة (ساحلية, هضاب, الصحراء)

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	4	10	86
قدرة التشمس في المتوسط الساعة/السنة	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط كيلواط/ م2 /السنة	1700	1900	2650

المصدر:

الطاقات المتجددة في الجزائر: استفاقة العملاقة نسخة محفوظة3 ديسمبر 2018 على موقع واي باك مشين.

*من خلال الجدول نلاحظ ان الطاقة الشمسية تزداد كلما توجهنا جنوبا وذلك باعتبار الصحراء مساحة كبيرة اضافة الى الطاقة الشمسية الهائلة .

-كما أن استغلال الطاقة الشمسية على أكمل وجه يمكنه توفير كم هائل من الطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية عن طريق استعمال وسائل التحويل الحراري والتحويل الإشعاعي الضوئي إلى طاقة كهربائية باستعمال الخلايا الشمسية كما أن التقنية المستخدمة في الطاقة الشمسية بسيطة ونسبية بالإضافة إلى الجانب الإيجابي المتمثل في سلامة البيئة والمحافظة عليها.

استغلال طاقة الرياح في الجزائر:

شرعت وبدأت الجزائر في استغلال طاقتها من الرياح، وهو استثمار يصفه خبراء وعلاماء تحدثوا لـ"إيلاف" بـ"المضمون"، حيث يتوقعون أن يدر على الجزائر أرباحا تربو عن الثلاث مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة.

الجزائر: بعدما ظلّ توظيفها لطاقة الرياح ضئيلا بمعدل 0.7 ميغاوات، سطّرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم مخطط خماسي (2010-2014)، ويقوم هذا المخطط في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح.

بهذا الصدد، يفيد الدكتور "محمد بلهامل" مدير المركز الجزائري لتطوير الطاقات المتجددة، أنّه سيتم دعم مختلف هذه الوحدات بالوسائل الضرورية لإنتاج ديناميكي ينشط القطاع.

ولإنجاح المسعى سيتم تجنيد 20 باحثا، علاوة على 360 أستاذا ينشطون في ثلاثين مخبرا محليا. ويشير د.بلهامل أيضا إلى خطة للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح، بغرض إقامة مزارع لتوليد هذه الطاقة، والتوصل إلى إنتاج نسبة 3 بالمئة من الطاقة الكهربائية في آفاق سنة 2015 انطلاقا من طاقة الرياح.

محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل:

كما عملت الجزائر على إنجاز مشروع محطة هجينة تجمع على إنتاج الطاقة الشمسية وحرق الغاز كما تعتبر المحطة الأولى من هذا النوع في العالم وأولى التجارب التي تعمل على تنويع مصادر الطاقة . وتطوير نظام الطاقة التي تدعمه الطاقة الشمسية المتواجدة بكمٍّ هائل في الجزائر.كما أن محطة التوليد الجديدة للكهرباء التي تقام في حاسي الرمل تتشكل من الغاز حوالي 130 م وحقل شمسي بقوة 30 ميغاواط تقريبا.

كما سيصل الإنتاج بواسطة استعمال الحقل الشمسي 5% من مجموع إنتاج الكهرباء. كما أن الراعي الرسمي الذي يعمل على تطوير هذا المشروع هو فرع NEAL (الجزائر للطاقة الجديدة) وهي شركة تساهم فيها سونلغاز وسوناطراك بمقدار 45% لكل واحدة منها وشركة SIM (سيم) (10% من الأسهم).

كما أن هذا المشروع المبتكر من حيث حجمه واختيار التكنولوجيا المستعملة التي تجمع بين الغاز والشمس تبلغ طاقته حوالي 15 م وقد تطلب استثمارا بمبلغ 315,8 مليون يورو. وقد أسند عقد من نمط (BOO): تصميم، بناء، استغلال وصيانة، إلى الشركة الإسبانية (أبينر) التي تعد من الشركات الأولى المتخصصة من نوعها في هذا الميدان.

البحث والتطوير في الطاقة المتجددة :

مركز تنمية الطاقات المتجددة" هو المركز المكلف والمسؤول عن تنفيذ برامج البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي ووضع أنظمة طاقوية لاستغلال الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية، الكتلة الحيوية والهيدروجين[28]

[28] إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر SONELGAZ SpA -

المطلب الثالث: السياحة والفلاحة.

1/السياحة:

هي السفر بهدف الترفيه أو التطبيب أو الاكتشاف، وتشمل السياحة توفير الخدمات المتعلقة بالسفر. و**السائح** هو الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله. وذلك حسب تعريف منظمة السياحة العالمية (التابعة لهيئة الأمم المتحدة)

السياحة في الجزائر:

تمتلك الجزائر سياحة تجمع بين التاريخ والمشاهد الطبيعية المذهلة حيث تجمع في طبيعتها البحار والسهول والوديان والجبال والصحارى ، أما فيما يتعلق بالتاريخ فهي تحتضن العديد من المواقع الأثرية التي تعود إلى العصور الفينيقية والبيزنطية والرومانية بالإضافة إلى الإسلامية وغيرها.

قبل السفر إلى الجزائر:

اين تقع الجزائر ؟ تقع الجزائر في منطقة الشرق الأوسط شمال قارة افريقيا ، حيث يحدها من الشرق كل من ليبيا وتونس ومن الغرب المغرب وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي ، فيما يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط.

عاصمة الجزائر هي الجزائر العاصمة وهي الوجهة الأساسية من اماكن سياحية في الجزائر.

السفر إلى الجزائر بالنسبة لمواطني ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا يتم بتأشيرة مجانية يتم منحها في المطارات تخولهم البقاء فترة 90 يوم كحد أقصى ، أما باقي الدول فيجب عليهم مراجعة السفارة أو القنصلية الموجودة في بلدهم..

العملة الرسمية للجزائر هي الدينار الجزائري..

ماهي أفضل أوقات السياحة في الجزائر ؟

إن افضل فترة من اجل السياحة في الجزائر هي من شهر سبتمبر حتى يونيو..

ماهي المدة الكافية لزيارة اجمل المناطق السياحية في الجزائر ؟

إن المدة الكافية لزيارة اجمل المناطق السياحية في الجزائر هي من عشرة أيام لعشرين يوم.[29]

[29] السياحة الصحراوية في الجزائر نسخة محفوظة26 أغسطس 2018 على موقع واي باك مشين.

الشكل رقم (10) رسم توضيحي لابعاد النشاط السياحي في الجزائر

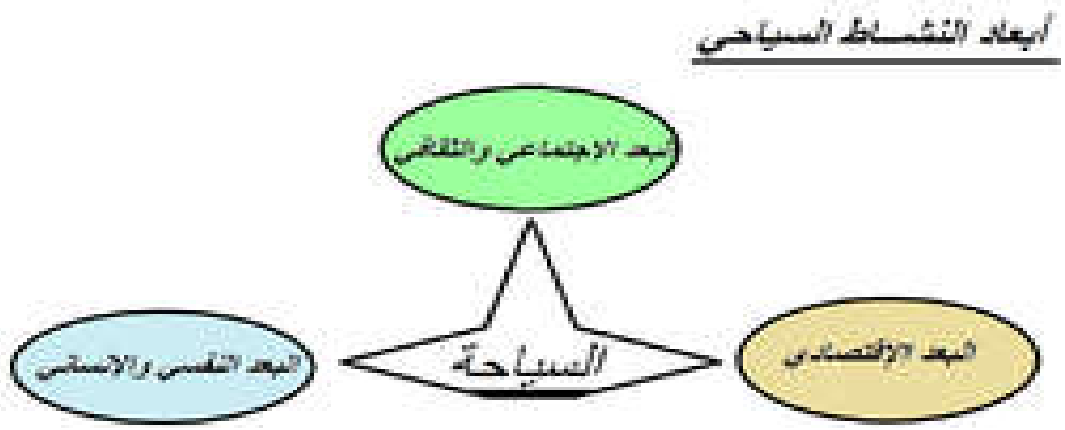

استغلال العقار الفلاحي في الجزائر:

اهداف الاصلاحات في استغلال العقار الفلاحي في الجزائر:

لكن الملاحظ ان هذه الاهداف لم تتحقق فالانتاج الفلاحي في تقهقر و الاراضي الصالحة للزراعة في تقلص بشكل خطير في غياب ادوات الرقابة وبتواطؤ الجميع،بما في ذلك العاملين في النشاطات الفلاحية مما ادى الى فشل السياسات المطبقة سواء لعدم مطابقتها للذهنيات السائدة او لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها او لعدم تكيفها مع الواقع.

في هذا الاطار لم تتمكن السلطة القائمة من اعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة للقطاع الفلاحي نظرا للتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الوطنية في العشرية الاخيرة وعدم استقرار الحكومات التي تعاقبت التي وجهت اهتمامها نحو استتباب الوضع الامني وما نتج عنه من نزوح ريفي واسع وعزوف عن خدمة الارض بحثا عن استقرار اكثر و كسب اسهل.

كان لهذه الظروف الاثر البالغ في انخفاض معدلات الاداء في القطاع الفلاحي وزيادة الفجوة الغذائية وما صاحبه من ارتفاع مذهل لاسعار المنتوجات الفلاحية في بلد مساحته 238.17 مليون متر مربع منها 08 مليون متر مربع اراضي فلاحية.[30]

انظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر:

في هذا المقام من المفيد ضبط اطار دراستنا التي تعنى **بالعقار الفلاحي** المملوك للدولة دون ان تتعداه الى الاراضي الفلاحية التابعة للخواص كما لا يندرج موضوع بحثنا (انظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر)

[30]https://journals.openedition.org/insaniyat/

المرتبط بالاستصلاح الذي تبناه المشرع الجزائري بالقانون 83-18 المؤرخ في 18 اوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية عن طريق الاستصلاح.

ان نظام استغلال العقار الفلاحي في الجزائر ينصب على اراضي في الاصل غير فلاحية من جهة فضلا على انه يخرج هذه الاراضي من ملكية الدولة في حالة انجاز برنامج الاستصلاح خلال 05 سنوات.

من المنطلقات السابقة فان اشكالية هذه الدراسة تكمن في معرفة انظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر منذ الاستغلال الى يومنا هذا من خلال تشريح النظام الاساسي الذي يقوم عليه استغلال العقار الفلاحي في الجزائر ومعرفة مدى فعاليتها في تحقيق اهداف التنمية الفلاحية التي قررتها السلطة العامة.

الشكل(11) يوضح انتاج الجزائر للمواد الاساسيةالفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

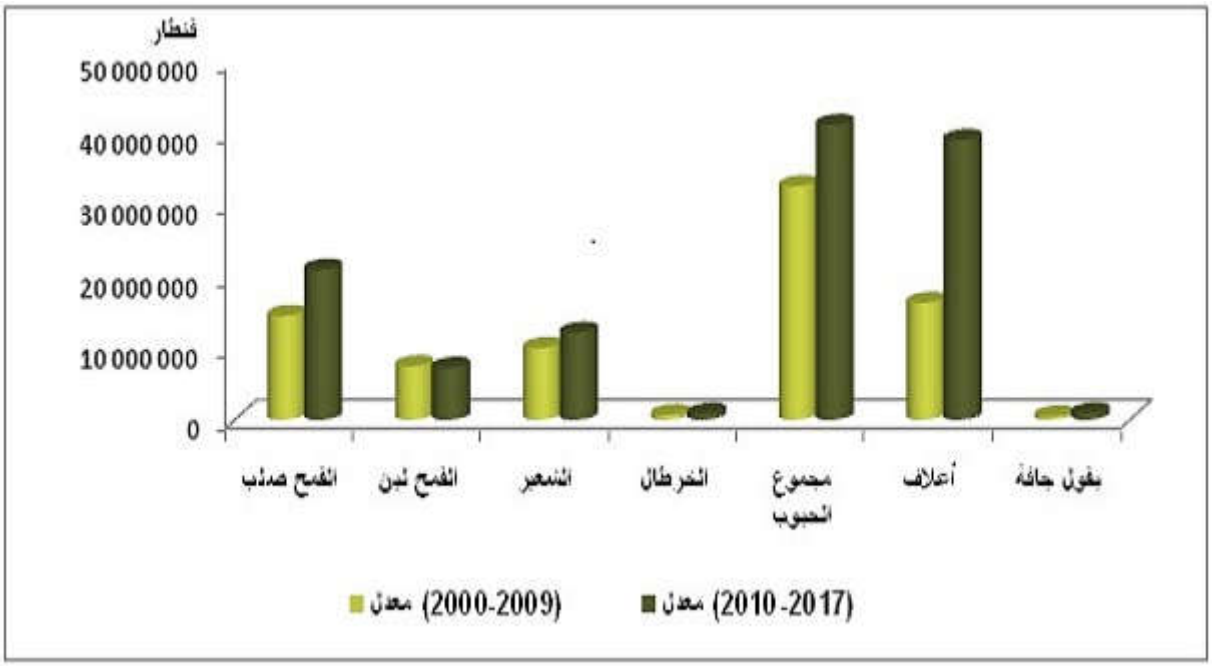

المصدر : من انجاز الطالبتين حسب معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017 ، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ **40**٪ من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي **3200930 هكتار** ، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة ، بحوالي **74** ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017 ، معدل هذه المساحة بلغ **3385560 هكتار** ، بزيادة **6**٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو **41.2 مليون قنطار** ، بزيادة قدرها **26**٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج **32.6 مليون قنطار**.

ويتكونالإنتاجأساسامنالقمح الصلب والشعير ، والذييمثلعلىالتوالي **51**٪ و **29**٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.[31]

خلاصة الفصل 3:

ركزت هذه الدراسة على تجليه دور المشاريع والمؤسسات المقاولاتية في سبيل دعم التنمية الاقتصادية، من خلال العمل على توضيح ما تتسم به هذه المؤسسات والمشاريع من خصائص تجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، إضافة الى تحديد حظيرة المؤسسات، وقد خلصت الدراسة الى ان هذا النوع من المؤسسات بشكل أداة جد فعالة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمؤسسات وكذا تشجيع الشباب على الفكر والعمل المقاولاتي .

الخاتمة

الخاتمة العامة:

في ختام العمل في موضوع المقاولاتية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر ونظرا لاهمية الموضوع نحو التنمية ومستقبلها اخترناه لمعرفة جوانب الاستغلال المقاولاتية في تحسين الظروف الاجتماعية .

تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول مختلف المقاربات لها لتبيان مفهومها, روح الابداع والمخاطرة ,ولقد تعرفنا على المقاربات الاقتصادية وكذا وظائف المقاول وشرحها والمقاربات السيكولوجية اهتمت بدراسة خصائصه, أما مقاربة النشاط المقاولاتي فقد اهتمت بدراسة المقاولاتية والمقاول ودورها في الاقتصاد وتميزه بمجموعة من الخصائص الشخصية , السلوكية ,والإدارية التي تتداخل فيما بينها لتشكل المقاول والتي تتمحور حول عوامل سيكولوجية, اجتماعية ,وثقافية ,شخصية ,اقتصادية.

إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر, وذلك بإصدار مجموعة من القوانين بإصدار مجموعة من القوانين بتشجيع المبادرة الفردية , وحرية المنافسة لتوفير الإطار التشريعي المناسب ترقية المقاولاتية, وتعتبر أجهزة الدعم التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والاجهزة من خبرات لهؤلاء من المقاولين من خلال الاحصائيات رأينا تزايد تزايد الأنشطة المقاولاتية وتسجيلها لإحصائيات في مختلف القطاعات الاقتصادية الصادرات خارج المحروقات, مناصب الشغل ,وتطور يهدف الى التعليم المقاولاتي وتزويد الشباب بالمعرفة واكتسابهم المهارات اللازمة من أجل تشجيعهم على نطاق واسع ومستويات عديدة والتركيز على إدراك الأفراد للفرص وتحديدها .

وشكل عام يهدف الى اكساب الشباب وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولاتية وخصائصها السلوكية مثل: المبادرة ,المخاطرة والاستقلالية من اجل خلق جيل جديد من المقاولين بمنهجة التعليم المقاولاتي ودعم

استراتيجيات التعليم الابداعية في بناء الشخصية كعنصر مهم جدا قصد إنشاء وتطوير المؤسسات بفتح مسارات تكوينية في المقاولاتية والتفكير في إنشاء برامج وترقية روح المقاولاتية لديهم وممنهجة الأعمال الحرة.

النتائج :

حسب الأرقام التي قدمتها مختلف الهيئات حول حجم ما تم انشاؤه من مؤسسات خلال السنوات الماضية قليل جدا, ولا وجود الإحصائيات والدراسات حول قدرة هذه المؤسسات على الاستمرارية في الاقتصاد الوطني وهو الامر الذي يطرح العديد من التساؤلات على الاستمرارية وتحقيق الارباح وحسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ان اغلب الشباب توقفوا عن العمل بعد فترة قصيرة, كما لا يجب أن ننطق مصطلح المقاولاتية على كل المشاريع .

كما أن القانون الجزائري لم يتحدث لا عن المقاولاتية ولا عن المقاولات تماما وكل ما تحدث عنه هو المؤسسة الناشئة سارت اب او ما يعرف بـ المصغرة التي تحدد حسب العامل , رأس المال , ورقم الاعمال واصبحت كلمة مقاولاتية مثلا تطلق على كل مؤسسة مهما كان نوعها او شكلها لكن الحقيقة أن المقاولات جاءت لتغطي فجوة جلبتها الثورة التكنولوجية التي دخل فيها العالم منذ تسعينيات القرن الماضي ,الذي حمل معه الإنترنت, وحتى نكون منصفين فان مصطلح المقاولاتية تطور بشكل متواتر ففي البداية كان يعتبر أي عمل يدر دخل هو مقاولة حتى وصف السارق انه مقاول لأنه يبذل جهد ويحصل على عائد, بعدها اصبحت المقاولة تطلق على المشاريع ذات الطابع الابداعي وهذا التوجه كان السبب الرئيسي فيه هو وصول الاقتصاديات العالمية لحالة تشبع من السلع والخدمات التقليدية ,وهو ما أجبر الشركات على الاستثمار في أفكار الشباب والبحث عن تمويلها مع ما تحمله العملية من مخاطرة , وأول ما يجب ان يكون هو وجود ارضية دفع الكترونية متطورة وتدفق انترنت محترم مع تطوير المشاتل وحاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال مع توفير رأس مال

المخاطر , دون اغفال توجيه الأفكار لتكون قادرة على اختراق الأسواق العالمية ليكون تطورها أسرع واكثر فاعلية .

نتيجة الفرضيات:

الفرضية الاولى :المقاولاتية تساهم في القضاء على الركود الاقتصادي .

تساهم المقاولاتية في القضاء على الركود وإنعاش التنمية وذلك بتشجيع روح الابداع وكذا نشر ثقافة المقاولاتية وتدريسها وممنهجة دراسيا تكوينيا والابتعاد عن الاتكالية على الدولة في التشغيل .للتخفيف من البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية .

الفرضية الثانية : وضع مخطط استثماري يساهم في التنمية ويحفز روح المقاولاتية

وضعت الدولة عدة برامج منها اونساج، كناك .. وغيرها وكذا استحدثت وزارة جديدة لدعم الشباب وتنمية روح الإبداع والتميز والابتكار وبالتالي رفع منسوب التنمية .

الفرضية الثالثة: المقاول لا يختلف عن غيره في الخصائص السيكولوجية والسمات الشخصية وكذا الدوافع والمحفزات والسلوك.

يختلف المقاول عن غيره بروح الابداع والمغامرة وتحمل المخاطر في وسط تسوده حالة عدم التأكد والعمل على زيادة الأرباح، كما أن المقاول الجزائري لا يمتلك حرفيا هذه الصفات وإنما يعتبر المقاولة بزنسة بإمتياز وسلوك براغماتي.

قائمة المراجع

المراجع:

الكتب:

1. *"Trump vs. Trudeau:Both Right, BothWrong" en (باللغة الإنجليزية). مؤرشف اطلع عليه بتاريخ 30 مارس 2020. في 30 مارس 2020 الأصل من* Invalid |script-title=: missing prefix (مساعدة)

2. Fayolle, entrepreneuriat Apprendre à entrpendre, Dundd, paris2004.

3. La khal mokhtare/ le grand liver de l'économe contemproraime et des pimcipaux fait de societé ,groupe eyrolles ;paris

4. Michel adam, reventer-l'entrepeneuriat pour soi, pour nous, pour eaux, edition, l'hormattan, paris 2009.

5. Petr f. lbdruker, Innovation and entreprenuship, perfect bound publishers, california 1984.

6. الجودي محمد علي نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي في كلية علوم الاقتصادية وتسيير بسكرة 2014

7. ربحي مصطفى عليان ، إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 .

8. سعاد برنوطي ..... ، إدارة الأعمال الصغيرة الريادة دار وائل للنشر عمان الاردن 2005 .

9. فلاح الحسن الحسين-ادارة المشروعات مدخل استراتيجي للمناقشة والتميز.

10. فنشر وقيتلو، الفكر الاقتصادي الحدي-ترجمة محمد إبراهيم زيد، دار الكتاب العربي مصر د-ت.

11.محمد الهادي مبارك ، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير LSEGجامعة عمار الثيلجي 8-9 افريل 2002.

12. محمد جودي علي.. الجودي محمد علي نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي في كلية علوم الاقتصادية وتسيير بسكرة 2014.

13.ناصر مراد-دور ومكانة المقاول في تنمية الاقتصادية في الجزائر- ندوة دولية حول المقالة والإبداع في الدول النامية-معهد العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير خميس مليانة- جزائر 2007 .

14.وار الاقتصادية للمقاولاتية-حامدي محمد، قسم العلوم القتصادية باتنة. جامعة الجزائر .

15.وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 06، 08، 10، 12، 14، 16، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30.

16.ناصر مراد-دور ومكانة المقاول في تنمية الاقتصادية في الجزائر- ندوة دولية حول المقالة والابداع في الدول النامية-معهد العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير خميس مليانة- جزائر 2007 -ص 216

17.احسان حفص علم الاجتماع . التنمية ، اسكندرية . دار المعرفة الجامعية 2004

18.محمد مدحت مصطفى . سهير عبد الظاهر احمد . النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية . مصر . مكتبة الاشعاع الفنية 1999

19. 1بوضياف ياسين . عنوان المقال . التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر والرؤية المستقبلية شلف .

20.ردواي تيسير . التنمية الاقتصادية . سوريا . مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية .

21.التنمية الاقتصادية . هيبر بالدوين . مكتبة طريق العلم العدد 22

22.كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013، ص:

23.البنك الدولي ,قطاع الممارسات العالمية لادارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة لمكافحة الفقر

الملتقيات

1.برحومة عبد الحميد–واقع حاضنات الاعمال التقنية في الجزائر وسيل تغييره على ضوء التجار العالمية عرض نماذج لحاضنات الاعمال مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية–بسكرة 2011.

2.بوشنانة احمد–بوسهيمين احمد– متطلبات تاهيل وتفعيل ادارة مؤسسات صغيرة في الجزائر مداخلة في ملتقى دولي – متطلبات تاهيل مؤسسات ..... في الدول العربية –جامعة شلف يومي 17–18افريل 2006.

3.عبد الجبار سالمي– التفاعل بين التعليم المقاولاتية– خدمة احتياجات السوق– كداخلة الايام العالمية الدولية الرابعة حول المقاولاتية الشبابية–جامعة بسكرة.الجزائر–2013–

4.مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي –15 16 نوفمبر 2011.

5. عبد الله قلش ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و اقتصاد المعرفة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27، 28 نوفمبر، جامعة الشلف، 2010

المذكرات

1. بن أشنهو فريدة، نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2004- 2005.

2. توات عثمان، تباني أمال، **التشغيل والبطالة في الجزائر**، بحث ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006

3. فارس رشيد البياتي . التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي . عمان . اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد . اكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك

4. خالد رجم، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد 06 جوان 2017.

5. العايب ياسين، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 1، 2014.

6. فايزة درقاوي تاثير العالم السيسيولوجية ثقافية على المقاول الجزائري- مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية علوم الانسانية والاجتماعية جامعة سعيدة 2015-

7. محمد عبد العزيز عجيمة صبيحي ت ادريس قريصة . مذكرة التنمية والتخطيط . القاهرة دارالجامعية للنشر والتوزيع 1986.

8. التنمية الاقتصادية . هيبر بالدوين . مكتبة طريق العلم العدد 22

9. بلقاسم حسن بهلول . سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1999.

10. نور الدين جليد ، رشيد بوعافية ، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال . الجزائر

11. منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر 2012 .

12. محمد عبد العزيز عجيمة . ايمان عطية . تنمية اقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية) – دار الجامعية – مصر .

13. ناصري نفيسة . دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية في البلدان النامية . حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر 2013 .2014

14. بن زايد عائشة . دور ادوات السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر 1999 .2012 رسالة ماجستير . جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة . الجزائر

15. د.ساميزعباط دكتور محاضر . عوائق التنمية في الجزائر وآليات علاجها – جامعة جيجل 2018 .

المجلات :

16. مجلة رسالة الوكالة، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد05 ، 2008

17. نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن –جلال خشيب–مقال بتاريخ 2015/2/24 م مقال.

18. محمد قوجيل: دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر"أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادي: قسم علوم تسيير، جامعة ورقلة2016،2015.

19. مذكرة ماجستير بعنوان استغلال العقار الفلاحي في الجزائر والتي تحتوي على 163 صفحة بصيغةPDF .

الندوات:

1. عبد الرزاق خليل–دور الصناعة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية–مداخلة في ندوة دولية حول.

المحاضرات

1.مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس المقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة –عبد الاوي ابراهيم محمد .

2.مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس المقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة البليدة 2017–فيفري 2018.

المواقع:

1. Comparing Canadian and US bilateraltrade in goods data, 2014, 2015 and 2016 https://www150.statcan.gc.ca/n1/daily-quotidien/180206/dq180206b-eng.htm نسخة محفوظة 2020-01-30 على موقع واي باك مشين.
2. Hhp//www.andi.dz/Ar/ ?Fc=aprpos
3. hHp//www.ansaj.onag-dz/Gene rater AR.ASPX ?page GENE 11er =Ansejenbrfer
4. http://sociologie2017mrc.blogspot.com/2016/12/blog-post_19.html
5. http://www.mdipi.gov.dz
6. https://mawdoo3.com
7. The US and the UK both report a trade surplus witheach other https://www.ft.com/content/82ebed88-9ede-11e7-8cd4-932067fbf946 نسخة محفوظة 2020-05-02 على موقع واي باك مشين.
8. www.angem.dz 2020 بتاريخ

9. www.cnas.dz

10. المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب https://ansej.dz تم الاطلاع في 2020/05/13

11. https://www.ida2at.com/capitalist-development-wealth-vs-justice/

12. WWW .ASJP- CE RIST .DZ

13. http://www.aljazeera.net-ebusiness 2017

14. http : //www.mfdgi.gov.dz

15. http://economicthoughteg.blogspot.com/2017/08/blog-post_10.html

16. https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web

17. http://pubdocs.worldbank.org/ -Algeria-ARA.pdf

18. http://www.ech-chaab.com/ar/

19. https://cte.univ-setif2.dz

20. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79979

21. https://journals.openedition.org/insaniyat/

22. 1الطاقات المتجددة في الجزائر: استفاقة العملاق نسخة محفوظة 31 ديسمبر 2018 على موقع واي باك مشين.

23. واي باك مشين أبريل 2019 على موقع 11 نسخة محفوظة مشروع الطاقة الشمسية الكبير بالجزائر قريبا1

24. 1 إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر – SONELGAZ SpA

25. واي باك مشين أغسطس 2018 على موقع26 نسخة محفوظة السياحة الصحراوية في الجزائر.